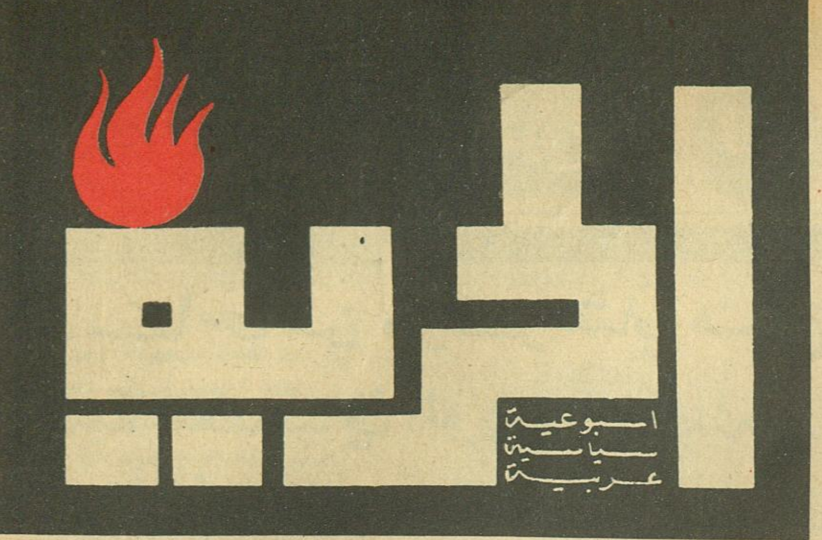


AL - HOURRIAH No 522 • 6—7— 1970 BEYROUTH

بيروت • الاثنين ٦-٧-١٩٧٠ — العدد ٥٢٢ — السنة الحادية عشرة — الثمن ٢٥ ق. ل.

الدور الليبي تجاه حركة المقاومة على ضوء التصريحات الأخيرة !

مشاريع جنبلاط التي لم تقر؟

لقاء غولدمان والملك الحسن الثاني أو مشروع الحل السلمي المقبول



الملك الحسن — ناحوم غولدمان

حول التنظيم الجنبلاطي للمظاهرات!

«القمع الديمقراطي»

دراسة جديدة عن:
الثورة الثقافية في الصين

كلمة

أول الغيث من مجلس الجنوب

بفضل كل الذي جرى ، على اثر الاعتداءات الاسرائيلية الاخيرة على القطاع الاوسط ، من اضراب عام الى تهديدات بتصعيد الخطوات السلبية تصل الى حد احتلال القصور ، والى سد المنافذ المؤدية الى البلد من البر او البحر او الجو ، أصبح للجنوب مجلس غايته تلبية حاجاته وتوفير اسباب السلامة والطمأنينة له ، ضمن اعتمادات حدها الاقصى ثلاثون مليون ليرة .

ولو قعدنا في رحاب مجلس الجنوب العتيد نعد على اصابعنا المشاريع التي يعلنون عن اعدادها وتنفيذها في الجنوب لهالنا ، فعلا ، هذا الكرم الحاتمي في المشاريع . ولقال قائل ماشاء الله ، ما أحسن طالع الجنوب ، حوطته بالله من اعين الحساد .

لماذا هذا الغرام كله ، من الجميع بلا استثناء ، بالجنوب واهله ؟ الجواب معروف . ان دخول المقاومة الفلسطينية على الجنوب شكل تهديدا مباشرا لسلطة الدولة على المنطقة . وحمل بذاته بذور امكان نشوء علاقة سياسية بين المقاومة وسكان الجنوب ، من شأنها ، اذا نميت ، أن تكون نواة السلطة الشعبية مستقبلا . هذا ، فضلا عما يلقيه تحرك المقاومة على السلطة من أعباء الحماية للمنطقة . لم تعد هي أصلا لمثلها . المطلوب ، اذن ، ان تعود الدولة الى الجنوب . أن تحضر حضورا كاملا فيه ، أن تسرع بالحضور ، اذ أن « قضايا الجنوب ليست من النوع الذي يمكن أن يؤجل » حسب تعبير عبد اللطيف الزين .

وعلى أي حال ، فالوقت ليس وقت كلام . فالمسؤولون عن مجلس الجنوب ، يحاولون ايهامنا ، في الجرائد والبيانات والمؤتمرات الصحفية ، أن الجنوب ورشة عمل . ان الثلاثين مليون ليرة ستفعل فعل السحر فيه . ستحوله من منطقة تبور أراضيها وتمحل الى منطقة تموج بالخصب والنماء . ستجعل اهاليه مقاتلين اشداء ، يطفحون بالعافية . ستقلبه الى قلعة تعينه على الغزاة الصهاينة وستتراجع ، عند ذاك ، دوريات العدو التي تجوب ، الان ، أراضيه من تلقاء ذاتها .

فمن الناحية الصحية ، قدم احد اعضاء مجلس الجنوب ، الدكتور روبير كرم ، برنامجا ينفذ على مرحلتين ، تبلغ تكاليفه فقط أربعة ملايين ليرة لا غير . فعلا بلاش . ولن يصير للجنوب أرخص من ذلك . الا أننا لا ندري شيئا عن تفاصيل البرنامج العتيد ولا كيف سينفذ ؟ ولا اين ؟ كما أننا لا ندري اذا كان الدكتور كرم قد وضع البرنامج بمفرده أم استشار بشأنه السيد خالد جنبلاط الذي يتمتع ، حسب علمنا ، بخبرة واسعة في القضايا الصحية . اذ انه وافق على شراء مستشفى الدامور بمبلغ ٢٢٥ ألف ليرة في حين أن قيمته ـ كعقار ـ لا تتجاوز ٦٠ ألف ليرة . هذا مع العلم أن البناء لا يصلح كمستشفى .

اما مشاريع الري والزراعة والاعمار وما الى ذلك ، فانها تذكرنا بما يسمى « بقوانين البرامج » وهي القوانين التي أقرت بموجبها مشاريع يتطلب تنفيذها مبالغ ضخمة وفترة زمنية طويلة .

فهناك مشروع الـ ٤٥٠ مليون ليرة ، لتعميم مياه الري والشرب والانارة وانشاء اوتستراد بيروت ـ طرابلس ، وتقويم مجرى نهر بيروت . ذلك خلال خمس سنوات تنتهي عام ١٩٦٧ . ونحن كما نعلم في عام ١٩٧٠ . وصرفت الاموال من زمان . ونهر بيروت لم يقوم مجراه بعد ، ولا انتهى الاوتوستراد ، والمناطق ، بما فيها الجنوب ، تشكو الظمأ ، ناهيك عن الري .

وهناك مشروع ٦٢ مليون ليرة لتعميم مياه الشفة ، ومشروع ٨٤ مليون ليرة للقرى المحرومة من الطرق ، ومشروع ٣٧ مليون ليرة لتنفيذ بعض المشاريع الانشائية والعمرانية ، ومشروع ٢٧ مليونا لاستصلاح الاراضي (المشروع الاخضر) ، فضلا عن ٤٠ مليون ليرة اجيز للحكومة تسليفها لمصرف التسليف (الشيخ بطرس الخوري) وذلك لتسليفها للمزارعين الذين استصلحوا أراضيهم عن طريق المشروع الاخضر .

المجموع ٧٠٠ مليون ليرة فقط ، صرفت بكاملها الى المتعهدين وكبار الموظفين والمتنفذين . وبقي الجنوب على حاله ، يفكرون له ، اليوم ، بحفر بئر ارتوازية .

يقولون لنا أن الزمن الاول تحول . وأن مشروع الثلاثين مليون ليرة سيكون بداية عهد جديد . لا تنفق بارة منه الا في محلها . فلنلحق بهم الى باب دارهم :

من مراجعة نصوص المراسيم التي صدرت مؤخرا والمتعلقة بمجلس الجنوب (الصحف ١٨-٦-٧٠) ، يتبين أن كلا من نائب رئيس وأعضاء مجلس ادارة المجلس (عددهم ثمانية) يتقاضى تعويضا مقداره ١٠٠ ل. ل. عن حضور الجلسة الواحدة . على ألا يزيد تعويض الواحد منهم عن مبلغ ٥٠٠ ل. ل. شهريا . ومعنى ذلك أن هناك مبلغ أربعة الاف ليرة شهريا تنفق على الاعضاء لحضور الجلسات فقط . أما مدير عام المجلس (محمد شعيتو) فيتقاضى تعويضات بمقدار ألف ليرة شهريا (٣٠٠ ل. ل. تعويض نقل وانتقال ، ٢٠٠ ل. ل. عن أعمال اضافية ، ٣٠٠ ل. ل. تعويض تمثيل ، ٢٠٠ ل. ل. تعويض سيارة) .

هل معنى ذلك أن كل الذي جرى حتى الان ، من انشاء مجلس للجنوب ورصد مبلغ ٣٠ مليون ليرة .. هو ، فقط ، بقصد الافادة المادية لبعض النافذين والموظفين ؟ بالطبع لا . ان المسألة وان كانت تتسم بشيء من ذلك ، فانها لا تقتصر عليه ، قطعا . ان توزيع علب اللحم والسردين والبطانيات الذي جرى في الجنوب منذ أسابيع ، وان كان يفيد في تغطية عملية اختلاس الاموال الا أنه يتم ضمن سياق من الدعاية ترمي الى اقناع الجنوبيين بأن ليس لهم الا الدولة ملجأ وملاذا . هي التي تهتم بهم ، تحرص على أمنهم وطمأنينتهم . وأن العمل الفدائي هو المسؤول عن كل ما هم فيه من بؤس وتخلف . اجمالا ، انهم يريدون ، عبر مجلس الجنوب ، تبرئة الدولة من كل مسؤولياتها تجاه الجنوب وكأنها ليست هي التي نكلت بمزارعي التبغ في عيترون ، وليست هي التي تحمي بقواها القمعية استغلال شركة الريجي لفلاحي الجنوب . يريدوننا أن نصدق أن الدولة ليست هي المسؤولة عي تخلف الجنوب ، ليست هي التي حرمته من المستشفيات والمدارس ، والطرق ، والمشاريع ..

ان المسألة ، اساسا ، لا تتعلق بتنمية الجنوب ولا بتوفير اسباب السلامة له . انها تتجه نحو هدف واضح وهو كيف يمكن للسلطة أن تعزل المقاومة عن سكان الجنوب وجماهيره الوطنية ، تمهيدا لتصفيتها ومن ثم الارتداد الى الحركة الوطنية اللبنانية لضربها وتفتيتها وبعدئذ تصبح الطريق سالكة الى تل ابيب !

« الحرية »

بيان سياسي من مؤتمر ممثلي فروع منظمة الطلبة العرب في الولايات المتحدة وكندا

مرة اخرى يجد شعبنا المناضل نفسه مضطرا لدفن شهدائه الذين يسقطون بالعشرات برصاص الغدر والعمالة .. مرة اخرى يتحرك الاذناب في محاولاتهم الدائبة لمحاصرة ومن ثم القضاء على العمل الفدائي .

ان شعبنا الذي قدم التضحيات تلو التضحيات على درب التحرير قد سئم تحرك العملاء لاقتناص ثمار هذه التضحيات ولاجباره على تقديم تضحيات اكثر . ان المقاومة الفلسطينية الممثلة بطليعتها المنظمات الفدائية — كل المنظمات الفدائية — هي امال شعبنا في مستقبل حر يقوم على انقاض الهياكل العفنة القائمة الان وعلى انقاض هياكل العدوان الصهيوني والاستعماري . أما المأساة الماثلة امامنا فانها تلح علينا أن ندعو اخواننا الجنود والضباط الشرفاء في الجيش الاردني وغيره من الجيوش العربية الى عدم السماح للقيادات التي افرزت الهزيمة والتي ثبتت عمالتها أن تشق تلاحمهم مع قوات الثورة المظفرة . اننا ندعوهم باسم دماء شهدائهم وباسم شعوبهم للوقوف صفا واحدا مع الحركة الفدائية لقطع دابر التآمر الاستعماري ولخدمة الشعب بدعم ثورته .

ان الطلبة العرب المجتمعين يؤكدون ما يلي :

١ — حق حركة المقاومة الفلسطينية استعمال كافة الاراضي العربية — قريبها وبعيدها — لانجاز اي امر تراه ضروريا لتوسيع وتعضيد الثورة ولتصعيد القتال المسلح ضد العدو . ان هذا الحق يعني منح الخيار للمقاومة في عمل ما تراه مناسبا .

٢ — اننا نطالب بالكف فورا عن محاولات خلق فوارق وهمية بين الشعب الاردني والفلسطيني والتي تخدم مصلحة العدوان . ان كليهما واحد في المعركة وواحد ضد الاستغلال .

٣ — الكف عن استفزاز العمل الفدائي باي شكل من الاشكال ، وبالكف فورا عن اطلاق شعارات مشبوهة كتلك التي تحاول ايهام الجماهير بوجود عمل فدائي « نظيف » واخر « غير نظيف » ، او عمل فدائي « شريف » واخر « غير شريف » ، او عمل فدائي يهتم «بالفداء» واخر يهتم «بالسياسة» وغير ذلك من الشعارات الماكرة . ان وحدة المقاومة الفلسطينية هي من شأن رجال المقاومة وحدهم . وعلى الحكومات العربية التوقف عن محاولات شق صفوفها .

٤ — على كافة الحكومات العربية بمختلف الوانها السياسية تحديد وتوضيح سياستها بهذا الخصوص وبالنسبة للثورة الفلسطينية . اننا نؤكد أن الموقف الوحيد الذي يقفه الشعب العربي في كل مكان هو موقف الدعم اللامحدود للثورة الفلسطينية ، طليعة الثورة العربية ، وعلى الحكومات العربية التزام موقف شعوبها هذا ، لان اي موقف اخر يعتبر نوعا من المشاركة الفعلية في عملية ضرب الثورة الفلسطينية ، وبالتالي الثورة العربية ككل .

٥ — اننا نطالب بمحاكمة المسؤولين عن المجزرة البشرية لشعبنا بمحاكمات علنية ليعرف شعبنا مدى المؤامرة الدنيئة المبيتة للعمل الفدائي ومدى عمالة هؤلاء المسؤولين للاستعمار والمخابرات الاميركية ، وعمالتهم للعدو الصهيوني .

٦ — اننا ننادي كافة القوى الشريفة والوطنية والتقدمية على مدى الارض العربية وخارجها ، لتبني البنود المذكورة في هذا البيان . اننا ندعوها لاتخاذ مواقف فعالة وحازمة ضد كافة التحركات المشبوهة من اي جهة كانت .

اننا نحذر من حدوث مثل هذا العمل في المستقبل ، ونؤكد ايماننا المطلق بوقوفنا اللامحدود بجانب الثورة الفلسطينية ، طليعة الثورة العربية ، حتى يتحقق النصر .

عاشت الثورة الفلسطينية طليعة الثورة العربية

نيويورك : ١٣—٦—١٩٧٠

بيان مشترك من منظمات فرنسية وعربية بتأييد ثورة ظفار

ان المنظمات ادناه ، انطلاقا من اعتقادها الراسخ بان حرب التحرير الشعبية التي تدور حاليا في منطقة ظفار تمثل مع الثورة في جنوب اليمن وحركة المقاومة الفلسطينية المتصاعدة طليعة الثورة العربية « الموجهة ضد كافة اشكال الوجود الامبريالي والصهيونية والرجعية العربية » والعنصر الاكثر تقدما منها .

١ — تشجب بشدة اعتداءات السعودية المتكررة ضد الثورة اليمنية وجمهورية اليمن الجنوبية الشعبية وكذلك الادعاءات التسلطية الباطلة لحكم شاه ايران العميل على جزيرة البحرين .

٢ — تشجب باشد العنف القمع الوحشي الفظيع الذي يقوم به الاستعمار البريطاني في ظفار « قصف القرى — اقامة الحصار الاقتصادي والصحي — قتل السجناء السياسيين بلدغ الافاعي » ونظام السلطان الاستبدادي الذي يحميه في نفس الوقت الذي يعزز فيه هذا الاستعمار وسائل القمع وقوى الاحتلال في هذه المستعمرة الاخرى المتمثلة بايرلندا الشمالية .

٣ — تستنكر مقاطعة حرب العصابات في ظفار من قبل اكثرية اجهزة الاعلام للدول العربية وخاصة مساندة بعض هذه الدول لما يسمى « اتحاد امارات الخليج العربي » ومصيره الحتمي سيكون مصير «اتحاد امارات الجنوب العربي» الذي اطاح به النضال المسلح المظفر بقيادة الجبهة القومية لتحرير جنوب اليمن المحتل .

٤ — تعبر عن تأييدها الكامل لنضال الجبهة القومية من أجل انجاز مهام الثورة الوطنية الديمقراطية في جنوب اليمن والتحول الاشتراكي وتقديرها للدعم المادي والمعنوي اللامشروط الذي تقدمه للحرب الشعبية في ظفار جمهورية اليمن الجنوبية الشعبية وجمهورية الصين الشعبية .

٥ — تعبر عن تضامنها الاممي الكفاحي المطلق مع الجبهة الشعبية لتحرير الخليج العربي المحتل في حربها الشعبية العادلة الطويلة الامد ضد الاحتلال العسكري البريطاني والامبريالية الاميركية والرجعية السعودية والايرانية والرأسمالية النفطية وانظمة الحكم العميلة « لاتحاد امارات الخليج العربي » المزعوم .

التوقيعات :

الاتحاد الوطني لطلبة فرنسا ، لجنة التضامن مع الثورة اليمنية والحركات التحررية في الجزيرة العربية ، الرابطة الشيوعية « فرنسا » ، لجنة الجبهة الشعبية الديمقراطية لتحرير فلسطين في باريس ، التجمع الثوري العراقي في فرنسا ، الجبهة الموحدة « فرنسا » ، مركز الاطلاعات على فيتنام « باريس » جمعية التضامن الايرلندي العربي .

جباية مالية موحدة لحركة المقاومة في الأردن

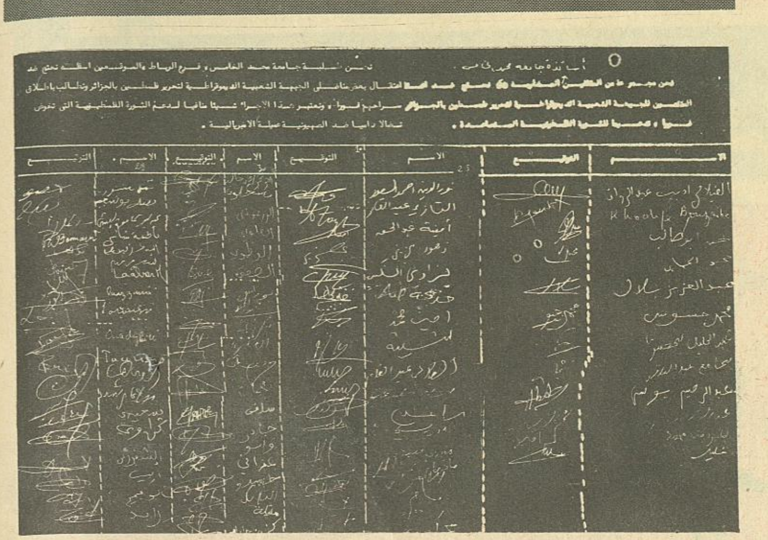
عقد مجلس الجباية الموحدة التابع لمنظمة التحرير الفلسطينية مؤتمرا صحفيا في عمان اعلن خلاله عن اتفاق كافة منظمات حركة المقاومة توحيد الجباية المالية في الاردن ، وتتم الجباية ضمن ايصالات موحدة باسم منظمة التحرير الفلسطينية — مجلس الجباية المالية الموحدة .

وقد اتخذ القرار في اليوم السابق على المؤتمر في اللجنة المركزية لحركة المقاومة الفلسطينية وبدء في تنفيذ القرار منذ اليوم الاول للشهر الحالي .

ذكرى مرور سنة على وفاة الرفيق خليل وهب

صادف امس الاحد ، الخامس من تموز ، ذكرى مرور سنة على وفاة الرفيق خليل وهب (عضو منظمة الاشتراكيين اللبنانيين) . وقد اقيمت صباح امس في هذه المناسبة حفلة تابينية بالنادي الحسيني في بلدة الريحان — قضاء جزين .

عرائض من المغرب احتجاجا على اعتقال انصار الجبهة الشعبية الديمقراطية في الجزائر



وصلت الى «الحرية» عرائض عديدة من المغرب احتجاجا على اعتقال انصار الجبهة الشعبية الديمقراطية في الجزائر :

— فقد وقع مئات الطلبة في جامعة محمد الخامس (الرباط) العريضة التالية : « نحن طلبة جامعة محمد الخامس ، فرع الرباط ، الموقعين أسفله نحتج ضد اعتقال بعض مناضلي الجبهة الشعبية الديمقراطية لتحرير فلسطين بالجزائر ، ونطالب باطلاق سراحهم فورا ، ونعتبر هذا الاجراء شيئا منافيا لدعم الثورة الفلسطينية التي تخوض نضالا داميا ضد الصهيونية عميلة الامبريالية » .

— كما وقع عشرات من اساتذة الجامعة عريضة اخرى هذا نصها :

« نحن مجموعة من المثقفين اساتذة جامعة محمد الخامس نحتج ضد اعتقال مناضلين فلسطينيين منتمين للجبهة الشعبية الديمقراطية لتحرير فلسطين بالجزائر ونطالب بالافراج عنهم فورا ، تدعيما للثورة الفلسطينية المتصاعدة » .

(من الموقعين الاساتذة : عبد العزيز بن جلون ، عبد الكريم كريم ، محمد برادة ، اسماعيل العلوي ، عباس الجراري ، عبد العزيز بلال .. وعشرات غيرهم) .

— كما أرسل الاتحاد الوطني لطلبة المغرب — فرع فاس — عريضة احتجاج هذا نصها : « نحن طلبة كلية الاداب والمدرسة العليا للاساتذة ، فرع فاس ، نستنكر بشدة الاجراء التعسفي الذي اقدم عليه الحكم الجزائري في حق أربعة من مناضلي الجبهة الشعبية الديمقراطية لتحرير فلسطين ، ان هذا الاجراء الذي قامت به السلطات الجزائرية ضد المناضلين الفلسطينيين يعتبر عملا تعسفيا موجها بالاساس ضد وحدة الثورة الفلسطينية ، طليعة الثورة العربية ، ولا يفيد في نهاية التحليل الا معسكر الثورة المضادة .. ولهذا فاننا نطالب باطلاق سراح المعتقلين وفتح المجال أمام كل فصائل المقاومة للعمل والحركة دون تمييز .

— كما استنكر الاتحاد الوطني لطلبة المغرب — فرع فاس — مؤامرة النظام الاردني على حركة المقاومة ووقع الاف الطلبة عريضة استنكار واسعة وشجبت العريضة موقف النظام الاردني وتصديه للمقاومة بغية تصفيتها وشجبت أيضا مواقف مختلف الانظمة العربية .

محمود درويش يفوز بجائزة «اللوتس» للآداب

بتاريخ ٢٢ حزيران الجاري اجتمعت في موسكو اللجنة التحكيمية لجائزة « لوتس » للاداب الافريقية الاسيوية المؤلفة من السادة مولود معمري « الجزائر » جنكيز ايتماتوف « الاتحاد السوفياتي » ، يوشي هوتا «اليابان» الدكتورة سهير القلماوي « ج. ع. م. » الدكتور سهيل ادريس « لبنان » ، دودو غي « السنغال » .

وقررت منح جوائزها لعامي ١٩٦٩ و ١٩٧٠ الى الكتاب والشعراء الاتية أسماؤهم :

محمود درويش « فلسطين المحتلة »
الكسي لاغوما « جنوبي افريقيا »
تو هواي « فيتنام الشمالية »
اغوستينو ناتو « انغولا »
باتشان « الهند »
الشاعرة زلفيا « الاتحاد السوفياتي » .

والمعروف أن قيمة كل جائزة هي خمسمائة جنيه استرليني . وقد قرر المكتب الدائم لكتاب اسيا وافريقيا الذي اجتمع في موسكو في التاريخ نفسه دعوة الفائزين لتسلم جوائزهم من يد رئيسة وزراء الهند السيدة انديرا غاندي في اثناء المؤتمر الرابع للكتاب الاسيويين الافريقيين الذي سيعقد في نيو دلهي في ١٧ تشرين الثاني القادم .

وقد أشارت لجنة التحكيم في تقريرها الى ان الشاعر العربي محمود درويش يستحق جائزة اللوتس لما يمثله شعره من روح المقاومة والصمود والتعبير عن شوق المواطنين العرب لتحرير ارضهم من الاستعمار الصهيوني ، وذلك في كتبه الثلاثة « عاشق من فلسطين » و « اخر الليل » و « العصافير تموت في الجليل » .

الحرية
صاحب الامتياز محسن ابراهيم
المدير المسؤول حسن فخر
مدير الادارة ياسر نعمه
مكاتب الادارة والتحرير
شارع المحمصاني ، متفرع من شارعي بشارة الخوري وعمر بن الخطاب
منطقة العاملية — محلة رأس النبع — بناية فؤاد درويش
هاتف : ٢٤٧٥٥٢ — ص. ب. ٨٥٧ بيروت — لبنان

الجبهة الشعبية الديمقراطية لتحرير فلسطين

تصريحات لنايف حواتمة حول :

- الوزارة الجديدة في الأردن .
- المعارك الأخيرة على الجبهة السورية
- اللجنة الرباعية ..
- اللجنة المركزية والوحدة الوطنية

ادلى نايف حواتمه الناطق الرسمي بلسان الجبهة الشعبية الديمقراطية بتصريحات اجاب فيها على اسئلة طرحتها عليه صحيفة « صوت الجماهير » التي تصدر في الاردن عن طلائع حرب التحرير الشعبية — قوات الصاعقة — وهذا نص الاسئلة والاجوبة :

١ — ما هو رأي الجبهة الشعبية الديمقراطية في الوزارة الجديدة ؟

ج — لنحدد في البداية طبيعة الوزارة الجديدة ، فهي تأتي في قلب النظام الرجعي القائم ، والمعروف بعدائه الشرس لحركة المقاومة وحركة التحرير الوطني في الساحة الاردنية الفلسطينية على امتداد السنوات الماضية ، ولذا فان الوزارة الجديدة لا تستطيع سلخ نفسها عن النظام ومخططاته واتخاذ خطوات وطنية جذرية تخفف التناقض القائم بين سلطة المقاومة والسلطة الرجعية ولذا فان هذه الوزارة هي في حد ذاتها سلاح ذو حدين ، يمكن أن تتحول الى اداة في خدمة القضية الوطنية ، ولكن متى ؟ اذا قاتلت من اجل انتزاع مسؤولياتها من قبضة القوى الرجعية المعادية ، والمهيمنة على جميع اجهزة الدولة وخاصة الجيش والامن العام والاخذ بخطوات وطنية ملموسة لتعزيز العلاقات مع الجماهير وتخفيف حجم التناقض بين حركة الشعب والنظام ، كما أنها يمكن أن تتحول الى حصان طروادة لضرب حركة المقاومة والنهوض الجماهيري في البلاد في استخدامها من قبل الجناح الرجعي المتطرف في السلطة واجهة لتهدئة الاوضاع شكليا في الوقت الذي يعد فيه الجناح الرجعي المتطرف كامل طاقاته لخوض معركة فاصلة بهدف سحق المقاومة وتسليم البلاد للرجعية والامبريالية حتى يصبح بالامكان امرار الصفقة السياسية المطروحة عبر قرار مجلس الامن ، وتصفية القضية الفلسطينية ، فقد بات واضحا ان الثمن الاساسي لهذه الصفقة هو راس وجثة المقاومة الفلسطينية ، والحركة الجماهيرية ، وهذا ما كشفت عنه مجازر ٤—١١—١٩٦٨ ، ١٠—٢—١٩٧٠ ، ٧—٦—٧٠ ، من اجل هذا كله فان موقفنا من الوزارة الجديدة ، لا يتحدد من اعضاء الوزارة كاشخاص ، ولكن من خطواتها العملية لتصفية وسحق جميع العوامل الذاتية والموضوعية للازمة القائمة — الدائمة بين النظام والمقاومة .

ان الوزارة مطالبة بالترجمة العملية للخطوات التالية :

١ — رفض جميع الحلول السياسية التصفوية التي تطرحها الامبريالية الاميركية لحل ازمة حرب حزيران ١٩٦٧ وفي مقدمتها رفض قرار مجلس الامن .

٢ — الحرية الكاملة للعمل الفدائي في القتال وتعبئة الجماهير وتسليحها وتنظيمها ، وذلك بفتح جميع مناطق الحدود امام العمل المسلح بدءا من العقبة ، وانتهاء بالغور الشمالي ، لان نصف منطقة الحدود مقفل أمام العمل الفدائي والنصف الاخر مزروع بشبكات الالغام على الضفة الشرقية من النهر ، والغاء كافة الاجهزة التي تعطل العمل الفدائي في صفوف الجماهير .

٣ — فك الحصار المضروب حول عمان فورا ، وعودة القوات المسلحة الى مواقعها الامامية ، حيث واجبها الحقيقي في مقاتلة العدو الصهيوني المحتل ، بينما نلاحظ حتى الان أن الحصار يتعزز بأسلحة ثقيلة «دبابات» وباتخاذ مواقع قتال حول عمان .

٤ — حل جميع الاجهزة الخاصة ، ومحاكمتها ، ومحاكمة الذين صنعوها للتآمر على شعبنا ، وزرع الانقسامات العشائرية والاقليمية في صفوفه ، مثل « الشعبة الخاصة ، الاتحاد الوطني الاردني ، المنظمة الهاشمية ، اللجنة الثورية للتوعية والمهرجانات العشائرية » .

٥ — التطهير الواسع والشامل لاجهزة الدولة وخاصة الجيش والامن العام ، من العناصر المعروفة بعدائها تاريخيا للشعب ، والعناصر الرجعية ، والعميلة ، والفاسدة ، وتقديمها للمحاكمة العلنية أمام الجماهير ، لانزال القصاص العادل بها حتى تصبح قوى الدولة في مواقعها الحقيقية « مقاتلة العدو ، وخدمة الجماهير » .

ان تطهير الجيش والامن العام مهمة وطنية ملحة ، وبدون هذه الخطوة ، تصبح جميع الخطوات الاخرى مجرد طبول فارغة لذر الرماد في العيون ، وتضليل شعبنا تمهيدا لهجمة دموية رجعية امبريالية شرسة تدخل بلادنا مرحلة الحرب الاهلية حتى تتدخل قوى امبريالية لصالح اصدقائها في الساحة الفلسطينية الاردنية .

٦ — تطهير اجهزة الدولة الادارية من العناصر المرتشية والفاسدة والجواسيس ، ومصادرة جميع الثروات والممتلكات التي تجمعت من مصادر العمالة والتهريب والتلاعب باموال الشعب .

ان هذه الخطوات هي المقياس لوطنية هذه الوزارة ، او كونها حصان طروادة ، ان المثل الشائع يقول « عصفور في اليد ولا عشرة على الشجرة » لقد شبع شعبنا من الشعارات الطنانة وقرع طبول الحرب الفارغة ، والحديث المجوج عن تعبئة القوى من أجل الحرب والتحرير ، فالتعبئة الجدية تبدأ بتنفيذ الخطوات المذكورة ، والا باتت الوزارة تعبيرا عن هدنة مؤقتة يريدها الجناح الرجعي المتطرف في النظام والمرتبط بالامبريالية للملمة صفوفه وقواه ، تمهيدا لمعركة فاصلة قادمة ، لا يهمه فيها الاف الضحايا بقدر ما يهمه مصلحة قليلة انانية ، فرضت نفسها بدكتاتورية بوليسية على شعبنا طيلة السنوات الماضية ، ومنعته بالقوة الغاشمة من النضال المسلح لتحرير وطنه ، بل جردته من كافة اسلحته المادية والمعنوية ، مما جعل العدو الصهيوني يحتل الضفة الغربية والشعب اعزل من السلاح وقواه الوطنية بين السجون والمنفى .

اننا نرفض أن يحدث بالضفة الشرقية ما حدث بالضفة الغربية في حزيران ١٩٦٧ ، ولهذا حمل شعبنا السلاح لتحرير ترابه الوطني كاملا وحماية الضفة الشرقية من الوقوع فريسة سهلة في يد الصهيونية والامبريالية . ولهذا تطالب المقاومة ومعها كل جماهير شعبنا باتخاذ الخطوات العملية المذكورة حتى يصبح بالامكان التعايش مع هذا النظام وتعبئة قوى الشعب المسلحة « الجيش والمقاومة » والمادية لخوض حرب تحرير شعبية طويلة المدى وتحرير كامل التراب الفلسطيني .

٢ — رأي الجبهة الشعبية الديمقراطية في المعارك الاخيرة في القطر السوري واثر ذلك على حركة المقاومة ؟

ج — ان المعارك الاخيرة التي خاضتها القوات المسلحة السورية تؤكد بوضوح قدرة القوى المسلحة العربية عندما تتوفر لها القيادة الوطنية على خوض المعارك المتصلة مع العدو الصهيوني ، وتؤكد أن الجيش السوري على امتداد السنوات الثلاث الماضية ، قد شهد تطورا كميا ونوعيا في صالح معركة التحرير ورفض قرار مجلس الامن التصفوي كما تؤكد أن القوى العربية قادرة على الوقوف بوجه التفوق التكنيكي الصهيوني الامبريالي عندما تأخذ بنظرية حرب التحرير الشعبية ، حيث يختلط قتال الطوابير النظامية مع حرب العصابات وحرب الجماهير المسلحة لخوض معركة طويلة الامد ، مع قوى الامبريالية والصهيونية والرجعية العربية ، وبان شعوب الامة العربية عندما تدخل المعركة في ظل قيادات وطنية موحدة الهدف بامكانها عبر الحرب الطويلة الامد الحاق الهزيمة بالتفوق التكنولوجي الامبريالي الصهيوني . ان المعارك المشرفة التي خاضها الجيش السوري مؤخرا دليل على امكانية تمزيق اسطورة اسرائيل التي لا تقهر عندما تتكاتف جميع قوى الثورة العربية في حرب وطنية ثورية لتحرير كامل التراب الوطني « الفلسطيني والعربي » ..

٣ — ما هو المطلوب من اللجنة الرباعية في نظر الجبهة الشعبية الديمقراطية ؟

ج — ان حلول اخواننا في اللجنة الرباعية على أرض المقاومة دليل على تعاظم دور حركة المقاومة في الحرب الوطنية ضد الصهيونية والامبريالية ، والدور المتعاظم لشعبنا في الساحة الفلسطينية الاردنية في حرب التحرير ، وفي اخذ قضيته بيده ولذا فنحن نتوقع من اللجنة الرباعية أن تدفع باتجاه دعم المقاومة وتمكينها من ممارسة كفاحها المسلح والجماهيري بدون اية قيود اردنية أو عربية ، ان المطلوب من اللجنة الرباعية أن تتلمس جيدا القوانين الخاصة لثورة شعبنا ، والتي يمكن تلخيصها :

١ — رفض كافة اشكال التطويق والوصاية والاحتواء الاردنية والعربية الرسمية .

٢ — عدم التدخل بالشؤون الداخلية لحركة المقاومة ، فجميع فصائل المقاومة تحل تناقضاتها الثانوية ديمقراطيا فيما بينها دون أي تدخل من خارجها .

٣ — المساهمة في توفير الضمانات لامن الثورة والتي تتحدد في الساحة الاردنية الفلسطينية بالنقاط المذكورة في السؤال الاول ، وعربيا في اطلاق الحرية الكاملة للعمل الفدائي وعدم التمييز بين منظمة واخرى .

٤ — ان التناقضات العربية قد سحبت نفسها على حركة المقاومة ليكون لها أكثر من موقع قدم في صفوف المقاومة يستخدم وفق حسابات دقيقة في اللحظة المناسبة لصالح هذه التناقضات وليس لصالح وحدة المقاومة وتطويرها عسكريا وسياسيا وتنظيميا وايديولوجيا ولنقل بوضوح لمزيد من تفتيت وتمزيق قوى المقاومة ، والمطلوب من اللجنة أن تساهم بدفع التناقضات العربية الى خارج حدود حركة المقاومة .

٤ — الى أي مدى حققت اللجنة المركزية شعار الوحدة الوطنية وما هو تصور الجبهة الشعبية الديمقراطية للمستقبل؟

ج — تمثل اللجنة المركزية صيغة متقدمة على جميع الصيغ السابقة وهي من المكاسب الثورية التي احرزها شعبنا بعد أزمة ١٠—٢ اذ أنها خطوة على طريق جبهة تحرير وطنية الا اننا نقول بوضوح أن هذه الصيغة لا زالت بعيدة عن جبهة التحرير الموحدة المنشودة والتي نناضل من أجلها ، والسبب هو مجموع التناقضات الذاتية والعربية ومطروح الان على جدول اعمال اللجنة المركزية البحث في بناء قوات موحدة ، وتوحيد الجباية المالية في الاردن ، ونطالب بتوحيدها في جميع الاقطار ، ومحاولة توحيد النهج الاعلامي والتمثيل الخارجي ، كما هو مطروح عليها تطوير منظمة التحرير الفلسطينية ، لتصبح اطارا صالحا للجبهة الوطنية العريضة وذلك بتصفية التكوين البيروقراطي في المنظمة والاعتماد على الاطارات المتطوعة للعمل الثوري والغاء الامتيازات الطبقية في صفوفها « المادية والمعنوية » وتحرير جيش التحرير الفلسطيني من التناقضات العربية ليحتل موقعه في ميدان القتال .

ان بناء جبهة تحرير وطنية موحدة عملية لا يمكن أن تتم بقفزة واحدة بل على مراحل نظرا للتناقضات الايديولوجية والسياسية في صفوف المقاومة ولضغط التناقضات العربية الممتدة الى داخل المقاومة التي تزيد المشكلة تعقيدا ، وتحرير فصائل المقاومة من التناقضات العربية ليسهل الطريق لصياغة جبهة تحرير وطنية موحدة تلتقي بها جميع الفصائل على برنامج حد ادنى مشترك سياسيا وعسكريا !.

بعد اسبوعين من إعلان «مبادرة واشنطن» :

حوار الحل السلمي يصطدم بالتصلب الأميركي - الاسرائيلي

هل أصبح ممكنا، بعد حوالي اسبوعين من المؤتمر الصحفي الذي عقده روجرز ، تعيين حدود المبادرة الاميركية الجديدة تجاه « ازمة الشرق الاوسط » بمزيد من الدقة والوضوح ؟

لقد انصب جهد المراقبين خلال هذه الفترة على محاولة استكشاف تفاصيل ما سمي « بالمشروع الاميركي لتطبيق قرار مجلس الامن». الا انه يبدو حتى الان أن التفاصيل المفترضة ، والتي يدور البحث عنها ، ليست هي التي تشكل نقطة الثقل الاساسية في المبادرة الاميركية . ولو اعتمدنا هنا ما نشرته الوكالات والصحافة في هذا الصدد لامكننا القول أن مقترحات واشنطن العملية قد صيغت بعبارات عامة يمكن أن تشكل اساسا لتفسيرات شتى في مقدمتها — على وجه الخصوص — التفسير الاسرائيلي التقليدي المعروف للحل السلمي . فالحديث عن مسالة الانسحاب من المناطق المحتلة وعن طبيعة المفاوضات المقترحة بين الطرفين العربي والاسرائيلي ثم عن « حقوق اللاجئين » ، ما يزال يدور في اطار من العموميات لا يسمح بالافتراض حتى الان أن هناك مسافة واضحة وملموسة ما بين موقفي واشنطن وتل ابيب .

اين تكمن اذن نقطة الثقل الاساسية في المبادرة الاميركية ؟

ان الظروف التي تبدو هذه المبادرة مشدودة اليها (ظروف التوازن العربي الاسرائيلي الراهنة ومن ورائها ظروف التوازن الدولي الحالي المتصل بصراع الشرق لاوسط) هي التي تحدد لتلك المبادرة اطارها السياسي الفعلي وهي التي تجعلمنها الان اساسا لعملية اخذ ورد حقيقية بين كل الاطراف المعنية بالحل السلمي . واذا كانت المحافظة على مصالح اسرائيل الجوهرية تشكل خطا ثابتا في سياسة واشنطن تحت كل الظروف ، فان حركة السياسة الاميركية بهذا الاتجاه لاتستطيع أن تتجاهل وزن القوى الاخرى الضاغطة في صراع الشرق الاوسط : الطرف العربي ومن ورائه حليفه الدولي الرئيسي ، الاتحاد السوفياتي .

لقد ظلت السياسة الاميركية محتفظة باتجاه ثابت على امتداد السنوات الثلاث الماضية مؤداه : دعم اسرائيل في موقفها السياسي المتصلب الرامي للاحتفاظ بكل أو معظممكاسب الامر الواقع الذي فرضته بعد حرب الايام الستة ، ثم مساعدتها على القيام بمغامرات عسكرية جديدة (وصلت الى حد قصف المدنيين في عمق الاراضي المصرية) لاجبار الانظمة العربية على القبول بحل سلمي تملي تفاصيله الشروط الاسرائيلية وحدها . وفي ذلك كله كان واضحا أن السياسة الاميركية تستثمر الاختلال الساحق في توازن القوى العربي — الاسرائيلي والدولي الذي انبثق عن هزيمة الخامس من حزيران . ولكن مصادر قوة السياسة الاميركية كانت في الوقت نفسه مصادر ضعفها . فاختلال ميزان القوى الذي كان يسمح لها بالتصلب الى اقصى الحدود من ناحية ، كان يجعلها تقترح على الاتحاد السوفياتي والانظمة العربية المعنية من ناحية ثانية ، حلا سلميا مستحيلا لا تقوى على احتماله ولا تستطيع الرضوخ لمنطقه .

ان سياسة « الحل السلمي المستحيل » التي ظلت مشاريع واشنطن ومبادراتها مشدودة اليها خلال السنوات الثلاث الماضية ، قد اتاحت الفرصة لبروز عوامل فعلية مضادة للتصلب الاميركي الاسرائيلي بدأ ثقلها يتزايد اخيرا بشكل لم يعد تجاهله ممكنا .

أول هذه العوامل : المقاومة الفلسطينية. واذا كان كل حل سلمي يبدو مرتبطا في النهاية بتصفية المقاومة ، فالراهن ان كلفة هذه التصفية قد اصبحت الان اكثر ارتفاعا منها في اي وقت مضى (خلال السنتين الاولى والثانية من هزيمة حزيران على سبيل المثال) . صحيح أن المقاومة لم تتمكن من النفاذ الى الوضع العربي ومراكمة تأثيرات فعلية عليه تنضج استجابته لمتطلبات حرب شعبية شاملة ضد الامبريالية والوجود الاسرائيلي . وصحيح أن الوضع العربي لم يستقبل تأثيرات المقاومةحتى الان الا بمحاولاتاستهدفت احتواءها وتحويلها الى عنصر من عناصر توازنه المتجه نحو الحل السلمي . ثم صحيح أن السمة العامة للوضع الفلسطيني لم توفر للمقاومة مناعة حقيقية ضد هذه المحاولات . ولكن الصحيح أيضا أن المقاومة قد أصبحت ، ضمن الوضع العربي ، لغما يكبر باستمرار ويهدد في النهاية بتفجير شعبي فعلي في وجه حل سلمي سوف تكون نتائجه — أيا كانت تفاصيله — تصفية قضية الشعب الفلسطيني وترسيخ جذور الكيان الصيهوني والمصالح الامبريالية في المنطقة العربية . وهذا الامر لا تستطيع السياسة الاميركية أن تغفل عنه أو تتجاهله .

أما العامل الثاني المضاد للتصلب الاميركي الاسرائيلي والذي سمحت « سياسة الحل السلمي المستحيل » ببروزه بعد ثلاث سنوات من الهزيمة ، فيتمثل في التطور الحاصل على صعيد الاعداد العسكري العربي النظامي وخصوصا في الجمهورية العربية المتحدة . فهذا التطور الذي شكلت التجهيزات السوفياتية الاخيرة ذروته ، قد زرع عقبات فعلية في وجه أية مغامرة عسكرية اسرائيلية جديدة سواء تمثلت في محاولات الضرب في العمق او اختراق المجبهة الدفاعية المصرية على السويس .

هكذا اصبحت كلفة التصلب الاميركي الاسرائيلي باهظة ، ولم تعد الظروف تتيح لواشنطن وتل ابيب حرية في الحركة ، عسكريا وسياسيا ، كاملة ومطلقة من اي قيد . هذا الامر هو الذي يرسم للمبادرة الاميركية الجديدة اطارا سياسيا مختلفا هذه المرة عن الاطار الذي ظلت تدور ضمنه مبادراتها السابقة . صحيح أن ما نشر من تفاصيل حول « مقترحات أميركية محددة لتطبيق قرار مجلس الامن» ما يزال مشدودا الى سياسة الحل السلمي المستحيل التي انتهجتها واشنطن خلال السنوات الثلاث الماضية . ولكن الصحيح ايضا أن الولايات المتحدة اذ تضع نفسها الان في موضع نقاش مع الطرف الاخر، السوفياتي العربي ، سوف تواجه هذه المرة عوامل ضغط وتصلب لم تكن تواجهها في السابق . وهي لن تستطيع بالتالي التحكم سلفا بنتائج هذا النقاش او ممارسة تحرك يجعل من مبادرتها الجديدة مجرد تسجيل لموقف يمكن أن تمضي بعده في نهجها المتصلب السابق ببساطة .



نيكسون — غولدا مائير

من هنا يكتسب التشديد على الظروف السياسية التي تبدو المبادرة الاميركية الجديدة مشدودة اليها (وليس على تفاصيل المشروع الذي تحدثت عنه الصحف والوكالات) أهميته وشرعيته .

وتصبح مناقشة الاجراءات التي تقترحها واشنطن كمدخل لحوار دولي عربي اسرائيلي « من أجل الوصول الى حل سلمي » اهم بكثير من مناقشة تصوراتها المسبقة لتفاصيل مثل هذا الحل .

لقد تحدثت الانباء في هذا الصدد عن اجراءات ثلاثة مقترحة :

١ — ايقاف اطلاق النار لمدة محدودة .

٢ — تراجع الطرفين المصري والاسرائيلي عن قناة السويس مسافة عشرين كيلو مترا .

٣ — احياء مهمة يارينغ .

فماذا كانت ردود فعل الاطراف المعنية على هذه المقترحات ؟

ان استكشاف هذه الردود هو الذي يسمح بتعيين مدىاستجابة المقترحات الاميركية لظروف الصراع العربي الاسرائيلي الراهنة ، محليا ودوليا .

غولدا مائير المتصلبة ..

من الجانب الاسرائيلي كان خطاب غولدا مائير امام الكنيست واضحا .

— فهي أولا لا ترى في موقف الطرف العربي ما يصلح اساسا لحوار ومسعى جديد . وقد سجلت اعتراضها على الرأي الذي ابداه روجرز في مؤتمره الصحفي حين اعتبر خطاب الرئيس عبد الناصر في الاول من آيار الماضي بادرة موقف اقل تصلبا .

— وهي ثانيا ترفض اقتراح وقف اطلاق النار لمدة محدودة معتبرة ذلك فرصة سوف تمنح لمصر من أجل تطوير تجهيزها العسكري ، رغم أن الانباء قد ربطت بين هذا الاقتراح وبين اقتراح تراجع الطرفين عن قناة السويس . والتراجع معناه نسف جهود بناء الجبهةالدفاعية المصرية على القناة ، والتي بذلت فيها بمساعدة الاتحاد السوفياتي تكاليف ضخمة .

— ثم هي ثالثا تعلن التزام حكومتها بالمحافظة على سرية بنود المشروع الاميركي مؤكدة أن حوارا حوله يدور الان بين واشنطن وتل ابيب .

ولم يتضمن خطاب غولدا مائير اية اشارة واضحة الى خلافات في الرأي بين الطرفين بصدد البنود المذكورة . وهو أمر يعزز الاعتقاد بأن تفاصيل الحل السلمي ، المتصور من جانب اميركا ، لازمة الشرق الاوسط ، ما تزال تتحرك على أرضية الموقف الاسرائيلي التقليدي اساسا .

اما بالنسبة لرأي اسرائيل في المقترحات الاميركية المطروحة كمدخل لحوار دولي عربي اسرائيلي « من أجل الوصول الى حل سلمي» فان رفض غولدا مائير لاقتراح وقف اطلاق النار لمدة محدودة كان يبرز اعتقادها بقلة جدوى المبادرة الاميركية اساسا . بل أنرئيسة الوزراء الصهيونية حرصت على الاشارة بوضوح الى انه لا بديل في الوضع الراهن لسياسة تدعيم اسرائيل عسكريا وأن مثل هذا التدعيم ، لا المبادرات باتجاه الحل السلمي، هو الرد الوحيد على الظروف الجديدة الضاغطة بفعل تطور مستوى الاعداد العسكري العربي النظامي واتساع وجود المقاومة الفلسطينية في الاقطار المحيطة بالارض المحتلة .

هكذا كانت غولدا مائير تحاول اعادة السياسة الاميركية الى الاسس التي ظلت تنطلق منها خلال السنوات الثلاث الماضية : دعم التصلب الاسرائيلي السياسي بمساعدات عسكرية متصاعدة . فهل تتقلص المبادرة الاميركية الاخيرة الى مجرد مناورة تعود بعدها واشنطن الى مواجهة الطرف السوفياتي العربي بتصعيد عسكري وسياسي يضع حوار الحل السلمي مرة اخرى أمام طريق مسدود ؟

رغم ما سوف تنطوي عليه مثل تلك المواجهة من أخطار جدية ، فان عناصر الموقف الاميركي ما تزال اقرب الى هذا الاحتمال — حتى الان — منها الى غيره . ولا يقتصر الامر هنا على كون تصور واشنطن لتفاصيل الحل السلمي ما يزال يلتزم جوهريا بالموضوعات الاسرائيلية . بل أن الولايات المتحدة كانت حريصة ، حتى وهي تقوم بمبادرتها الاخيرة استجابة لثقل الضغط السوفياتي العربي ، على أن تعين مدى الانفتاح السياسي الذي تستطيع الذهاب اليه تسهيلا للحوار حول الحل السلمي . لقد جدد روجرز في مؤتمره الصحفيقبل اسبوعين من اعلان التزام اميركا بمساندة اسرائيل عسكريا . وحين سئل عن مصير صفقة الفانتوم المنتظرة لم يكن جوابه المتحفظ يحمل اي نفي واضح لها بل اكتفى بالقول أن الولايات المتحدة ماضية في سياستها التقليدية تجاه اسرائيل وهي تعتقد أن بامكانها الدفاع عن نفسها بما هو متوفر لديها من أسلحة الان . وهو كلام مؤداه أن أقصى ما يمكن ان تذهب اليه واشنطن من « مرونة » في مسالة تسليح اسرائيل هو تعليق صفقة الفانتوم لفترة أخرى محدودة من الزمن .

وبعد اسبوع واحد فقط من تصريح وزير الخارجية كان الرئيس نيكسون يشن حملة عنيفة على الموقف العربي من اسرائيل مجددا التزامه بمنطق تل ابيب في هذا الصدد : « اسرائيل لا تريد القاء أي من جيرانها في البحر ولكن هؤلاء الجيران يريدون لها ذلك » . وقد أعلن نيكسون حرصه على سلامة اسرائيل وعلى بقاء ميزان القوى العسكري لصالحها « لان اختلاله يعني الحرب » ، مؤكدا ان الصراع في الشرق الاوسط يرتدي طابعا أكثر جدية وخطورة منه في فيتنام « لانه قد يجر الى مجابهة مباشرة بين أميركا والاتحاد السوفياتي » . واختتم نيكسون تصريحاته بالقول أن ما يجري في جنوب شرق اسيا لن يؤثر على صلابة موقف الولايات المتحدة في الشرق الاوسط .

وفي اليوم التالي لتصريحات الرئيس الاميركي (الخميس ٢—٧—٧٠) كانت اسرائيل تعلن ان طائراتها قد بدأت عمليات قصف موجهة « ضد قواعد الصواريخ السوفياتية في المنطقة الجنوبية من القناة » وهي المرة الاولى التي تعلن فيها تل ابيب شيئا من هذا القبيل .

الرفض العربي الرسمي .. الى اين ؟

ما الذي كان باستطاعة الانظمة العربية المعنية بالحل السلمي ان تظهره من اشكال القبول او الاستجابة لمبادرة امريكية ما تزال تتحرك جوهريا ضمن دائرة السياسة التي مارستها واشنطن منذ هزيمة حزيران حتى الان ؟

لقد كان طبيعيا ان ترفض الجمهورية العربية المتحدة مشروعا تتحدث تفاصيله عن « الانسحاب» و « المفاوضات » و «الحقوق اللاجئين » بلغة غامضة عائمة ، بينما اسرائيل تعلن وتمارس سياسة واضحة حول هذه المسائل :

— لا تغيير في الوضع القائم قبل الوصول الى سلام ينبثق عن محادثات مباشرة بين اسرائيل والبلاد العربية .

— الحدود الامنة والمعترف بها لاسرائيل لن تكون حدود الرابع من حزيران .

— لن تعلن اسرائيل خططها بشان الحدود الا خلال المحادثات المباشرة .

ثم كان طبيعيا أن ترفض المتحدة أيضا المقترحات الاميركية التمهيدية المطروحة كمدخل للحوار حول الحل السلمي ، لان هذه المقترحات اذ تربط وقف اطلاق النار بانسحاب الطرفين لمسافة عشرين كيلومترا عن ضفتي القناة ، انما تستهدف حرمان الجيش المصري من ميزة الجبهة الدفاعية التي استغرق بناؤها بمساندة الاتحاد السوفياتي مدة ثلاث سنوات .

ان الرفض هو الرد الوحيد المنتظر على مبادرة اميركية ما تزال تقترح على الانظمة العربية حلا سلميا مستحيلا لا تقوى هذه الانظمة على احتماله ولا تستطيع الرضوخ لمنطقه .

ولكن .. ما هي الحدود الفعلية لهذا الرفض والى أين يمكن أن ينتهي ؟

— البقية على الصفحة — ١٥

على ضوء تصريحات جريدة «الثورة» الليبية الرسمية :

مهمة «اللجنة الرباعية» والدور الليبي

أكملت جريدة « الثورة » الليبية الرسمية ، هذا الاسبوع ، ما توقف عنده العقيد القذافي في حملة التصريحات و « الانتقادات » للعمل الفدائي التي بدأها منذ أن بدأ يمارس « نشاطه العربي » ! فقد توقف العقيد في آخر خطاب له بالقاهرة ، بعد عودته منجولته المشرقية ، عند اتهام اليسار بالعمالة شرقا مقابل اليمين المتجه غربا ... أكملت جريدة « الثورة » منطق « عقيدها » فقالت :

« .. ان هؤلاء من عملاءالمخابرات الاميركية وهم يذرذرون باثار الماركسية ذرا للرماد في العيون ، ويحاولون ايقاد بنران حروب اهلية في الدول العربية المتاخمة للاراضي المحتلة وتغيير انظمة الحكم فيها واستبدالها بانظمة شيوعية .. ماذا يريد هؤلاء من وراء اهدافهم ونظرياتهم القاتلة ؟ ان بلاد العرب لا تتحرر الا باعتناق الماركسية واعلانهم أنهمسيواصلون شن حملاتهم ضد النظام اللبناني والاردني ؟ أنهم لا يرغبون في تحرير فلسطين فحسب بل يسعون الى تحرير الاقطار العربية من الانظمة القائمة » ..

هل كلام « الثورة » الليبية مجرد زلة لسان افلتت من اشراف الرقابة الرسمية ؟.

ابدا .. انه اكمال لمنطق الحملة التي قادها العقيد القذافي الى نهايته ..

ما هو هدف الحملة القذافية على العمل الفدائي ، وما هي علاقة التصريحات الاخيرة بمهمة اللجنة الرباعية التي انبثقت عناجتماع طرابلس ؟.

ان اراء ومواقف العقيد القذافي تجاه العمل الفدائي والوضع العربي واليمين واليسار تنتظم ضمن خط سياسي وحد وواضح : وهو التمهيد والتحضير لمواقف وسياسات تنسجم مع متطلبات التسوية السلمية مع اسرائيل ... فاذا كانت الانظمة العربية المعنية بالتسوية غير قادرة على قول ذلك ، فان صوتا اخر كالصوت الليبي صالح لقول ما لا تقدر الانظمة العربية على قوله .

فالعمل الفدائي هو العقبة الوحيدة في وجه الحل السلمي .

فاذا كان تأييد العمل الفدائي من قبل الانظمة العربية في البداية قد شكل ضرورة لا بد منها لاستعماله كورقة ضغط في سبيل الحل السلمي ، فان الحملة عليه تحت ستار « انتقاد الاخطاء .. وجود منظمات متطرفة.. اتهامات لليسار » .. اصبح ضرورة ملحة لتحضير الجو السياسي والاعلامي المطلوبحول الحل السلمي .

من هنا ياتي دور حملة القذافي التي تدرجت من توجيه الانتقادات الى حركة المقاومة ، الى توجيه تهم العمالة ، للشرق والغرب معا ، للمنظمات اليسارية الفلسطينية .

وقد جاءت جولة القذافي المشرقية للقيام بهذه المهمة ، وكانت التصريحات التي اطلقت في المشرق بمثابة التحضير للمواقف الاخيرة المحددة التي انبثقت على اساسها اللجنة الرباعية ..



اللجنة الرباعية اثناء اجتماعها مع الحكومة الاردنية ..

فقبل الاحداث الدامية في الاردن ، كان القذافي يقول في دمشق ، أن على العمل الفدائي أن يبتعد عن الميدان السياسي ، وأن يبتعد عن الانطلاق من الاراضي العربية المجاورة ، وأن ينحصر في داخل اسرائيل .. وكان هدف هذه التصريحات واضحا : الدفاع عن الانظمة العربية التي تتناقض مصالحها مع وجود العمل الفدائي خاصة النظام الاردني واللبناني .. (ما لم يقله العقيد القذافي قالته جريدته الرسمية : الدفاع عن النظامين اللبناني والاردني اللذين يتآمران على العمل الفدائي)

.. وفي الوقت الذي كان القذافي يدلي بتصريحاته، ويمتدحمواقف المسؤولين اللبنانيين الذين كانوا يطلبون المساعدة المادية من ليبيا (من أجل الجبهة الشرقية أم من أجل ضرب العمل الفدائي ؟) .. في هذا الوقت كانت مؤامرة النظام الاردني قد بدأت في عمان ، وأنهى القذافي جولته وزيارته للبنان دون أنيقول كلمة واحدة تأييدا للمقاومة في معركتها الضارية منسجما بذلك مع اجماع الانظمة العربية على الصمت والتستر على ما يجري في الاردن لصالح النظام الاردني . وعندما وصل الى القاهرة لم يجد ما يقوله الا وضع المسؤولية على « اليسار العميل للشرق » مقابل « اليمين المتجه للغرب » !.

هذه التصريحات كلها كانت تمهد لمهرجان الانظمة العربية في ليبيا ، حيث انبثقت اللجنة الرباعية ... كان النظام الاردني ممثلا بالاحتفال بالملك حسين ، وتكفلت الانظمة العربية ، وفي المقدمة ليبيا ، بقول ما يريد الملك حسين أن يقوله : سلبيات العمل الفدائي ، اليسار ، التطرف ، الخ ..

وفي اطار الانحياز التام والدعم الكامل للنظام الاردني وللملك حسين قرر الحكام العرب الذين اجتمعوا في ليبيا تشكيل اللجنة الرباعية لايفادها للاردن .

ما هي المهمة الحقيقية لهذه اللجنة العربية ؟..

— مساعدة النظام الاردني ، وتقييد العمل الفدائي ، ووضع العراقيل في وجهه ، اثارة مسائل وقضايا تعتبر من الشؤون الداخلية لحركة المقاومة تمهيدا للتدخل فيها ..

هنا ياتي دور التصريحات الليبية في تحديد مهمة اللجنة الرباعية والافكار والمواقف التي تعرضها في الاردن ... فبوحي التصريحات الليبية جاءت اللجنة الرباعية لتطرح مسالتين :

— المسألة الاولى : تذويب المنظمات الفدائية في منظمة واحدة (تحت ضغط التهديد بقطع المساعدات المادية العربية الرسمية) — والحرص الظاهري على وحدة المنظمات الفدائية يخفي وراءه حملة التشهير على العمل الفدائي بحجة وجود يسار وتطرف الخ

— .. وقد بدأ القذافي حملته على العمل الفدائي بدعوته الى التوحيد ، وبعد ذلك بدأت الانتقادات ، فالاتهامات !.

— المسألة الثانية : «ان يكون العمل الفدائي رديفا للجيوش النظامية » ... — وهذا ما قصده العقيد القذافي في الخطاب الذي القاه في دمشق عن تسفيه حرب التحرير الشعبية وعن دور الجيوش النظامية ، وعن العمل الفدائي داخل اسرائيل — .

ما المقصود بأن يكون العمل الفدائي رديفا للجيوش النظامية سوى احتواء العمل الفدائي ، ووضعه ضمن حدود الوضع العسكري القائم بين الجيوش العربية النظامية وجيش اسرائيل — وهو وضع لصالح اسرائيل المتفوقة ، مهما تحسنت أوضاع الجيوش العربية النظامية بتركيبها الحالي ..

فاذا كانت حدود الوضع العسكري النظامي لا تسمح باختراق سقف الحل السلمي والتسوية فماذا يصبح مصير العمل الفدائي اذا وضع رديفا للجيوش النظامية ، كما تطالب اللجنة الرباعية ويطالب العقيد القذافي ؟..

ان مهمة اللجنة الرباعية تتحدد ليس باقوالها انما بالظروف السياسية والمواقف الفعليةالتي ترتكز عليها .. فالانظمة العربية تلتقي جميعا، الان ، عند نقطة مشتركة واحدة : لجم حركة المقاومة الفلسطينية ووضعها أمام اختيار محدد: خضوعها للانظمة العربية لاحتوائها .. او تصفيتها وضربها ..

ان معركةالمقاومة الاخيرة في الاردن وموقف الانظمة العربية الموحد : الصمت الذي يغلف الانحياز الى النظام الاردني ، يؤكد حقيقة اساسية وهي : ان زمن دعم الانظمة العربية للثورة الفلسطينية قد مضى ، وأن زمن التدخل العربي الرسمي في حركة المقاومة قد بدأ في سبيل احتوائها .. أو تصفيتها !.

وتلك هي مهمة اللجنة الرباعية ، وذلك هو الدور الليبي .

شؤون محلية

سقطت مسرحية الدولة تجاه الجنوب وبات على جماهير المنطقة أخذ القضية بأيديهم!

■ بقلم : حسن فخر ■

عبثا يحاول النظام اللبناني بما يمثل من خلفيات طبقية ، أجتماعية واقتصادية وسياسية، النجاح في تمثيليته التي بدأ في اخراجها لتغطية مسؤوليته عن اهماله المزمن والمتعمد لمنطقة جنوب لبنان وقصوره المخزي عن الاضطلاع بواجب الدفاع البديهي عن حياة السكان ومصالحهم في وجه الاعتداءات الاسرائيلية المتكررة . فالتدابير والاجراءات التخديرية التي أعلنت الدولة — لفظيا — عن أتخاذها لمواجهة التطورات الناجمة عن العدوان الاسرائيلي وحالة التهديد والقلق الدائمين التي تسيطر على الحياة اليومية للسكان ، لم تستطع خداع جماهير الجنوب و « تبييض » وجه السلطة الحالك ..

وقد برهنت الوقائع على انه حتى التدابير المحددة والهزيلة التي أعلن عنها — اعتماد الثلاثين مليون ليرة والتعويض على ضحايا العدوان مثلا — لم ينفذ منها شيء بعد . وعندما وصل الامر الى مرحلة تأمين المال لم تستطع الدولة أن تجمع سوى مبلغ مليوني ليرة اقتطعتها من اعتمادات مرصدة لمشاريع اخرى . وهكذا سقطت سياسة الدولة التضليلية على الرغم من الضجة التي احاطتها بها واعلانها انشاء ما دعي بـ « مجلس الجنوب » الذي لا يزال اسما بلا مسمى .

ومع ذلك استمرت الدولة في متابعة اسلوبها التخديري على اساس الاغراق في « صرف الوعود » عوضا عن المال الذي اكدت التجربة انها غير جادة في العمل على توفيره . ولما كان الامر لا يعدو حدود الوعود وتوزيع « شيكات بلا رصيد » فقد تبارى المسؤولون على مختلف المستويات في اطلاق التصريحات المطنانة عن اهتمامهم بأوضاع منطقة الجنوب وعزم الدولة على تنفيذ مشاريع انمائية وانعاشية فيه .. فمن الوعود بزيادة مساحات الارض المخصصة لزراعة التبغ وتقديم السلفات المالية للمزارعين ، الى نبش المشروع القديم لري المنطقة الذي مضى عليه اكثر من عشر سنوات في الادراج ، والجدل المسرحي الذي قام حول هذا الموضوع : هل ينفذ مشروع الري على منسوب ٦٠٠ أم ٨٠٠ متر .. وينبري نواب المنطقة « الغيارى » على المطالبة باعتماد مشروع الـ ٨٠٠ متر لتأمين المياه لمساحات اوسع من الاراضي ..

وتمضي فصول المسرحية .. فيقدم سليمان الزين نائب رئيس « مجلس الجنوب » الى مجلس الوزراء لائحة بمنجزاته : تحديد قيمة المساعدات للضحايا والمتضررين ، تأليف لجنة فنية لتقرير تصاميم الملاجىء ، اعداد اللوائح حاجات مستشفيات المنطقة ، تقرير الخطوات لتسليف مزارعي التبغ في القرى الامامية ، وضع خطة لتوزيع الهبات والمساعدات ، الخ ..

ويصفق مجلس الوزراء لهذه « الانجازات » وينبري للقيام بدوره في المسرحية فيقرر وضع عدد من موظفي مصلحة التعمير بتصرف « مجلس الجنوب » ، ويكلف الوزارات تقديم ما لديها من الدراسات عن المشاريع الانشائية والانمائية للمنطقة الى « مجلس الجنوب » لاستكمال دراستها ..

ولكن كل هذه المظاهرة الحماسية الفارغة الهادفة الى تخدير ابناء المنطقة وتغطية قصور الدولة الصارخ سرعان ما تتساقط امام الوقائع : ان الدولة تسعى الى تأمين مبلغ الثلاثين مليون ليرة من الاعتمادات المخصصة للمشاريع العادية لمنطقة الجنوب الملحوظة في موازنة عام ١٩٧٠ والتي لم يجر تنفيذها بعد . وقد ذكرت بعض المصادر ان الدولة طلبت من « مجلس الجنوب » ان يسدد العجز في مصلحة مياه جبل عامل البالغ ٣٠٠ الف ليرة ، بدلا من تسديده من خزينة الدولة كما كان الحال في السابق .

وهكذا ينكشف طابع التضليل الذي يميز خطة الدولة تجاه الجنوب ويفضح دورها المسرحي في معالجة هذه القضية . فان ما خصص للجنوب في موازنة ١٩٧٠ هو نفسه الذي يريدون تخصيصه لمجلس الجنوب ..

والواقع ان ثمة عاملين اساسيين وراء الموقف المزمن للنظام ، بمختلف اجنحته ، تجاه منطقة الجنوب :

العامل الاول له جذور طبقية — وهو ينطبق كذلك على المناطق المتخلفة الاخرى في بعض اقسام البقاع والشمال — ويعود الى كون الغالبية الساحقة من سكان هذه المناطق تتألف من الجماهير الشعبية الكادحة والمسحوقة والخاضعة لاستغلال الطبقة الحاكمة التي تتركز مصالحها في المناطق الاخرى الاكثر تطورا — العاصمة وجبل لبنان والمدن الرئيسية — حيث تتواجد قطاعات البورجوازية الكبيرة والمتوسطة التي تتركز بين ايديها مصادر الثروة وتنعم بما يزيد عن ٦٥٪ من الدخل الوطني .

والعامل الثاني سياسي ولكنه منبثق عن العامل الاول ومتمم له ، ويتمثل في الموقف الجذري للنظام من القضية الفلسطينية ودولة الاغتصاب الصهيوني التي اقامتها الامبريالية العالمية في فلسطين ، وما يستتبع ذلك من خضوع البورجوازية اللبنانية الضمني لمطامع العدو في جنوب لبنان . وهذا ما يفسر عزوف الدولة منذ عام ١٩٤٨ عن تنفيذ اية مشاريع انشائية وانمائية كبيرة في هذه المنطقة . كما يفسر كذلك عزوف اصحاب الرساميل من اللبنانيين والاجانب عن استثمار ثرواتهم في مشاريع اقتصادية صناعية وزراعية وسياحية وغيرها ، في هذه المنطقة نتيجة عدم الاطمئنان الى مصيرها ..

وكان هذان العاملان المحركين الاساسيين لموقف النظام التاريخي من هذه المنطقة . وحتى تنفيذ مشروع الليطاني الواقع في هذه المنطقة لم يكن بعيدا عن هذه النظرة التي تحكم مواقف النظام اللبناني . فمع ان تصاميم المشروع نصت على ان يكون بالدرجة الاولى مصدرا رئيسيا لري المنطقة ، ومصدرا للطاقة الكهربائية في الدرجة الثانية ، فأن ما حصل هو العكس تماما اذ جرى التركيز على أستغلال مشروع الليطاني بشكل خاص لتوليد الطاقة ، الامر الذي افاد المناطق الاخرى المتطورة ، بينما اهملت الناحية الاساسية منه : توفير الري للاراضي الزراعية في جنوب لبنان التي تشكو الجفاف وتفتقر الى مصادر المياه .

وفي هذا الضوء الذي يكشف حقيقة موقف النظام تجاه الجنوب يمكن النظر الى السياسة الانهزامية التي يسير عليها تجاه القضية الفلسطينية والمطامع الاسرائيلية في لبنان ، وبالتالي يفسر ابعاد الموقف المتبع تجاه حركة المقاومة الفلسطينية الذي وصل الى حد القيام بعدة محاولات لتصفيتها نهائيا بتشجيع مباشر من الدول الامبريالية وعلى رأسها الولايات المتحدة ، وبالتنسيق مع بعض الانظمة العربية الرجعية (الاردن) .

ومع ان هذه المحاولات كان نصيبها الفشل فان نوايا النظام الفعلية لم تتغير على الرغم من المواقف التضليلية التي يقفها . ويراهن النظام على نجاح مساعي « الحل السلمي » التي تتركز عليها جهود الدول الكبرى بالاستناد الى المواقف الفعلية لبعض الانظمة العربية ، لكي يستأنف معركته ضد الوجود الفدائي بالاستناد الى تأييد هذه الانظمة نفسها .

وواضح ان التدابير التي أعلنت عنها الدولة تجاه الجنوب — حتى ولو كان ثمة نية جدية لتنفيذها — لن تفيد قضية الجنوب في شيء لانها تجري بمعزل عن العوامل الاساسية التي ينبغي توافرها ، اي وجود سياسة دفاعية حقيقية تستطيع ان توفر الحماية لسكان القرى الامامية التي تتعرض باستمرار للاعتداءات الاسرائيلية . ولكن طالما ان خطة الدولة مبنية على أساس اخلاء منطقة الحدود من وسائل الدفاع الفعلية وترك سكان القرى الامامية مجردين من اي دفاع او حماية ، وبالتالي تشجيع هؤلاء السكان على النزوح الى الداخل (كما هو حاصل حاليا حيث تفيد الاحصاءات الرسمية ان حوالي ٢٣ الفا قد نزحوا من المنطقة ، وان بعض القرى اخليت تماما من ساكنيها) فان جميع التدابير التي اعلنت عنها السلطة لن تؤدي الى اية نتيجة وهي مجرد تدابير تخديرية الهدف منها تغطية مسؤولية الدولة الاساسية في الدفاع عن الحدود وحماية السكان من الاعتداءات الاسرائيلية . فالحديث عن تنفيذ مشاريع انمائية وانشائية واسعة في المنطقة في ظل ظروف العدوان الراهنة لا يعدو كونه حديث خرافة . فلو كانت سياسة الدولة المعلنة تجاه الجنوب تمثل شيئا من الحقيقة لكانت بدأت في تنفيذ هذه المشاريع منذ سنوات طويلة أيام كان تنفيذها ممكنا .

ان ما يحتاج اليه الجنوب في الدرجة الاولى هو اعتماد سياسة صمود جديدة في وجه العدو الذي تسرح دورياته المسلحة في الارض اللبنانية وليس من يتعرض لها . ومثل هذه السياسة لا يمكن توفيرها الا في ظل حكم وطني وتقدمي فعلا وهو الامر البعيد جدا عن مواصفات الحكم الحالي .

ولم يكن مستغربا ان تفسح الظروف الراهنة التي تميز الوضع في الجنوب ، المجال امام مختلف فصائل النظام المتصارعة فيما بينها لخوض « معركة » مزايدات واسعة خدمة لاغراض كل منها . ففي الوقت الذي يسعى فيه الجناح الشهابي للنظام المهيمن عمليا على مقاليد السلطة ، لتجيير التدابير التخديرية المعلنة حول الجنوب لحساب مرشحه في معركة رئاسة الجمهورية ، نجد كامل الاسعد يقوم بخطوة معاكسة لفضح مواقف الشهابيين وتحميلهم مسؤولية ما يتعرض له الجنوب . وقد قام ابن « الزعيم الوائلي » ضمن هذا الاطار بالدعوة الى مهرجان جرى قبل ثلاثة اسابيع في النبطية اتبعه بمسيرة لابناء الجنوب في بيروت يوم الثلاثاء الماضي .

وكان من الواضح أن الهدف من المهرجان والمسيرة هو استغلال الظرف الراهن وجو النقمة الذي يسيطر على الجنوبيين ضد النظام المفلس والمتخاذل ، ومن اجل دعم موقفه حيال الشهابية التي يرى في تمكين مرشحها من النجاح في معركة انتخابات الرئاسة هزيمة له . وقد لفتت النظر في البرقية التي وجهها الى رئيس الجمهورية مطالبة « مجلس النواب بصفته وكيل الشعب (!) ان يكون على مستوى الامانة وأن يتقيد بارادة الشعب في عملية الاقتراع ... » وواضح أن ذلك اشارة واضحة الى معركة انتخابات الرئاسة ودعوة الى عدم التصويت للمرشح الشهابي .. وفي ختام المسيرة القى كامل الاسعد خطابا ختمه بتحية « الصديق كمال جنبلاط الذي يقف مع الشعب ويدافع عن قضاياه وحقوقه .. »

وفي الوقت الذي يستمر فيه النظام بمختلف فصائله بتمثيل ادواره في مسرحية « دعم الجنوب » الفاشلة ، تبرز اكثر فاكثر حقيقة ساطعة وهي أن قضية الجنوب التي تدعي فصائل النظام بأنها حريصة عليها ولا تتورع عن اللجوء الى مختلف اساليب التضليل من أجل تأكيد هذا الزعم ، لا يمكن أن يحمل رايتها بحزم سوى جماهير الجنوب ومعها الجماهير الشعبية في جميع أنحاء لبنان ، وبالاستناد الى تعزيز تلاحمها مع حركة المقاومة الفلسطينية. فهذه الجماهير هي صاحبة المصلحة الحقيقية في الصمود بوجه الاعتداءات الاسرائيلية ، ولا بد لها من توظيف كل امكانياتها من أجل هذا الهدف .

وبامكان هذه القوى الجماهيرية مجتمعة بالتفافها حول المنظمات والاحزاب الثورية والتقدمية أن تضع حدا لاساليب التهريج وحملات المزايدة والاستغلال التي تقوم بها فصائل النظام في الصراع فيما بينها .

أن طريق دعم معركة الصمود في الجنوب لا تمر عبر التمثيليات الرسمية الساقطة أو المسيرات والمهرجانات الاستغلالية كتلك التي قام بها كامل الاسعد والامام الصدر . فكل ذلك لا يعدو كونه تهريجا وذرا للرماد في العيون .. فأصحاب القضية الحقيقية هم وحدهم المدعوون الى حمل لوائها، وهم وحدهم قادرون على القيام بهذه المهمة .

مشاريع جنبلاط التي لم تقر :

الطاحونة النيابية

انقضى اخر حزيران ولم يقر مجلس الوزراء مشاريع وزير الداخلية كمال جنبلاط ، في فصل قوى الامن الداخلي عن الجيش، وما يتبع هذا الفصل من رفع صفة المنطقة العسكرية عن عدد من المناطق الانتخابية اللبنانية .

واذا كان اجتماع المجلس النيابي ضروريا لاعطاء المشاريع الجنبلاطية صفة نهائية وشرعية ، فان تحديد جلسة انتخاب رئيس الجمهورية بين ١٠ و ١٥ اب لا يخفي عزم رئيس المجلس النيابي ، صبري حماده ، على جعل أية جلسة اخرى ، استثنائية ، مستحيلة . وكان حماده قد جعل من الوقوف في وجه مشاريع جنبلاط أمرا شخصيا يأخذه على عاتقه (باسم مكلفين بالطبع) عندما رفض الاعتراف بقانونية موافقة لجنة العدل البرلمانية على المشاريع المذكورة ، ووقف حائلا دون ارجاعها الى المجلس مرفقة بتوصية لجنة العدل هذه . وفي غمرة معركة الرئاسة ، لن يتوفر الوقت والاهتمام ، هذا اذا توفر الضغط السياسي الكافي ، لبحث هذه المشاريع . أي أن أواخر حزيران ، ستمتد لتطال تموز واب وتشرين ...

ربما كان حساب وزير الداخلية ، في هذا الشأن ، بسيطا : لماذا الاستعجال ومعركة تعديل القوانين جزء من معركة أوسع ، هي معركة المجيء برجل « وطني » على رأس السلطة ؟ وبالتالي تخاض المعركة على جبهتها الحقيقية : الزعامات المحلية ، القاهرة ، دمشق ... وعلى هذه الجبهة ، لا شك أن نشاط وزير الداخلية عارم : مسيرة الاسعد (انظر مكانا اخر من هذا العدد) ، لقاءات الكتل على الموائد حول السفراء ، الزيارات المستمرة والمتكررة ، ذت الصفة الادارية والحزبية ، الى العوصم المعنية ...

لكن نوايا كمال جنبلاط ليست الامر الاساسي في المعركة السياسبة ، وتصوره لها يخضع للعلاقات السياسية السائدة دون أي تحريف لها . وما يهمنا أن نتناوله بسرعة هو الطريقة الفعلية التي يتصرف بها الوزير، والعناصر التي تجعل من هذه الطريقة حجرا في حائط النظام السياسي ، لا تهدد بنيانه ولو بدا الحجر نافرا يميل الى الخروج . لكن اصوله تبقى في الداخل ، تساهم في حمل البنيان ومنعه من التداعي ..

قبل تصدي عناصر يمينية مرتزقة لموكب فلسطيني في الكحالة ، بدا جنبلاط حملة اعلامية قاسية على المكتب الثاني ، وعلى القوى التي يحميها ، متهما اياها بتدبير مؤامرة على المقاومة الفلسطينية لا بد أن تؤدي الى حرب اهلية ، طائفية . وكان من البين أن سبب التآمر هو ارتباط مجيء فؤاد شهاب بهدوء الحدود اللبنانية — الاسرائيلية . واستطرد جنبلاط يومها ، الى معارضة عودة شهاب ، لان لهذه العودة ثمنا يرفضه . واستطاع أن يقوم بحملته دون الاطاحة به من وزارة الداخلية لانه نجح في أن يجمع حوله عددا من التجمعات النيابية التي تخوض مع المكتب الثاني معركة شخصية (معركة نفوذها النيابي) منذ سنوات . في وجه الحرب الاهلية ، الطائفية ، وما يتبعها من تدخل

كمال جنبلاط

أميركي بدا كمال جنبلاط ، من داخل السلطة، كابحا فعالا . وبالفعل ، وفي ظرف محدود (ككل الظروف) لعب وزير الداخلية هذا الدور ..

لكن سرعان ما انقضت فترة التصريحات « الكبيرة » التي تتهم « الموظف الصغير » (رئيس الشعبة الثانية) بخرق مهامه ، وتسر لنائب بيروتي باشياء « تشيب لها الرؤوس » ، وتهدد بفضح اسماء والاطاحة برؤوس ... انقضت الفترة ، ولم يتحقق فعلا أمر من الامور البسيطة المنتظرة : لم يحقق في مجزرة ٢٣ — ٢٤ نيسان التي حمل وزير الداخلية عشرات شهدائها قميصا يلوح به في المهرجانات والتصريحات ، ما زالت مجزرة الكحالة سرا يعرف الجميع خباياه ، دون أن يؤدي الأمر الى ابسط اجراء قانوني عدا بعض مذكرات التوقيف الغيابية والوجاهية ... هل توقف تدخل الشعبة الثانية ؟ بالطبع لا . هل استطاع الوزير انهاء الجهاز المشترك ؟ في التصريحات ، ربما ، لكن الجهاز المشترك مستمر ...

هذه الامور ، بالاضافة الى مقدرة مجلس الوزراء أن يضع جانبا مشاريع جنبلاط الاخرى ، تدل للمرة المائة على حدود العمل « الوطني » في الحكم اللبناني ، وعلى عجز جنبلاط عن انجاز أبسط الامور في الحكم .

ففي حملته على الاجهزة والاخوان والمعروفين، كما اسماهم ، استعمل جنبلاط الجماهير للتفرج في مقاعدها ، بينما يطل عليها هو وأبطال المسرحية الاخرين من عناوين الصحف الكبيرة ، ومنبر المجلس النيابي . وكان الاعلام هو السلاح الامضى. أما القوى التي تحصن بها الزعيم التقدمي فهي كتل الاسعد وسلام وفرنجية ، وصداقة كتلة ريمون اده ... اي أكثر القوى السياسية تخلفا وعجزا وضيق أفق . اذا كانت هذه القوى وسيلة تستعمل للصمود في ظرف معين ثم تترك لتخلفها وعجزها ، بينما يتابع التقدمي تقدمه . فاين هي القوى التي تلعب دور محرك هذا التقدم ؟ هذه هي بالتحديد القوى التي لم يفطن الزعيم التقدمي لها ، ولم يفطن لها في تاريخه السياسي . فالهجوم على الشعبة الثانية وتدخلها انحصر في المجال النيابي ، المجال الوحيد الذي يعرفه وزير الداخلية .. **ألم تتدخل الشعبة الثانية في النقابات العمالية ؟ ألم تفبرك قيادات نقابية**

مالية ؟ ألم تضرب قيادات فعلية ؟

أما في مجال العمل السياسي المنظم فقد اقتصر « نشر الحريات » على مؤتمر ملقارت الذي عقده الحزب التقدمي الاجتماعي ، ومهرجان « الصداقة اللبنانية — السوفياتية » (كما عرفته « الاخبار ») بمناسبة الذكرى المئوية للينين . والمنظمات الممنوعة ، المطوقة، المسورة ، النشر المراقب ، المقنن ، وقوانينه المالية الفاحشة ، كلها أمور غابت عن سياسة جنبلاط .

مهما كانت الحسابات الجنبلاطية، وهي ثانوية ، فان انحسار مشاريعه لا يعني سوى عجز القوى البرلمانية ، القوى الوحيدة التي يعرفها وزير الداخلية ، عن اقرار ابسط القواعد الديمقراطية . وبعد كل ما حدث يتقدم بيار الجميل ، الذي دافع عن مجزرة الغدر في الكحالة ، بمشروع يجعل من لبنان كله منطقة عسكرية ...

حول "التنظيم الجنبلاطي" للمظاهرات

القمع "الديمقراطي"

كان لا بد ، بعد القرارات التي قيدت بها السلطة تحركات المقاومة الفلسطينية على الارض اللبنانية ، بتعزيز نفوذها في الجنوب بين طبل المشاريع وزمرها ومهرجانات الاقطاع السياسي والديني ، أن تقيد نشاط الحركة الشعبية في المدن، وتحكم القيود من جديد حول أعناق الجماهير التي كشفت لفترة خيانة الخونة وتآمرهم وهزت دعائم تسلطهم. وكاللئيم العاجز الذي تلوح له الظروف بابعاد خطر كاد يزهق منه الروح ، تستمد السلطة من ضعفها قوة فينشط زبانيتها اليوم ، على مختلف مشاربهم، ليستعيدوا مواقعهم ويسلبوا الحركة الشعبية بعضا من الحرية التي دفعت ثمنها من دماء الشهداء في نيسان وقبله وبعده .

تلقف المتلهفون زورا على النظام والاستقرار حادث احراق السفارة الاردنية كقميص عثمان لينعوا على المتظاهرين عدم اهليتهم للحرية التي أغدقت عليهم . فكان تضخيم الحدث الذي يحصل امثاله في عواصم الدنيا كل يوم عندما يحاسب الشعب بأبسط الاشكال خونة قضيته ومصيره . فوضعت التقارير المطولة التي نشرت في الصحف المشبوهة لتختلق الاخبار عن سيارات ملأى بحملة المدافع والرشاشات، ثم كان رصد الاموال الضخمة لاصلاح السفارة ، امعانا في التضخيم ، فرصدت لذلك أموال تجنى من عرق الشعب وكدحه : ٧٥ ألف ليرة « ثمن مفروشات احرقت » (والمقصود بعض الكراسي والكتب والصور) و ٩٥ ألف ليرة « لترميم » السفارة (والمقصود تصليح الزجاج الذي تحطم ودهن الحائط الشمالي الذي « تشحبر » من دخان ما احرق) .. وكان الخلوص من هذه المقدمات الى قرار ، هو بيت القصيد ، يقضي « بتنظيم التظاهر » ، لم تنجب أدمغة مدعي الديمقراطية مثيلا له ، فصدر عن محافظ بيروت وبايعاز من وزير الداخلية قرار « لا يسمح باية تظاهرة » ما لم تخضع للشروط الجديدة : بما أن المتظاهرين قاصرون ، في رأي السلطة ، وغير جديرين بالحرية التي « اعطيت » لهم .. يجب أن يكون هناك مسؤولون عن المظاهرة « لا يقل عددهم عن الثلاثة.. يتحملون كل ما يمكن أن ينتج من الاضرار الممكن حدوثها اثناء المظاهرة » .ولكي تحصل السلطة سلفا على صك اعتقال العناصر المتقدمة يطلب القرار أن يضبط سير المظاهرة ١٠ أشخاص على الاقل و ٢٥ شخصا على الاكثر ... عليهم جميعا ، مع المسؤولين الثلاثة ، ان يقدموا طلبا خطيا قبل التظاهرة بثلاثة ايام ، مرفقا باسمائهم وعناوينهم وبطاقات هوياتهم . كما يجب أن يحدد المطلب الخطي « مكان تجمع المظاهرة وانطلاقها والغاية المتوخاة منها والمكان المراد الوصول اليه » على أن يترك لمشيئة المحافظ « تحديد الشوارع التي يسمح لها بالمرور فيها » . وحرصا على تحويل المظاهرة الى ما هو اقل شأنا من جنازة يحدد القرار أن عليها أن تسير « بمحاذاة الرصيف منعا لعرقلة السير وتأمينا لنشاط المواطنين » .

رغم ذلك يجرؤ واضعو هذه القيود على الكلام عن الديمقراطية . يعلق وزير الداخلية: « اننا نؤمن بحرية التعبير الديمقراطي عن الرأي ... بهذه الروح طلبنا من جميع المحافظين أن ينظموا حرية التظاهر .. وكل تظاهرة لا تراعي احكام هذه المبادىء اعطينا تعليمات بمنعها بالوسائل المجدية الفعالة » . (الصحف ١٩ حزيران) واذا كان جنبلاط يخبىء سياسة القمع الجديدة بستار الديمقراطية فقد كان زميله الجميل اكثر صراحة وكشفا للمراد : « أن ما اطلبه اليوم وألح عليه هو أن نتعاون مع العناصر الفدائية العاقلة .. وذلك لنجعل من الدولة مسؤولة عن حالة الامن ونعمل على الاقتصاص من الجماعات التي تخرب على الثورة الفلسطينية وعلى اوضاعنا الداخلية». اذا كان من الواضح أن التركيز على العناصر « العاقلة » ضمن المقاومة سياسة تتبعها السلطة منذ فترة لشق المقاومة على نفسها ، فليس من قبيل الصدفة ابدا أن يتكلم الجميل عن « الاقتصاص » وأن يختتم الكلام مؤكدا على ضرورة « عدم السماح بالتظاهرات الشعبية » وهذا ، بالفعل ، ما يؤدي اليه القرار .. ديمقراطيا . « فالجماعات » التي يود الجميل وصحبه « الاقتصاص » منها ليست الا الجماهير التي كانت تكشف خلال العامين الماضيين خياناتهم ومؤامراتهم والتي يحرص الوزير وصحبه اليوم على كم افواهها وشل تحركاتها ، (في اطار مشروعه الجديد الذي يقترح جعل لبنان كله منطقة عسكرية) .

والقرار خرج بسرعة عن كونه قرارا فحسب لينتقل الى حيز التطبيق بصورة نموذجية . ذلك أن مظاهرة كامل الاسعد لم تكن فقط عرضا لعضلات مرتخية يحاول « البيك » أن ينفخ فيها روح الشد عبثا ، بل كانت بالدرجة الاولى استعراضا لقوى السلطة القمعية نفسها : فمن مفارز من قوى الدرك تتقدم المظاهرة بكامل اعتدتها ، تتلوها مفرزتان من قوى الفرقة ١٦ مسلحة بالطبنجات والدروع . وفي نهاية المظاهرة ، رغم هزالها ، خمس مفارز درك اخرى بالسلاح الكامل ... هل حشدت السلطة كل هذه القوى تحسبا لما يمكن ان يقوم به متظاهرون لا يرفعون الصوت الا للهتاف

مسيرة كامل الأسعد في بيروت:
بداية ونهاية





كامل الاسعد يخطب في مسيرة الجنوب

لربع قرن خلا ، كان «البك» في الطيبة ، اذا غضب على جماعة من أتباعه ، سلط على قريتهم من يسرق حميرها . وكان افتقاد اهل القرية لوسيلة النقل هذه لا يحول بينهم وبين المجيء الى «كعبة جبل عامل» سيرا على الاقدام ، ليمثلوا في حضرة سيد الدار ، مشددين على ولائهم المستمر ، مشيرين ، من طرف خفي ، الى أن «البك» ، لسعة فضله ، لن يتأخر في ارجاع الحمير .

أما اذا كان المغضوب عليه من الوجهاء ، فان «البك» يسلط عليه حينذاك سيارة جيب تدعى «الخطاف» تحمله من جوار صيدا الى دار الطيبة في كيس كبير من الخيش ! وحينما يصل الرجل يبادر «البك» بالاعتذار اليه قائلا أن رجاله هم الذين تولوا الامر دون علم منه . وتكون النتيجة أن يفهم «الوجيه» ، دون صعوبة ، لمن يجب عليه ، هو واقاربه وانصاره ، أن يصوت في الانتخابات . هكذا كانت وسيلة البك — بعد أن باع معظم أراضيه — في توفير تلاحم الجنوبيين من حوله ، تتراوح بين سرقة الحمير ثم ارجاعها، وبين خطف الوجهاء ثم الاعتذار اليهم .

هذا الاسلوب لم يكن له علاقة — بطبيعة الحال — بما نسميه اليوم «سياسة» . فلم يكن للبك موقف لبناني عام أو رأي محدد في هذه القضية العربية أو تلك . كان له رأي في الانتداب يخضع ، في النهاية ، لراي الانتداب فيه وفي اخصامه . وبعد الاستقلال ، كان يقنع من الحكم بما يتيح له خدمة نفسه وانصاره . أي انه ، على وجه الاجمال ، كان يحكم اقطاعته والسلام .. اليوم صار «البك» يشتغل في السياسة . وقد بدأ هذا حينما أخذت السياسة تتدخل في شؤون اقطاعته ، أي في عهد شمعون . فالتحالف مع رجالات الاقطاع الاخرين ، في المدينة — وهم بحكم وضعهم المختلف اصحاب مواقف من القضايا العربية — اخذ يفرض على البك أن تكون له ، هو أيضا ، مواقفه التي يضعها في وجه السلطة المركزية ، بعد أن قويت السلطة المركزية وأخذت الاقطاعة تخرج من عزلتها .

لكن هامشية الاقطاعة التي «يمثلها» البك ، ظلت تعفيه من اعتماد وجهة ثابتة في مواقفه اللبنانية أو العربية . وظل ولاء «المفاتيح» له غير خاضع ، في اساسه ، لمثل هذه الوجهة . وكان يساعده على ذلك، بقاء الجماهير — بفضله ونعمته — محبوسة الاهتمام بين حدود الشؤون المباشرة للاقطاعة، او حتى بين حدود الشؤون الخاصة لافرادها وعائلاتها وقراها . وكان يساعده على ذلك أيضا ضآلة أثر الاقطاعة اساسا — بفضل نمط انتاج الخدمات هذه المرة — في توجيه شؤون الدولة ... هذا كله اتاح للبك أن يكون شديد التقلب والتردد — حسب الظروف — في مواقفه العامة واتاح له ، في احيان كثيرة ، أن يبقي هذه المواقف سرا بينه وبين نفسه .. وان كانت السيطرة على كتلة كبيرة في مجلس النواب لا تخلو من «فوائد» جمة في المناسبات الكبرى : مناسبة انتخاب رئيس الجمهورية مثلا .

هذه العزلة المريحة — وقد أخذت تعتكر منذ خمسة عشر عاما — ما الذي يبقى من بقاياها حينما يدخل الوضع العربي ، بقضه وقضيضه الى الجنوب ، وحينما يمسي وجود المقاومة الفلسطينية على أرض «الاقطاعة» بحياة البيك لا اطلاقا . عدا أن البيك يشكل حليفا حاليا لوزير الداخلية . هل تخشى السلطة اذن نشاطات حركة «التوعية» التي لا تشكل مطالبها سوى صدى لما يثرثر به وجهاء مجلس الجنوب يوميا ؟ أبدا . فالسلطة لاتحلم بأفضل من هكذا حركة تعمي بصائر الناس تحت شعار توعيتهم .

المقصود اذن اعادة تسلط قوى القمع من جديد وبشراسة على تحركات القوى الشعبية، وذلك بتكريس هذا النوع من التظاهر فعليا . بتكريس القيود الجديدة ، ووضع حد لعهد قصير من الحرية النسبية التي عرفتها الحركة الشعبية والتي استمدتهامن عاملين : دماء شهدائها وصلابة المقاومة الفلسطينية . اذ ماذا يضير كامل الاسعد وعدنان عكاوي وشارل خوري لو اعربوا عن مسؤوليتهم عن المظاهرة، وماذا يضير عملاء الاجهزة لو اودعوا المحافظ أسماءهم وهوياتهم وعناوينهم . فالكل أهل بيت واحد وذوي غايات واحدة يمتطون من أجلها ظهر الجماهير .

بقي أن نشير الى أمر أخير . ان تقييد الحركة الشعبية يلعب دورا اساسيا في تقييد المقاومة الفلسطينية نفسها كما يمهد للمشاريع التي تهدف الى تصفية القضية الفلسطينية . من هنا يصبح الرد على هذه المؤامرة الجديدة مرهونا بالموقف الذي يجب أن تتخذه الحركة الشعبية التقدمية بالتنسيق مع المقاومة الفلسطينية بكل أطرافها التي لم تشر حتى الان بأجهزة اعلامها وبصحفها العديدة الى خطر المؤامرة وأهدافها . ان هذا التنسيق هو الذي يمكن الحركة الشعبية والمقاومة معا من الوقوف في وجه جميع أشكال القمع مكشوفة كانت أم «ديمقراطية» .

مدار السياسة اللبنانية كلها ؟ اذ ذاك يبيت «البك» ملزما باتخاذ موقف تجاه امور تقرر مصير «الاقطاعة» دون أن تكون هذه الاخيرة فريقا حاسما فيها : تجاه المقاومة ، تجاه الدولة ، تجاه العروبة ، الخ ... لكن «الاقطاعة» ليست في الواقع الا اقطاعة سابقة . فنوابها كلهم ضد البك ، باستثناء واحد وحيد . والسلطة المركزية وجدت لها ، بعد أن صنعت هؤلاء النواب او استمالتهم ، زعيما من نوع اخر يتقدم صفوفهم ومجلسا غير مجلس النواب ينضوون تحت لوائه . هكذا وجد البك من يسبقه الى المبادرة ومن يعطي هذه المبادرة مدى وطنيا ، يقصر البك (وهو سجين الاقطاعة) عن ادراك مثله . لم يبق للبك والحالة هذه ، الا أن يخترق نقطة الضعف الوحيدة التي وجدها عند خصومه . فهؤلاء يرفعون مطالبه نفسها ويطلقون انذاراته نفسها ، بصوت أرفع من صوته . لكن شبهات كثيرة تحوم حول موقفهم من العمل الفدائي ، وهو ، في النهاية ، موقف السلطة . اذن فليرفع البك عقيرته مؤيدا العمل الفدائي وليستبدل بذلته الافرنجية بعباءة جده وائل . فلعله بهذا ، ينصب نفسه ، في الجنوب ، ممثلا لاتجاه وطني — عربي عام .

• على هذا نظم البك مهرجانه ثم مسيرته . وجاءت مبادرته بعد أن بلغ الفريق الاول حده ووقف عنده . لكن حدود البك ضيقة هي الاخرى . فهو بعد أن لوح في المهرجان بمسيرة «لا تتسكع» على ابواب السرايات، عاد فنظم مسيرة سلمية جدا وتسكع على الابواب التي زعم الترفع عن طرقها . ولا شك أنه يتمنى أن تكون مسيرته «بداية لا نهاية» كما جاء في الدعوة اليها . بيد أن الذي يرقب مظاهر التراجع بين المهرجان والمسيرة ، يرى بوضوح تام ، أن المهرجان كان البداية وأن المسيرة هي النهاية . ولا فضل لاخصام كامل الاسعد الذين سبقوه الى المبادرة سوى أنهم سبقوه الى الافلاس !.

إضراب البقاع
الفلاحون الصغار يفضحون إضراب المصالح في زحلة

ما هي حقيقة الاضراب الاخير في البقاع ؟

لقد كان اضراب البقاع في زحلة وشتورة ورياق وبعض القرى ذات العلاقة الوثيقة بهذه المدن .

وبالرغم من أن القضية الرئيسية التي جرى التحريض على اساسها في البدء كانت قضية مركز تل العمارة ، فلقد اتخذ التحرك فيما بعد طابعا واضحا :

ففي سؤال النائب سليم حيدر للحكومة حول القضية بتاريخ ٢٧—٦—٧٠ يقول : «غير أن وجود مصلحة الابحاث العلمية الزراعية في هذه المنطقة قد شجع الناشطين من ابنائها فبادروا بجرأة وايمان الى توظيف رؤوس أموال ضخمة لا تزال ديونا متراكمة عليهم وبذلك تحولت الاراضي المجدبة الى جنائن وكروم ومزارع للدواجن والابقار والاغنام» . ويقترح الحلول : اعادة تل العمارة ، تأليف لجنة وزارية لدرس المطالب الملحة وأخصها أسعار القمح والشمندر واعفاء مزارع الدواجن والاغنام والابقار من ضريبة الاملاك المبنية لانها تدفع ضريبة الدخل على كل حال .. ومن المعلوم أن مزارع الدواجن اعفيت مؤخرا من ضريبة الدخل .

وأهمية مصلحة الابحاث الزراعية «لرؤوس الاموال الضخمة» هي : انها تجري تجارب على البساتين ومختلف الزراعات وتجارب الاسمدة والبذار على كافة انواعه وتفحص التربة وتكافح الحشرات والامراض الزراعية وتؤهل الحيوان وتحافظ على صحة الدواجن . ويتبع لها بشكل او باخر مكتب الحبوب والشمندر السكري .

لنرى ما هي علاقة المصلحة باصحاب الرساميل من خلال بيان لجنة المتابعة رقم «٥» اثناء قيامها بعملها : «ان هذه التجارب تبشر بالخير الكبير وقد ظهر بعضها للمقربين من المصلحة . هذه معالم ستنقل للمزارع يوما بالقريب» .

وبتاريخ ٢٠ حزيران الماضي ، وفي مركز تعاونية الشمندر ، قبلت اللجنة المكلفة بدراسة مكننة زراعة الشمندر السكري بقبول ٤ عروض لاستئجار أرض مساحتها ثلاثمائة دونم لاجراء التجارب عليها ، والمعروف أن رئيس هذه التعاونية يملك ستة الاف دونم وكان عضوا في لجنة متابعة قضية تل العمارة .

علائم الاضراب في زحلة

وعلاقة مكتب الحبوب هي كالتالي : يقوم المكتب بتسليف كمية قمح للمزارعين بشرط اعادتها عند الحصاد والذي يحصل أن كبار المزارعين يأخذون سلفة بالاطنان وعند الموسم يدعون بالامحال حتى أن أحدهم كان قد اخذ ١٢ طنا وعند الحصاد قال «لقد زرعتهم على قرميد البيت» .

ولقد تقدمت نقابة مربي الابقار بطلب وهو السماح بتلوين الحليب المجفف ، وتقدمت نقابة الافران بمطلب ذي دلالة وهو وقف ملاحقات الضمان الاجتماعي وايقاف رخص الافران .. وتقدمت الاندية الزحلية بمطلب انشاء محطة لتكرير المياه .. والهيئات الحرفية بمطلب تحسين خطوط الهاتف «بشكل يسمح باعطاء الخط حالما ترفع السماعة» ، وتقدمت هيئة المعلمين في ثانوية زحلة بمطلب انشاء كلية زراعية ومدرسة ريفية . وتحرك ٢٥٠ مياوم كانت قد تأخرت معاشاتهم بسبب اضراب المهندسين ، ولبي طلبهم فورا .. وتقدمت نقابة الدواجن بطلب فتح فرع لمختبر الدواجن في الفنار ، لان المختبر الموجود قبل نقل المصلحة لا يؤدي النتيجة المتوخاة ... والحرفيون تقدموا بمطلب تخفيض الضريبة البلدية للصناعيين الى ٥ بدلا من ١٠ بالمائة اسوقبيقية

— البقية على الصفحة — ١٥

وجهات نظر

ليبيا القذافي تحدّد دورها:
«دولة مواجهة» للحل السلمي لا «دولة مواجهة» للتحرير

بقلم: فريد الخطيب

«تترك «الحرية» في هذا العدد احدى صفحاتها للكاتب فريد الخطيب — وهو من أصدقاء حركة فتح — ليعبر عن وجهة نظره الخاصة بالتصريحات الليبية الاخيرة ، وبدور ليبيا تجاه حركة المقاومة» .

ما أشبه الليلة بالبارحة ؟! عام ١٩٦٥ اتهم رجال «فتح» بأنهم عملاء حلف «السنتو» أي حلف المعاهدة المركزية . وعام ١٩٧٠ يتهم الماركسيون في المقاومة ، أي مقاتلو الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين والجبهة الشعبية الديمقراطية لتحرير فلسطين وغيرهم ، بأنهم عملاء الاستخبارات الاميركية .

الاتهام الاول وجهه وطنيون ، عبر صحيفة في بيروت ، باسم الحرص على طهارة العمل العربي ، ولكن حماية لواقعهم وأنفسهم من التغيير الثوري . والاتهام الثاني وجهه وطنيون و «تقدميون» اخيرا ، عبر صحيفة «الثورة» الليبية الرسمية ، باسم الحرص على الطهارة العربية أيضا ، ولكن من أجل حماية النظام العربي الواحد ، وبالتالي أنفسهم من فعل التغيير الثوري .

الاتهام الاول كان خطرا ، لانه أراد اجهاض الثورة ، وهي لم تزل جنينا في اشهره الاولى . والاتهام الثاني اخطر ، لان هدفه قتل الثورة وهي في عمر الطفولة .

□ اتهام تصفوي ..

ما هو الهدف من الاتهام الليبي الرسمي ؟

الهدف منه قسم حركة المقاومة الى قسمين، قسم فيه «فتح» ومنظمات المقاومة الشبيهة بها ، والتي تقول بانها تخوض غمار الثورة الفلسطينية على اساس الوحدة الوطنية . وقسم فيه الجبهة الشعبية والجبهة الشعبية الديمقراطية والمنظمات الأخرى او المقاتلون الاخرون ، الذين يقولون أنهم يشنون ثورة وحرب المقاومة على اساس المنهج الماركسي — اللينيني .

وتحقيق هذا الهدف الاول يجعل الجهود تنتقل الى تحقيق الهدف الفرعي الثاني ، وهو عزل الجبهة الشعبية والجبهة الديمقراطية.

وبعدما يتم الانقسام ، ويتم العزل ، يصبح الطريق مفتوحا الى تحقيق الهدف الفرعي الثالث ، وهو الانقضاض على الجبهتين بفرض تصفيتهما . وطموح الجهود الليبية الرسمية، والخطة الاستعمارية وراءها ، هو أن يمكنها قسم الحركة الفدائية من استعمال «فتح» وغيرها في تصفية الجبهتين !.

واذا ما تحقق هذا الهدف الفرعي ايضا فان الطريق يكون مفتوحا للانقضاض على «فتح»، ليس في محاولة لتصفيتها بالقوة ، وانما في محاولة لتفريغ ثوريتها ، وتدجينها ، والحاقها بالجيوش النظامية ... ومن ثم جعل الثورة تختنق في مستنقع الحكم العربي ، الذي يصر على أن يواصل العيش في عصر الخامس من حزيران .

ليبيا الرسمية قالت في احداث الاردن الدامية الاخيرة أن سببها يمين شرس ويسار متطرف . وهي كانت توحي بهذا أن تصفية ذلك اليمين وذاك اليسار يمكن العرب من وقف التناحر فيما بينهم والعيش في سلام ؟!.

ولما كانت طليعة اليمين الشرس في النظام الاردني قد صفيت ، بعزل الشريفين ناصر بن جميل وزيد بن شاكر وسجن احد قادة الشعب الفاشستية الخاصة فانه يكون على المقاومة ، مقابل البادرة التي أقدم عليها النظام ، تطهير صفوفها من الماركسيين ، أي تصفية الجبهتين الفدائيين !.

وحتى اذا لم تقدم المقاومة على تصفية في دارها فان الهدف من اتهام ماركسيي الثورة بانهم مسببو الحرب الاهلية ثم اتهامهم بانهم عملاء الاستخبارات الاميركية ، هو جعل دم هذا القطاع من الفدائيين محللا للتضحية ، بسكين الحكم العربي ان لم يكن عن طريق الانتحار الذاتي للمقاومة .

ولكن باي حق تتدخل ليبيا الرسمية في شؤون المقاومة ؟ وباي رصيد تكرس ليبيا الرسمية ذاتها لدور مشبوه ؟

□ القوة الذاتية للدور الليبي

النظام الليبي يعتبر نفسه ثورة . تماما كما هي حركة المقاومة ثورة ! وبالتالي فانه يعتبر أن الحقوق والواجبات بينه وبين الثورة الفلسطينية ، هي قدرات وامكانيات متبادلة. أي أنه ليس هناك بين الفريقين من له حق بادعاء انه افضل ، وبالتالي حق الاخذ دون العطاء . وهذا هو ، مع الاسف ، موقف معظم الانظمة التقدمية العربية من حركة المقاومة . بينما نجد الانظمة الرجعية تتصور أن عليها في حساب الحد الادنى «جزية» تدفعها لحركة المقاومة !.. وكون الانظمة الرجعية اكثر عطاء للمقاومة لا يعني أنها أصفى نية تجاهها ، لان القصد الاساسي من عطائها هو احراج الانظمة التقدمية . الا أن امساك الانظمة التقدمية عن العطاء الى المقاومة او تقتيرها في هذا العطاء لا شك يدل على أن نيتها الحقيقية تجاه المقاومة ليست اصفى من نية الانظمة الرجعية .

أما رصيد ليبيا الرسمية لهذا الموقف وللدور الذي تقوم به الان فهو انها لم تشارك في هزيمة حزيران ، وأنها أسقطت الملكية ، وأنها صنعت الجلاء ، وأنها مقربة من الرئيس عبد الناصر ... وفوق هذا كله انها المرجل الثري بين الاشقاء التقدميين . وطبيعة ليبيا التقدمية ، ورصيدها السياسي المعروف يستخدما اليوم أبشع استخدام في التآمر على الثورة الفلسطينية ، وفي خدمة الحل السلمي ..

بدأت ليبيا دورها بشن حملة نقد على حركة المقاومة ، لم يكن محتواها من نوع النقد الذاتي ، ولا هي كانت موضوعية في تعصبية الاتهامات للثورة ، ولا كانت من موقع فكري متقدم ... ولا حتى اعترفت للثورة بانجاز لم يستطع العدو الصهيوني انكاره .

ثم حجبت طرابلس الغرب المال عن المقاومة ، تارة بوضع شرط التوحيد أمام المال ، وتارة باقامة «صندوق الجهاد» الذي تصب فيه مساهمات الجماهير بدل أن توضع في صناديق المقاومة ، وتارة ثالثة بانتحال المعاذير البيروقراطية .

وفي احداث الاردن الدامية الاخيرة لم تقف طرابلس الغرب على الحياد بين «الجزار والشاة» ، وانما هي قسمت مسؤولية المجزرة بين الشاة والجزار . وكانت بذلك سباقة الى ما اتضح فيما بعد أن الحكم الاردني يريده من انظمة الحكم الاخرى : مساعدته على حركة المقاومة وليس الوقوف على الحياد . وقد اتضحت ارادة الحكم الاردني هذه في كلام الملك حسين الذي ادلى به في مؤخرة الاحداث الاردنية الدامية ، عندما قال أن المنظمات الفدائية نقلت التناقضات العربية الى الساحة الاردنية . وهذا يعني ، في حساب الحكم الاردني ، أن تصفية المنظمات الحاملة لهذه التناقضات هي مسؤولية مشتركة للانظمة العربية .

□ ضوء على مؤتمر ليبيا

وحول مناسبة جلاء اخر جندي اميركي عن ليبيا استطاعت طرابلس الغرب أن تجمع حكام سبع دول عربية ، بينهم حاكم لا يخرج من بلاده واخر على وشك الخروج من الحكم ، لمزيد من البحث في كيفية تحقيق الحل السلمي وتنفيذ واحد من أبرز شروطه وهو تصفية حركة المقاومة . كما استطاعت أن تقيم هذا التجمع وأن تحشد له الصحفيين ، بسرية وسرعة ، باغتتا الجماهير .

ومع أن لدي من حركة المقاومة معلومات أؤتمنت عليها بهذا الشأن ، فانني أجد نفسي في هذه اللحظة مضطرا للكشف عنها :

قبل يومين من مؤتمر طرابلس الغرب اتصلت ليبيا الرسمية بحركة فتح ، تطالب بأن يسافر ياسر عرفات اليها ، لاجراء مباحثات ليبية — فلسطينية ، ولتصفية مشاكل مالية معلقة بين الطرفين . واعتذر ياسر عرفات عن ترك الاردن في هذا الوقت الحرج ، فطلبت ليبيا استبدال ياسر عرفات بـ «أبو صبري» للقيام بالزيارة، وليس سرا أن «أبو صبري» هو القائد العسكري لفتح . واعتذرت فتح عن عدم امكانية سفر أبو صبري للسبب ذاته ايضا ، وبدأت تعد لسفر رجل ثالث من قادة الحركة ، يكون خالد الحسن أو «أبو لطيف» . وبينما فتح تتخذ القرار بايفاد الرجل الثالث الى ليبيا بدأ يتجمع أمام الجماهير هيكل مؤتمر ليبيا ، وراحت تتضح طبيعة اللحم الذي يكسوه ، ثم ظهرت علاقة تجمع طرابلس الغرب بالحل السلمي .

ومن الواضح الان أن مؤتمر طرابلس الغرب كان فخا منصوبا أمام «فتح» ، وأن داخل الفخ وضع طعم شهي بملايين الليرات . وأن الهدف من دعوة «فتح» الى طرابلس الغرب كان استدراجها الى بحث الحل السلمي والاساءة لسمعتها لدى منظمات الفداء الاخرى باظهارها أمامها وكأنها في صف الانظمة ... أو في ادنى الاحتمالات استعمال «فتح» مظلة واقية لمؤتمر طرابلس الغرب .

ووصلت «فتح» متأخرة الى طرابلس الغرب . ولم يشترك «أبو لطيف» في أعمال المؤتمر . ومن هنا كان على المؤتمر ، في غياب «فتح» ، الذي خيل لحكام ليبيا أنه بمقدورهم جعله غير وارد أو ممكن التنليل ، كان على المؤتمر تأليف اللجنة الرباعية ، التي انتقلت الى الاردن في عطلة نهاية الاسبوع الماضي، ولها مهمة معلنة هي «تصفية المشاكل» بين السلطة والفدائيين .

وانطلاقا من جو تأليف اللجنة الرباعية فان طبيعتها ، ومهمتها في عمان وبيروت ليست بحاجة الى تعليق .

ان الحل السلمي يتقدم . وهو ان كان لا يبدو مشرفا على الوصول ، فانه يتقدم باسرع مما تتقدم مسيرة التحرير العربية على الطريق الصعب . واشارات هذا التقدم كثيرة : من مقترحات روجرز . الى زيارة غولدمان ، القائد الصهيوني والمواطن الاسرائيلي ، للمغرب . الى قول غولدا مائير أن اتصالات سياسية على مستوى عال جرت في الاعوام الثلاثة الماضية بين الحكام الاسرائيليين والحكام العرب . وفي مسيرة الحل السلمي يقوم الاستعمار والصهيونية والرجعية العربية بشحذ السكين لذبح المقاومة .

أما ليبيا الرسمية فتقوم الان بدور دولة مواجهة في معركة الحل السلمي، بعد أن كانت قد ادعت أنها تريد أن تكون دولة مواجهة في حرب التحرير العربية . بل أن ليبيا تقوم الان بدور دولة المواجهة الاولى في معركة الحل السلمي ، التي يشترك فيها اعداء الامة وحكامها من جهة ، وجماهير الامة من جهة ثانية .

وكما أنه من الواجب كشف مؤامرة الصمت التي تلف بها مسيرة الحل السلمي خطواتها، فانه لم يعد من الوطنية في شيء السكوت على الدور الذي تقوم به ليبيا الرسمية ه هجمة الحل السلمي ، ناهيك عن التغاضي عن هذا الدور الذي تقوم به ليبيا الرسمية في هجمة له ، وكشف الدور الليبي الرسمي لا يحتاج الى بطولة ، ولا الى شعور بالواجب ، وانما لمجرد شعور بالبراءة من الجريمة المشتركة .

وفي معركة الحل السلمي فات ليبيا الرسمية ، القوية بمالها وبـ «عذريتها السياسية» ، تذكر أن أغلب الاسلحة التي تستعملها هي من نوع السلاح ذي الحدين . وواحد من هذه الاسلحة تخوين فريق من المقاومة ، او اتهامه بأنه عميل للاستخبارات الاميركية ●●



العالم

اندونيسيا

ملخص تقرير بعثة اللجنة المركزية للحزب الشيوعي الأندونيسي (بمناسبة العيد الخمسيني لتأسيس الحزب)

تنشر « الحرية » هنا ملخصا لتقرير وضعته بعثة اللجنة المركزية للحزب الشيوعي الاندونيسي لمناسبة العيد الخمسيني لتأسيسه ، وواضح من مضمون التقرير أن اللجنة المركزية قد تبنت « الموضوعات الصينية بحرفيتها » .. ونقدم هذا التلخيص لقارىء «الحرية» كوثيقة للاطلاع :

نشرت بعثة اللجنة المركزية للحزب الشيوعي في اندونيسيا تقريرا وقعه رئيس البعثة جوزف ادجيتروب بمناسبة العيد الخمسيني لتأسيس الحزب الشيوعي في أندونيسيا في ٢٣ أيار ١٩٧٠ . وعنوان التقرير « شعب اندونيسيا يتحد تحت رئاسة الحزب الشيوعي فيتخطى كل الصعوبات ويتابع ، غير هياب ، سيره الى الامام على طريق الثورة المسلحة » .

يشير التقرير الى أن الحزب ولد في اندونيسيا منذ خمسين سنة على اثر ثورة اوكتوبر في روسيا ، فحدد وجهة صراع الشعب الاندونيسي الثوري ، لتحرير نفسه واحلال الاشتراكية . وخلال نصف قرن ، صارع الحزب لتحرير الشعب الاندونيسي من الاستعمار الهولندي والفاشية اليابانية والرجعية الاندونيسية ومن ورائها الامبريالية الامبركية ، فكان أن اكتسب من صراعه هذا، تجربة غنية وعرف الحزب الانحراف والفشل والعودة الى الوراء في اوائل نشاته ، لكن المكتب السياسي قام بنقد ذاتي نشره في أيلول سنة ١٩٦٦ ، يلخص فيه تجربته ويعتمد طريقا مستقيما ، طريق استلام الحكم بالقوة المسلحة ، وتحت لواء الماركسية اللينينية ، وعلى ضوء افكار ماو تسي تونغ : أي أن الشعب الاندونيسي والشيوعيين صمموا على النضال ، مستعدين للتضحية ، ولتخطي الصعوبات في سبيل تحقيق النصر .

وفي التقرير تحليل لوضع الثورة الحالي في اندونيسيا ، ويبدو واضحا أن نظام سوهارتو الفاشي يجابه صعوبات جمة على الصعيدين الداخلي والخارجي . فهو أكثر الانظمة تمثيلا للطبقة البيروقراطية الرأسمالية وللبورجوازية الكومبرادورية والاقطاع ، وهو في خدمة الامبريالية الامبركية ، وقد زج الشعب الاندونيسي اكثر فاكثر في هاوية . ان سياسة سوهارتو الفاشية الخارجية كسياسته العسكرية تخدمان الستراتيجية العامة الامبركية . وقد أصبحت اندونيسيا قاعدة عسكرية ومركزا لانتاج المواد الاولية للصناعة الحربية ومنبعا لقوى تستخدم لتغذية الحرب . والنظام يدعم التدخل الامبركي في الهند الصينية ، ويدافع عن زمرة لون نول سيريك ماتاك . أكثر من ذلك ، انه يقوم بدور العوبة في يد الامبريالية في جنوب شرق اسيا من خلال موافقته على ما يسمى بـ « المؤتمر الاسيوي حول القضية الكمبودية » .

لكن التقرير يؤكد أن القمع الوحشي المعادي للثورة ، والاضطهاد البربري الذي يمارس ضد الشيوعيين والشعب والكمبوديين ، لن يحولا دون انتفاضة ومقاومة شعب اندونيسيا وشيوعييها . فمنذ سنة ١٩٦٧ والشعب يعبر عن مقاومته بشهره السلاح ضد النظام ، تحت قيادة الحزب الشيوعي الاندونيسي . ثم ينتقل التقرير الى تحليل الوضع الدولي الملائم للثورة الاندونيسية : وميزة هذا الوضع ، تجدد صراع البروليتاريا والشعوب الثورية ضد الامبريالية والتحريفية الحديثة والرجعية العالمية . فالثورة الثقافية البروليتارية في الصين بقيادة الرفيق ماو تسي تونغ ، قد قضت على البورجوازية ورئيسها الخائن القذر ليو شاو تشي . كما أنها تصدت لانعاش الرأسمالية من جديد ، وعرقلته ، ولا ريب أن هذا النصر يزيد جمهورية الصين الشعبية — حصن الثورة العالمية المتين — قوة وتركيزا ..

ثم يذكر التقرير أن البانيا منارة الثورة الاشتراكية في اوروبا تحت قيادة حزب العمال الالباني وعلى رأسه الرفيق انور خوجا قد خاضت الحركة الثورية على الصعيد الايديولوجي ، فزادت دكتاتورية البروليتاريا متانة ، ورفعت تطور البناء الاشتراكي .

ويعود التقرير فيشير الى الاعتداء الامبريالي الاميركي على كمبوديا وامتداده الى الهند الصينية كلها كما يشير الى عزم شعوب الهند الصينية — من فيتناميين ولاوسيين وكمبوديين — على مجابهم عدوهم المشترك — الولايات المتحدة — بالقوة المسلحة . والمرحلة الجديدة من صراع شعوب الصين الهندية الثلاثة ضد الامبريالية قد زادت سرعة تطور صراع شعوب العالم كله ضد الامبريالية الاميركية . فهي اذ ذاك تسهل ثورة الاندونيسيين ضد نظام سوهارتو الفاشي .

سوهارتو : حكم البورجوازية والاقطاع

اديت

ويتبنى التقرير « الموضوعات الصينية » حول الاتحاد السوفياتي فيقول : « الاشتراكية الامبريالية والتحريفية السوفياتية ، خائنة اللينينية » . ويؤكد التقرير أن التحريفية الحديثة وعلى رأسها الاشتراكية الامبريالية السوفياتية تعاني من تلاش متزايد .

أما الاحزاب والمنظمات الماركسية اللينينية في العالم كله ، فقد نمت وتطورت تحت لواء الماركسية وأفكار ماو تسي تونغ . وخطاب ماو في العشرين من أيار ١٩٧٠ ، دعم لشعوب العالم في صراعها ضد الامبريالية ، وهو روح تبعث في هذا الصراع الثوري فتحييه . وقد كان لهذا الخطاب اثره في صراع الشيوعيين والشعب الاندونيسي للتخلص من سوهارتو .. ويرى التقرير هنا أن على الحزب الشيوعي في اندونيسيا أن يستفيد دائما من تجاربه لكي يتمكن من الاستمرار في قيادة الثورة ودفعها الى الامام . واذا وقع الحزب — بين ١٩٥١ و ١٩٦٠ — في خط انتهازي يميني متأثرا بالتحريفية الحديثة في الحركة الشيوعية العالمية ، فذلك عائد لعدم استنتاجه خلاصة صراعاته ضد هولندا سنة ١٩٢٦ ، وثورة اب سنة ١٩٤٥ ، وحادثة ماديم سنة ١٩٤٨ . ويخص التقرير بالنقد « خطر الانتقال السلمي » الذي اعترف به الاتحاد السوفياتي التحريفي، في حين أن هذا الخط هو نعش الثورة وطريق هلاك الحزب والحركة الثورية . فعلى الحزب اذن ألا ينسى أبدا هذه الامثولة التي دفع ثمنها بدمه .

ويقول التقرير أن النقد الذاتي — السالف ذكره — برفعه راية افكار ماو والماركسية اللينينية الحمراء ، هذا النقد ، يشير الى الطريق المستقيم ، طريق الكفاح المسلح على غرار الثورة الصينية . كما أن هذا النقد عبر عن شعارات الحزب الثلاثة ، وهي تحدد له واجباته في بحثه عن النصر . هذه الشعارات هي ، على التوالي :

— بناء حزب ماركسي لينيني متحرر من التحريفية الحديثة والانتهازية والذاتية .

— اعتماد الكفاح الشعبي المسلح ضمن ثورة ريفية ضد الاقطاع يقوم بها الفلاحون ويقودهم العمال ، في جبهة ثورية موحدة .

ويقول الرفيق ماو تسي تونغ في هذا الصدد: « ان الجبهة الموحدة والكفاح المسلح هما السلاحان الاساسيان لالحاق الفشل بالعدو . والجبهة الموحدة هي التي تسمح بالاستمرار في هذا الكفاح المسلح . فهما — الجبهة والكفاح — سلاح الحزب لنسف مواقع العدو والقضاء عليها » .

ثم يذكر التقرير ، الى جانب التحريفيين السوفيات ، مجموعة من الاندونيسيين الذين يعارضون النقد الذي قام به المكتب السياسي ، فيقول ان معارضتهم هذه تعني معارضة الكفاح المسلح الذي عبره الشعب الاندونيسي واستبداله « بنظريتهم » التحريفية حول « الانتقال السلمي » . أما الشعب الاندونيسي فهو مصمم على الكفاح المسلح ولن يجره هذا التيار التحريفي .

أما قضايا النقل والجغرافيا (1) فليست بقضايا اساسية عندما تخاض حرب ثورية .. على الكفاح المسلح أن يتقدم على قواعد ثورية في المناطق الريفية : فالريف يسمح بمحاصرة المدن ثم السيطرة عليها وأخيرا تحرير البلد كلها . ان اندونيسيا بلد شبه استعماري وشبه اقطاعي ، ويشكل الفلاحون فيه القوة الاساسية للثورة ، اذ هم الحليف المتين والوفي للبروليتاريا . فعلى هذه الطبقة الاخيرة اذن أن تدفع الفلاحين الى الثورة ، وتنظمهم وتسلحهم وتعتني بتعبئتهم لتتمكن من الاستمرار في كفاح مسلح طويل الامد ، وضد عدو صلب. أما الحزب الشيوعي الاندونيسي ، فعليه ، خلال قيادته للفلاحين ، أن يشكل جبهة شعبية موحدة ومسلحة ، تكبر شيئا فشيئا وتزداد قوة في حربها للقضاء على قوى العدو . ويحدد التقرير هنا واجبات الحزب — تبعا للمبدأ العام لبناء الحزب ، وهو مبدأ خدمة الكفاح المسلح — فيقول : علينا أن نضع وزن الثقل في الريف ونحول الحزب من أساسه وبأسرع وقت ممكن ، الى حزب ماركسي لينيني حقيقي.

أما تاريخ الحزب الشيوعي الاندونيسي فهو يعلمنا أن الطريق الصحيح هو في اتباع افكار الرفيق ماو تسي تونغ الذي يرى أن النقطة الاساسية في بناء حزب ماركسي لينيني هي العمل الايديولوجي . هذا يعني أن بناء الحزب عليه أن يقوم على الماركسية اللينينية وأفكار ماو ، وعلى معاداة الخط المعادي للماركسية داخل الحزب ، وعلى ممارسة النقد الماركسي اللينيني الصحيح والنقد الذاتي ، وعلى بناء الوعي من خلال الصراع ، وعلى استنباط خلاصة التجارب بشكل صحيح ، وعلى تطبيق حقيقة الماركسية اللينينية وأفكار ماو على واقع الثورة الاندونيسية .

أخيرا تأتي خاتمة التقرير لتؤكد أن الاستمرار في رفع المستوى الايديولوجي للماركسية اللينينية وأفكار ماو داخل الحزب ، سيسمح لهذا الاخير بتقوية نفسه وتوحيده لقيادة الثورة الاندونيسية الى النصر .

---

١ — اشارة الى طبيعة الارض في اندونيسيا ، أي تعدد الجزر وصعوبة حركة الثوار .

البرتغال

مسؤولية الغرب في الحرب الاستعمارية البرتغالية

هذا المقال عن المستعمرات البرتغالية هو للدكتور جيل تشارنيا — الامين العام للجنة الوطنية لدعم نضال التحرير في المستعمرات البرتغالية — « اللوموند — عدد ١٧ حزيران ١٩٧٠ » .

لاول مرة في اوروبا ، يعقد مؤتمر عالمي لدعم شعوب المستعمرات البرتغالية في روما في ٢٧ — ٢٨ — ٢٩ حزيران ١٩٧٠ .

قام بتنظيم هذا المؤتمر حركات التحرير الوطني الثلاث للاقاليم البرتغالية في افريقيا، المعروفة بـ « منظمة الوحدة الافريقية » وهي تتألف من: الحركة الشعبية لتحرير انغولا ، جبهة تحرير موزامبيق ، والحزب الافريقي لاستقلال غينيا وجزر الرأس الاخضر .

وقد حضر المؤتمر منظمات سياسية ، لجان دعم ، وصحافيون قدموا من بلدان اوروبية مختلفة .

هدف المؤتمر تنبيه الرأي العام على ضلوع الحكومات الاوروبية في حرب استعمارية غير معروفة الا قليلا ، وتبيان اهداف حركات التحرير واساليب عملها .

كتب « املقا — كابرال » أمين عام الحزب الافريقي لاستقلال غينيا وجزر الراس الاخضر، عام ١٩٦٨ : « ربما يكون باكرا جدا كتابة تاريخ لحرب التحرير التي تخوضها شعوب المستعمرات البرتغالية . لكن من سيقوم بهذا العمل في المستقبل لن ينسى ابدا جدار الصمت الذي اقامه الاستعمار البرتغالي حول شعوبنا » .. فمنذ تسع سنوات في انغولا ، وثماني سنوات في غينيا ، وست سنوات في الموزامبيق ، والبرتغال تبذل اقصى جهدها في طمس اخبار حركات التحرير المسلحة التي قامت في وجهها في « مناطقها الثلاث » . ان الكفاح المسلح أصبح الوسيلة الوحيدة الممكنة بعد سنوات مجدبة من العمل السياسي الشرعي .

وحين أطلق شعب انغولا اشارة الثورة ، بعد أن ارهقته اعمال السخرة ، والنفي الى معسكرات العمل والاجراءات التعسفية ، والتمييز العنصري ، جاء القمع شرسا وداميا .. وبفضل دعم بعض الدول الاوروبية والولايات المتحدة وتقديمها احدث الاسلحة والمعدات ازداد القمع وحشية وشراسة .

والبرتغال بلد متخلف مضطر والحالة هذه، أن يؤجر أسواق مستعمراته ، وثروته المعدنية والمائية لعواصم العالم كافة مقابل طائرات وأسلحة .

والحرب التي يخوضها البرتغال ضد شعوب مستعمراته تكلفه مع ذلك اكثر من ٥٠ بالمائة من ميزانيته الوطنية . هذا ، فضلا عن تزايد عدد الهاربين من الجيش وتكاثر الذين يرفضون القيام بالخدمة العسكرية الاجبارية . كل ذلك يدل دلالة واضحة على أن سياسة الدولة هذه لا ترتبط ابدا بمصلحة الشعب واختياره .

●★●

أتت نتائج الكفاح الشعبي باهرة ، وذلك بالرغم من تحالف الدول الاوروبية والولايات المتحدة وافريقيا الجنوبية وروديسيا ضد هذه الشعوب ، وبالرغم من الصعوبات الضخمة التي تواجهها بدايات هذا الكفاح (من نقص في الكادرات ، الى نزاعات قبلية يغذيها البرتغاليون وبعض التكتلات العنصرية وبعض الرؤساء الروحيين ، الى المشاكل المادية والتنافس القائم بين حركات التحرير ، الذي تشجعه غالبا البلدان المجاورة ..)

ان اكثر من ثلثي غينيا — بيساو وثلث انغولا وربع موزامبيق قد أصبحت مناطق محررة ، لا يستطيع البرتغاليون سوى التحليق فوقها وضرب قراها بالقنابل وحرق مزارعها .

اما ما يجري داخل هذه المناطق فهو من الاهمية بمكان ، لدرجة أنه قد يغير كل وجه افريقيا . فلقد أصبح الاطفال يعرفون القراءة (عام ١٩٥٠ كانت نسبة الاميين في غينيا ٩٩٫٧ بالمائة ، بينما اصبح عدد المدارس في المناطق المحررة عام ١٩٧٠ — ٢٥٠ مدرسة) . واخذت النساء المتحررات تشاركن في لجان القرية ، ومقاتلو مجموعة عنصرية معينة تقاتل من أجل مجموعات اخرى ، كذلك يقاتل المزارعون في ذات الوقت الذي ينصرفون فيه الى تكثيف الزراعة وتنويعها ، وغياب التعصب العنصري في مواجهة البيض يبرز بشكل واضح في المعاملة الفطنة للسجناء الذين يرجعهم الثوار الى البرتغال بواسطة الصليب الاحمر ، وان في ذلك شهادة كافية على مستوى الوعي السياسي الذي هو ثمرة التثقيف المستمر . وهكذا ، فان ثلاثة بلدان على اهبة الظهور ، تتعلم وهي تبني قراها المهدمة كيف تخوض حربا مفروضة عليها وكيف تحضر استقلالها .

كثيرا ما نسبت هذه الحركات الى الشيوعية ، وكثيرا ما اكد على انها تحت وصاية الكوبيين او الصينيين او الروس . من المؤكد أن المساعدة في السلاح والمعدات والادوية والامدادات لتكوين الكادرات (اساتذة — اطباء — ممرضات .. كادرات عسكرية) تاتي غالبا من البلدان الاشتراكية . لكن الامر يبقى متعلقا بمعركة استقلال وطني يخوضها افريقيون مدركون لخصوصيات بلادهم وشعوبهم ، ومنفتحون على تجارب الشعوب الاخرى ، وجادون كذلك في ايجاد حل ملائم لمشاكل بلادهم الخاصة . وليس ثمة ايديولوجية خارجية مهما كانت تستطيع أن تغير أو تحرف هذه الاهداف .

لكن أية مساعدة من أي مصدر اتت يمكن ان تقبل .

مساندة فرنسا للبرتغال

— في هذه الحرب ساندت فرنسا البرتغال دبلوماسيا واقتصاديا وعسكريا . فقد قدمت اسطولا حربيا « أربع بوارج — أربع غواصات من طراز دافني » طائرات هليكوبتر « اكويت — ٣ — وأكويت — ٢ — » مجهزة بقاذفات برية وجوية ١١ و ١٣ ومدافع رشاشة — طائرات نقل عسكرية .. عربات مسلحة « بانهار » ومعدات ثقيلة مختلفة .

— بالمقابل ، تملكت فرنسا في « الاشور » واحدة من تسعة قواعد اجنبية في الاراضي البرتغالية ، جزيرة السان فلوريس ، محطة لتصليح القذائف .

— مجموع المناجم المشعة في موزامبيق اشترتها « وكالة الطاقة الذرية » .

أخيرا استفادت فرنسا من عمليات التوظيف في المستعمرات البرتغالية . ففي سبيل بناء سد « كابورا — باسا » العظيم على الزامبيز — (هذا المشروع اكثر مفعالية من سد اسوانوهو يخدم في نفس الوقت مصالح البرتغال وجنوب افريقيا وروديسيا) تألفت ٤ مؤسسات فرنسية « شركة الابنية الدولية ، الشركة العامة للتجهيز الكهربائي ، الشركة العامة للابنية الكهربائية والميكانيكية ، واكستهوم » ، هذه المؤسسات الاربعة انضمت اخيرا الى «زامكو» التي هي عبارة عن احتكار مالي عالمي يضم مؤسسات في جنوب افريقيا — من المانيا الغربية ، من السويد ، من ايطاليا ومن بريطانيا .

بنك باريس والبلدان المنخفضة فتح اعتمادا الى ٣١ مليون ليرة . ومنذ بدء بوضع أول دراسة لهذا المشروع طلبت بعض الحكومات من شركات بلدانها أن تنسحب منه ، فبقيت فرنسا مع المانيا الغربية وجنوب افريقيا .

— من جهة اخرى ، « شركة الهواء السائل » وظفت ٤٠ مليون فرنك في انغولا ، كذلك اهتمت الشركة العامة للبترول ، وشركة البترول في اكتانيا ، ومكتب الابحاث الجيولوجية والمنجمية ، في البحث عن الثروات الباطنية في انغولا وموزامبيق .

وكانت فرنسا ايضا تدعم البرتغال في المحافل الدولية ، ففي مجلس الامن كانت تمتنع عن التصويت أو تصوت ضد المقترحات التي تدين سياسة البرتغال الاستعمارية وتطالب بمساعدة الشعوب التي تناضل من أجل التخلص من السيطرة الاستعمارية « قرار رقم ٢٥٥٥ في ١٢ كانون الاول ١٩٦٩ » . في الاونيسكو صوتت فرنسا ضد الفقرة ٣ من القرار الصادر في ٩ كانون الاول ١٩٦٨ والذي يلفت الانتباه الى ضرورة مساعدة الشعوب التي تكافح في سبيل التحرر من نير الاستعمار ، في نيسان ١٩٧٠ رفضت فرنسا انضمام البرتغال الى جمعية المجلس الاوروبي ، وأخيرا منعت كوادر حركات التحرير من المرور في اراضيها .

أخيرا ، ان رحلات شومان الحديثة الى ليشبونة ، وفورستر الى باريس ، ليست احداثا مفاجئة ... انها تجسد ببساطة سياسة تطبق منذ زمن طويل : هل تسير الدول الافريقية الصديقة لفرنسا في ركاب هذه السياسة ؟ يخشى ذلك ، خاصة عندما نرى السنغال تغلق على حدودها مستشفى زينكشار الذي بناه « الحزب الافريقي لاستقلال غينيا وجزر الرأس الاخضر » بالتعاون مع منظمة الوحدة الافريقية ، وهذا المستشفى كان يمثل بالنسبة للمرضى والجرحى الامكانية الوحيدة للتداوي بعيدا عن المناطق المعرضة للقصف .



الثورة الثقافية في الصين

■ بعض الجوانب النظرية الاساسية ■

■ تتشكل الثورة الثقافية في الصين ظاهرة جسيمة في عصرنا . هذا التأكيد يصح حتى ولو اقتصرنا على الحركات الثورية في العالم الغربي والعالم الثالث (على الاخص أمريكا اللاتينية) في السنتين الاخيرتين . فهذه الحركات تحت عنوان « الحركة الطلابية » العام والغامض ، تبدو متأثرة جوهريا بالثورة الثقافية في الصين .

دون ادعاء القدرة على تقييم العلاقات المحددة بين هاتين الظاهرتين يبدو لنا هاما رؤية ما يمكن أن تعنيه «ثورة ثقافية» في الصين ، أي في بلد من العالم الثالث متحرر وملتزم بعمق في طريق بناء الاشتراكية .

فالوصول الى رؤية اجمالية للثورة الثقافية الصينية ، اصبح ممكنا منذ عدة اشهر بفضل المؤلفات (١) التي ظهرت حول هذا الموضوع ، وبالذات بفضل النشرات التي تكثف عدد المقالات المكتوبة من صانعي هذه الثورة أنفسهم ، خلال قيامهم بها والتي تعبر عن أفكار مختلف التنظيمات الجماهيرية التي شاركت ، وكذلك « توجيهات » كبار القادة من ماو تسي تونغ ، الى لين بياو ، الى شو ان لاي ..

والامر واضح : فاستخلاص الخطوط العامة لهذه الثورة يأخذ اهميته من نوعية المسائل التي طرحتها أو يمكن أن تطرحها هذه المرحلة من مراحل الثورة الصينية ، والتي تتعلق بحركات التحرر الوطني للشعوب المستعمرة ، ودور الايديولوجية في العملية الثورية لهذه الشعوب ، وبهذه المسألة الاخيرة ترتبط مسألة مكان ودور الحزب الثوري الماركسي اللينيني تجاه الجماهير .

هذا المقال لا يدعي تحليل المسائل التي اثارتها الثورة الثقافية الصينية ، ولا بالتالي ، محاولة اعطاء الاجوبة عليها ، فهدفه الامساك بالخطوط الكبرى لما كانته هذه الظاهرة ، والمحاور التي تسمح بتفهمها .

اذن ما نرمي اليه ليس سوى محاولة صياغة بعض المسائل لطرحها للنقاش ...

موقع الثورة الثقافية في الصين

ترى كتابات الثورة الثقافية في الصين ، وبعض الكتابات عنها ، انها المرحلة التي كان على الثورة الصينية أن تمر بها اذا ما أرادت الصين وحزبها الشيوعي متابعة خطهما الثوري في بناء الاشتراكية . ولكن ، قبل تحديد موقع الثورة الثقافية من خط الثورة الصينية ، ورؤية الى اي حد كانت ضرورية من ناحية هذا الخط والى أي حد كان لها أن تأخذ هذا الشكل المحدد ، من الضروري ، لاعطاء هذه الظاهرة كل ابعادها ، تحديد موقعها من الخصائص الموضوعية لصين عام ١٩٤٩ «تاريخ التحرير ، ولكن هذه الخصائص هي خصائص الصين الموسومة بقرن من الاستعمار المباشر وغير المباشر . والتي تعود بالتالي ، بشكل عام ، الى بلاد العالم الثالث ، كما سنرى » .

« ان صين عام ١٩٤٩ (ونوعا ما صين اليوم) تنطوي كأي بلد متخلف على « بلدين في بلد واحد » و « عهدين معا » (٢) .

أي أنه كان يتجاور في الصين عالمان يتشابكان بشكل معقد جدا : عالم « حديث » بعلاقاته الدولية وبوجود نواة صناعية وبنمط تجاري وثقافي وبوجود حزب شيوعي يمتلك ايديولوجية « حديثة » ... عالم متخلف : حيث كانت الغالبية الساحقة من الصينيين على تخلف كبير على كل المستويات : تكنولوجية واجتماعية وايديولوجية . والمهمة التي كانت ملقاة على عاتق الحزب الشيوعي الصيني هي في ازالة الشقة بين هذين العالمين باجتثاث جذورهما المشتركة والتي كانت تزيد الشقة اتساعا : الاستعمار الذي يفرض وجود هذا العالم المتخلف من أجل استغلاله ، بقدر هذا القطاع « المتحدث » « مدن ، ومجموعات بيروقراطية وتجار محليون قادرون على لعب دور وسيط لصالح مستغلي البلاد (٣) ، ولكن اجتثاث الاستعمار لا يكفي وحده لصهر وجهي الصين وجعلها صين واحدة ، جديدة تماما ، حديثة واشتراكية ... واذا كسبت هذه المعركة اليوم على صعيد البنى الاجتماعية ، يجب كسبها غدا في نفوس الافراد ، وبعد غد على الصعيد التكنولوجي ، ومجددا على صعيد البنى الاجتماعية ، او الجهاز السياسي على مستوى أرفع دائما ، يجب خوض هذه المعركة دون انقطاع » .. ومن اجل اداء هذه المهمة « للعب دور تاريخي حقيقي ، على الحزب الصيني ان ينتمي الى العالمين معا ... والخاصة الرئيسية للثورة الصينية هي في الاكتشاف « بالقوة الجديدة » (فالشيوعيون لاسباب اجتماعية وايديولوجية كانوا « قوة جديدة ») ، لامكانية استغلال « عنف قديم » (عنف الفلاحين المضطهدين خلال الاف السنين) » .

هذان النصان المكتوبان عام ١٩٦٤ (قبل عامين من الثورة الثقافية) يحددان ، على ما نعتقد ، القطبين الممكن من خلالهما تحديد موقع الثورة الثقافية بدقة .

١ ـ خطر الثورة الصينية

تقول صحيفة العلم الاحمر (٤) ملخصة الخط الثوري للحزب الشيوعي الصيني على مدى أربعين عاما من نضال الشعب الصيني من أجل استقلاله ووضع الركائز الاساسية للاشتراكية :

انه الرئيس ماو ، هو الذي أشار الى أن ثورة الديمقراطية الجديدة (٥) هي التحضير الضروري للثورة الاشتراكية ، والثورة الاشتراكية هي النتيجة المحتومة لثورة الديمقراطية الجديدة ، فبعد انتصار ثورة الديمقراطية الجديدة يجب المرور دون انقطاع الى مرحلة الثورة الاشتراكية ..

« انه الرئيس ماو هو الذي أشار انه بعد استلام السلطة السياسية على البروليتاريا أن تبقي على ديكتاتوريتها وأن تدعمها وتتمسك بالطريق الاشتراكي ومهما كان تشابك الامور يجب ألا تنسى ابدا ديكتاتورية البروليتاريا .

انه الرئيس ماو هو الذي اطلق شخصيا الثورة الثقافية البروليتارية الكبرى ، التي لا سالف لها في التاريخ ، وهو الذي علمنا أن الطبقات وصراعاتها ستبقى موجودة طيلة الحقبة التاريخية للمجتمع الاشتراكي ، وان الثورة تحت ديكتاتورية البروليتاريا يجب أن تخاض حتى النهاية » .

لقد ظهرت الثورة الثقافية في مرحلة معينة من مراحل الثورة الصينية بعد الاستيلاء على السلطة واقامة ديكتاتورية البروليتاريا ، أي التحويل الاشتراكي لملكية وسائل الانتاج . وبالواقع أن « تشريك » البنية التحتية الاقتصادية ، لا يشكل ابدا الخطوة الاخيرة في العملية الثورية التي يجب أن تصل بنا في نهاية المطاف الى الشيوعية .

يبرز بشكل واضح مما سبق فكرة استمرار الصراع الطبقي والتناقضات بين الطبقات في المجتمع الاشتراكي وذلك حتى التلاشي الفعلي للطبقات ... ولكن كيف يبرز الصراع الطبقي في المجتمع الاشتراكي ؟.. المقصود بشكل اساسي أن تبقي الطبقة الحاكمة (البروليتاريا) سيطرتها وتدعمها تجاه محاولات البورجوازية أو مختلف القوى السياسية التي « تحلم » باعادة الرأسمالية ، للوصول الى غايتها التي هي تفتيت القاعدة الاقتصادية للاشتراكية وقلب ديكتاتورية البروليتاريا .

والصراع ضد الطبقة العاملة يمكنه أن يكون حاسما على الجبهة الايديولوجية وبالواقع فان ممثلي البورجوازية « اولئك الذين يحلمون باعادة الرأسمالية » يتجمعون في الاوساط الثقافية حيث يتسللون الى الادارة والحزب...

وقد الح ماو تسي تونغ منذ زمن في دراسته « حول التناقض » على اثر التركيبات الثقافية (الاعلام ، الحقوق ، القضاء ، « العلاقات الاجتماعية » ، الفلسفة والادب والفنون ، اوقات فراغ ، وبكلمة الوعي الاجتماعي)... ألح على اثرها على القاعدة الاقتصادية . فالمناهج الدراسية ، والجو الفكري العام تتابع بعض الفئات الاجتماعية « المثقفون » تنشئة الاجيال الجديدة حسب افكار واشكال الفكر القديمة ، المرتبطة بالرأسمالية والمتغذية بها والقائلة بأن أي تقدم اجتماعي في أي مجتمع كان ، لن يكون الا لصالح بعض الفئات صاحبة الامتيازات فكان من الضروري منع تكوين ثورة مضادة انطلاقا من هذا المجال ـ الايديولوجي ـ حيث ما تزال تسود الروح البورجوازية ، وكان من الضروري ايضا (وتبعا لمبدأ تأثير الايديولوجية على البنية الاجتماعية) ترسيخ أشكال الوعي الاجتماعي المناسبة للمجتمع الاشتراكي في نفوس الافراد والتي باستطاعتها أن تمد عملية بناء الاشتراكية طاقة متجددة . واحلال الايديولوجية البروليتارية مكان الايديولوجية البورجوازية ، واشادة صين جديدة تماما ، حديثة واشتراكية على جميع مستوياتها (وسنرى كيف أن هذا السعي من اجل وحدة في « العمق » على كل مستويات المجتمع الصيني ، يرتبط ارتباطا وثيقا بالسعي الى تجانس « على المستوى الافقي » في تطور القاعدة الاقتصادية للبلاد : علاقة الريف بالمدينة ، السياسة العسكرية الدفاعية واللامركزية الادارية) .

ولكن هذه الناحية الايجابية من الثورة الثقافية (نشر الايديولوجية البروليتارية) والعلاقة الوثيقة التي تربطها باشكال النشاط الاجتماعي الاخرى ، كما أشرنا ، تسمحان بربط الثورة الثقافية بالخط الثوري الذي صاغه ماو تسي تونغ ، والمتعلق بالتطور المناسب لوحدات الانتاج (الكومونات الشعبية في الريف ، وحتى القواعد الثورية التي تكونت خلال الحرب الاهلية وحرب التحرير) وتسمحان ايضا بفهم تطور الحزب الشيوعي الصيني بعد استلام السلطة ، من خلال العوائق التي وضعت لمنع تنفيذ هذا البرنامج الثوري .

٢ ـ القطب الثاني للثورة الثقافية تطهير الحزب :

يظهر جان ابسمان كيف أنه منذ ١٩٥٩ ، أي منذ أن بدأت الثورة الاشتراكية تصلب خطها (فترة القفزة الى الامام) بدأ الحزب يعرف صراعات داخلية مستمرة وجذرية أكثر فأكثر .

ان الاضواء التي تلقيها الثورة الثقافية على هذه الفترة ، تظهر اذا ما أردنا اعتبار القادة فقط أن انقطاعا قد حصل بين أنصار ماو تسي تونغ وأنصار ليو تشاو تشي ؟.. وبشكل اساسي فان الخلاف كان يدور حول برامج « تشرين » والنمط الجماعي في الريف . وحول اولوية والاسراع ببعض المشاريع المتعلقة بالسياسة الريفية (الكوميونات الشعبية) والسياسة الصناعية (علاقة الصناعة بالزراعة) والسياسة العسكرية ..

ان الوحدة التي تربط بين هذه البرامج والمشاريع ليست سوى وحدة الخط العام للثورة الصينية الذي حدده ماو تسي تونغ ، هذه الوحدة تجعل من الخلاف يتعدى مجرد التباين الاني في وجهات النظر حول نقاط جزئية . ويصبح التباين هنا بين السلوك في الطريق الاشتراكي أو السلوك في الطريق الراسمالي (اعادة الرأسمالية) كما تعبر عنه في التحليل الماوي (أي الطريق الذي يسمح بخوض الصراع الطبقي حتى النهاية ، والطريق الذي بتجميده للصراع الطبقي ، يبقى يزيد الامتيازات القديمة والمكتسبة من بعض الفئات : المثقفون (المعرفة) الفروقات في الريف ، البيروقراطيون في الادارة وفي وحدات الانتاج وخصوصا المدينون بالنسبة للفلاحين) .

ان الحزب (انصار ليو تشاو تشي « والطريق الرأسمالي » كانوا يشكلون اكثرية في اللجنة المركزية) ، بتكريسه الامتيازات القديمة والمكتسبة كان ينحرف اكثر فاكثر بالمبادىء التي كانت تهدي نشاطه دائما . وقد صاغت « كولوتي بيشيل » هذه المبادىء بقولها : ان الحزب كان عليه ان ينتمي الى العالم الحديث والعالم المتخلف ، عالم الاكثرية الساحقة من الصينيين وقد نجح بان يكون معا الطليعة اللينينية وايضا الحزب الجماهيري الواسع » .

وكان الحزب يخاطر بتكريس القطيعة التي ما زالت تميز المجتمع الصيني بتوجهه نحو « القطب » المتطور من هذا المجتمع بتحوله الى حزب بيروقراطي .

(حزب مثقفين واداريين ومتخصصين) .

كيف كان بالامكان علاج وجهتي هذه المشكلة الواحدة ؟

النضال ضد القطيعة التي تكرس الامتيازات والنضال ضد تحول الحزب الى حزب بيروقراطي وابتعاده عن الجماهير ؟؟

السمات العريضة للثورة الثقافية في الصين :

اذا كنا قد شددنا على الاطار العام الذي نمت داخله الثورة الثقافية هذا لا يعني اننا نريد اعتبارها حدثا « مرئيا » بجزئياته (ولكن لكي نظهر بالمقابل انها لم تكن مجرد فوضى كما كانت ترسم في الخارج . وهذا التشديد على الاطار العام يفيدنا في تفهم بعض الشعارات و « التوجيهات » والحملات التي صاحبت الثورة الثقافية ، كالحملات التي سبقت الثورة الثقافية في بعض المجالات : حملة « التربية الاشتراكية » التي اطلقت عام ١٩٦٣ .. وهذا الاطار العام ، اخيرا ، يفسر بعض الاشكال التي اخذتها هذه الثورة ، والحدة التي اتسمت بها بعض القطاعات) .

حملة « التربية الاشتراكية » والكومونات الشعبية :

هذه الحملة كانت تهدف بالنسبة لماو تسي تونغ ، الى زيادة في التأكيد على الكومونات الشعبية ككل « للتشريك » في الريف ، وبالتالي خطوة الى الامام نحو السلطة الجماهيرية . وقد كانت شعارات هذه الحملة : « الصراع الطبقي » ، « النضال من اجل الانتاج والاختبار العلمي » ... هذه الشعارات كانت تلخص الخط الذي يجب أن يتبع في الريف الصيني (اربع اخماس الشعب الصيني) المنظم في كومونات شعبية ، كان هدف الكومونات الشعبية ازالة الفروق القديمة بين الفلاحين الفقراء والفئات الدنيا من الفلاحين المتوسطين وبين الفلاحين الميسورين والاغنياء .. ومن اجل ذلك كان على الفلاحين الفقراء أن ينتظموا في « مجموعات » بالاستقلال عن الحزب والادارة . وأن يكون لهم حق النقد تجاه « اخطاء ونواقص أي شخص من الهيئات القيادية » ... وكان في هدف هذه «المجموعات» مراقبة تقدم النمط الجماعي للانتاج ونشر فكر ماو تسي تونغ . اي الافكار الاشتراكية . وكان يعنى بشعار « الاختبار العلمي » تزويد « الجماعيات » الريفية بالوسائل التي تسمح لها بالتشكل كنوى مستقلة قادرة على حكم نفسها والتموين والتصنيع والتربية الذاتية واخيرا الدفاع عن نفسها عسكريا . وهكذا نرى ان تنظيم الكومونات الشعبية ـ وهو مبدئيا شكل « التشريك » في الريف ـ يرتبط بالطبع بمسائل اللامركزية الصناعية (منع استمرار المدن كمراكز وحيدة للتقدم) والاستراتيجية العسكرية ، ولامركزية الادارة والحزب ، واخيرا بمسالة تربية الجماهير . وها هو ذو دلالة أن هذه السياسة كانت تجري تحت عنوان « حملة التربية الاشتراكية » .

وبالواقع ان شعار « النضال من اجل الانتاج والاختبار العلمي » كان ياخذ شكلا اخر : « الممارسة هي التربية » ، وهذا يعني في فكر ماو تسي تونغ أن البشر يتعلمون بشكل افضل اذا كانوا مسؤولين عن كل ما يهم عملهم وحياتهم فاذا قام الفلاحون بنفس الوقت بوظائف العامل والاداري والمزارع والمحارب ، فان هذا الامر هو الوسيلة الوحيدة لرفع مستوى معيشتهم الى مستوى معيشة سكان المدينة ، ولكن هذه الحملة لم تتحقق بسبب العوائق التي كانت اكثرية اللجنة المركزية تضعها امام اجراءاتها ، والمرتبطة بسياسة ليو تشاو تشي « التحريفية » والذي كانت الحملة تعني بالنسبة له زيادة في التماسك التنظيمي للحزب ، وبالتالي سياسة من اجل اعداد الكادرات الحزبية . هذه الحملة لم تتحقق الا بعد ثلاث سنوات ، عبر الثورة الثقافية ، وذلك لانها كانت تحتوي بالواقع على برنامج هذه الثورة :

ـ تصعيد الصراع الطبقي لازالة كل اشكال الامتيازات (بما فيها امتياز الثقافة والتخصص) تدريجيا .

ـ تشكل الكومونات الشعبية كوحدات مستقلة ، بشكل يسمح بمعالجة التفاوت بين المدينة والريف على جميع المستويات .

ـ تنظيم الجماهير في مجموعات بالاستقلال عن الحزب (أشكال « سوفياتات » جديدة ، ولها حق مراقبة وبرمجة (البرنامج التربوي مثلا) كل نشاطات « الوحدات » التي ينتمون اليها ... وحق نقد كادرات الحزب في هذه « الوحدات » .

لكن الثورة الثقافية قد أخذت شكلا خاصا بسبب دخول عاملين جديدين : من جهة تدخل جماهير الطلبة وتشكلها كقوة سياسية . ومن جهة اخرى قيادة الحركة نحو تطهير للحزب ، تبعا لمبادىء المركزية الديمقراطية كما عاشها الحزب الشيوعي الصيني في علاقته مع الجماهير : الرجوع الى الجماهير وكشف بعض الحالات « الصادمة » امامها لاثارة غضبها والوقوف بجبهة الاقلية ، لازاحة القادة موضوع النقد ... ولكن هذين العاملين ظهرا متلازمين : فالجماهير التي استدعيت للقيام بالنقد هي جماهير الطلاب ... لماذا ؟

دور الجماهير الطلابية :

يفسر ج. ابسمان الدور الذي لعبته جماهير الطلاب في اطلاق الثورة الثقافية (دور احتفظت به خلال عدة اشهر) بعدد من العوامل : اولا لانها اكثر يقظة سياسية من الجماهير العمالية والفلاحية ، الامر الذي يسمح بسرعة تحريكها ، وان يثير تحركها جماهير العمال والفلاحين .

وعامل اخر يذكره ابسمان ، هو ان الجماهير كافية لحركة لا تريد سوى تطهير ٥ بالمائة من الاجهزة العليا للادارة والحزب .

وعامل اخر يبدو أنه الاقوى : فالمعارضة كانت قد بدأت في الجامعات لان « التوجيهات » الاولى التي أطلقها انصار ماو تسي تونغ ، المنظمين في « مجموعة الثورة الثقافية في اللجنة المركزية » كانت تمس السياسة الثقافية للحكومة المتهمة بالبقاء على اشكال الفكر القديمة . اي البورجوازية ... ولكن الثورة لن تبقى محصورة في اطار الجماهير الطلابية وحدها ، فمن حيث المعنى المعطى للثورة الثقافية ، بالذات ، فالتناقض الذي كانت تحسه جماهير الطلاب بسبب الامتيازات التي كانوا يمتلكونها (المعرفة) بالامكان معالجته اذا لم يفصل النضال الذي شرعت به هذه الثورة ، بين الجبهة الروحية والجبهة المادية .

اذا ما أدركنا معنى الثورة الثقافية نرى بوضوح : ان « مجموعات الثورة الثقافية » التي كان هدفها تدمير الافكار القديمة البورجوازية وتهيئة ولادة الافكار الجديدة الاشتراكية ، وتجديد الوعي الاجتماعي ، لا ينبغي أن تكون مفصولة عن « مجموعات الانتاج » تلك التي هدفها تطوير الاقتصاد الاشتراكي ، فكان ينبغي « للحراس الحمر » (المنظمات الثورية الطلابية) حرية الحركة في اوساط العمال والفلاحين للعمل معهم على اعادة بناء عالمهم السياسي والاجتماعي واطلاق الحركة التي على الفلاحين والعمال استغلالها . وبالواقع فقد حصلت هذه الظاهرة « الغريبة » ظاهرة انتقال ملايين الثوريين الشباب من المدينة الى المقاطعات لصنع الثورة الثقافية مع العمال والفلاحين . بينما انتقل عدد بنفس الضخامة من المقاطعات الى المدن الكبرى للمشاركة في المهرجانات الجماهيرية .

عندما بادر انصار ماو المتجمعين في « جماعة الثورة الثقافية في اللجنة المركزية » في ايار ١٩٦٦ الى تعبئة الجماهير الطلابية كانت توجيهاتهم تحدد المهمة الاساسية للثورة الثقافية على أنها التدمير الكامل للفكر والثقافة والعادات والاخلاق القديمة » فالمهمة الاولى لهذه الجماهير هي في القيام بدورها النقدي « وسط الشعب » ، ولم تعط التوجيهات بانتقاد مسؤولي اللجان الحزبية وكبار المسؤولين في الحزب والادارة الا بعد خمسة اشهر من اطلاق الثورة . والاشكال التنظيمية الاولى التي اتخذتها الحركة الطلابية كانت منظمات « الحرس الاحمر » .. وكما كان هناك تارجح على مستوى القادة بالنسبة للحدود التي يجب أن تعطى للعمل الجماهيري الطلابي كذلك بالنسبة للحرس الاحمر : هل يمكن أن يشكل « قوة سياسية » ؟

فقد كان شو الان لاي يعتبر « الحرس الاحمر » اداة نقدية ... وبالواقع كان من الصعب اعطائهم دورا سياسيا بسبب التباين الكبير في ميولهم ... ويوضح هذه المسالة بعض الشيء «توجيه» من اللجنة المركزية يقول بأن اقتراحات « الحرس الاحمر » النقدية تحسمها « مجموعات الفلاحين الفقراء وصغار المتوسطين في الكومونات والمقاطعات » .

في أواخر عام ١٩٦٦ عندما كانت مهمة الطلاب الثوريين هي فضح كبار المسؤولين في اللجان الحزبية وجهاز الحزب والادارة ، وعندما دخل العمال وبنسبة اقل الفلاحين في الثورة الثقافية (وقد انتظم العمال في حركات « المتمردين الثوريين ») اصبح من المستحيل عدم الاعتراف بهذه المنظمات الثورية كقوة سياسية « والاستيلاء على السلطة » الذي قامت به مجموعات التنظيمات الثورية ذات الميل الواحد في « الوحدات » (معامل ، جامعات ، كومونات شعبية ، ادارة محلية ..) مكان اللجان الحزبية واللجان الشعبية (اللجان الموازية للجان الحزب في الوحدات حيث كانت كادرات الحزب تحتل مركزا هاما) التي فضحت ، هذا الاستيلاء يبلور الدور السياسي الذي اكتسبته هذه التنظيمات . والمسألة التي كانت مطروحة عند هذه اللحظة (٦) : « هي في احداث تغيير سياسي بمشاركة الجماهير وتحويل الحزب دون المساس بنظام دكتاتورية البروليتاريا » أي دون المخاطرة بدور الحزب الطليعي . نستطيع أن نقول أن هذا الهم المزدوج الذي هو بالواقع لصيق بالحزب الشيوعي الصيني كما رأينا (الطليعة اللينينية والحزب الجماهيري الواسع) قد صاحب القادة الثوريين المتحلقين حول ماو تسي تونغ طيلة الثورة الثقافية وتجسد الحل في صيغة « اللجان الثورية » التي لها القدرة التكنيكية على توحيد العدد الاكبر من المنظمات الثورية ، وخاصة تحقيق ما سمي « بالتحالف المثلث » الذي كان يطبق افكار ماو تسي تونغ فيما يخص دور الجماهير في القيادة الثورية وعلاقتها مع الحزب . وكان « التحالف المثلث » يتالف من الجماهير (جماهير طلابية وعمالية وفلاحية) والجيش (جيش التحرير الشعبي) (٧) والحزب (الكادرات الثورية التي كسبتها الى جانبها الثورة الثقافية) بنسبة ٥٠ بالمائة من الجماهير و ٢٥ بالمائة لكل من الجيش والحزب ، والمهمة الملقاة على هذه اللجان الثورية كانت تفترض سلطة التقرير على المستوى المحلي والتي كانت بشكل عام من صلاحيات الحزب .

ولم يكن يراد لهذه اللجان أن تحل محل الحزب بل أن تشكل « مؤسسات مؤقتة » قادرة على تجديد الحزب بنفسه باعطائه دما جديدا عبر الكادرات المسكوبة الى جانب الثورة ، وخاصة عبر الكادرات الجديدة المنبثقة عن الجماهير التي شاركت في هذه الثورة .

وباقامة « اللجان الشعبية » بدأت مرحلة جديدة في الثورة الثقافية : كذلك تحت ستار النقد ينبغي الان اعادة البناء : اعادة بناء الحزب بسياسة جديدة لتنسيب الاعضاء الذين كان عليهم أن يخضعوا لامتحان نقدي من الجماهير في المنظمات واللجان الثورية : اعادة بناء « النظام الثوري » حسب فكرتين ، الاولى : تبسيط البيروقراطية بحيث أن الثورة في علاقات الانتاج تكون من صنع المنتجين اكثر .

فما هي نتيجة الاوامر الادارية (التربية عبر المسؤولية) ؟ : الفكرة الثانية مرتبطة مباشرة بالاولى ، فهي تتعلق باعادة تربية « المجازين » باقامة العلاقات الوثيقة بين المعامل والجامعات والزراعة من أجل تبادل بالاشخاص والمعارف .

ملاحظة أخيرة :

لن ننتهي الى استنتاجات محددة حول الثورة الثقافية لان النتائج التي أدت اليها تطلب تحليلا معمقا للاشكال المؤقتة او النهائية التي أوجدتها ..

لكننا نريد الاشارة الى مسالتين قد جانبناهما خلال عرضنا :

١ ـ نقد « التحريفية » السوفياتية عبر المبادىء الاساسية واشكال أعمال الثورة الثقافية ..

٢ ـ ومسالة الحزب الثوري كما تطرحها التجربة الصينية من خلال الثورة الثقافية .. الدور الجماهيري للحزب وسياسته في استقطاب واعداد الكادرات .

الهوامش والمصادر :

١ ـ خاصة كتاب جان ازماين « الثورة الثقافية الصينية » حيث يجد القارىء جردة كثيفة للاحداث التي تتابعت في الصين منذ سنة ١٩٦٦ وحتى سنة ١٩٦٩ « انعقاد المؤتمر التاسع للحزب الشيوعي الصيني . »

٢ ـ « الثورة غير المنقطعة » » لكولوتي بيشيل .

٣ ـ راجع كولوتي بيشيل .

٤ ـ ١٥ تشرين الاول ١٩١٧ : في « الطريقان : الرأسمالية والاشتراكية » ـ منشورات بيكين صفحة ٤٦ .

٥ ـ «الديمقراطية الجديدة» .

٦ ـ جان ازماين : صفحة ٢٢٩ .

٧ ـ لعب جيش التحرير الشعبي دورا هاما في الثورة الثقافية لكن لا يمكن فهم هذا الدور دون العودة الى طبيعة هذا الجيش ودوره التقليدي كوسيط بين الحزب والشعب .

كتاب جديد :



قضية البترول في لبنان للدكتور نقولا سركيس

طبعا يمكن أن يقال للدكتور نقولا سركيس أن كتابه لا يتصور مخرجا للثروات البترولية العربية من شبكة السيطرة الاستعمارية .. وان هذا الكتاب – بالتالي – لا يرى حلا لمشكلة البترول في لبنان الا بدفع الدولة الى فرض علاقة على هذه الشركة أو تلك تشبه ، من حيث شروطها ، ما هو قائم الان بين الدول العربية المنتجة للبترول وشركات البترول الاستعمارية .

لكن مثل هذا القول يظلم الكتاب اذ لا يرى سوى جانب واحد من مضمونه . وهو – أي القول – يحض القارىء على أن يترك جانبا كتابا تنطوي قراءته على فائدة كبيرة . ذلك أن اهمية الكتاب ليست في ما يقدمه من مقترحات ، بل هي أولا في الوقائع التي يضعها قيد التداول . فهو يقدم صورة شاملة منظمة لمسألة تعالجها صحفنا عادة بالتلميحات والالغاز ، والذين يقراون « النهار » وملحقها الاقتصادي مثلا ظلوا دون شك على جوعهم حين تابعوا الجدال الذي دار حول مشروع « المصفاة الثالثة » مؤخرا ، ولم يفقهوا كبير شيء من هذا الجدال . الى هؤلاء يقدم نقولا سركيس ما يعوضهم قليلا عن القحط في مواسم « النهار » وسواها ، وهو يقدم اليهم أيضا ما يسد الرمق حول مختلف الوجوه الاخرى من مسألة البترول .

ثم ان للكتاب عذرا اخر . فاذا كان استرجاع الثروة العربية النفطية وجعلها سيفا مسلطا على رقاب الدول الاستعمارية المحتاجة اليها – لا على رقاب اصحابها ، كما هي الحال الان – هو هدف المعركة الاخير ، فان خوض معارك جزئية غايتها تحسين شروط الاستثمار الحالية أمر غير منكر . على أن لا ننسى أن بقاء الشركات الاستعمارية في موضع المالك المباشر لمقاليد هذه الثروة يظل – مهما تحسنت شروط التعامل – ثقلا سياسيا ضخما يرزح على البلدان المعنية ويضع حدودا ضيقة لحريتها في ادارة اقتصادها وانمائها وفي توجيه سياستها الخارجية وحتى في اختيار نمط العلاقة القائمة بين حكومة كل منها وبين جماهيره . هذا ما لسنا نجد له اثرا يذكر في كتاب نقولا سركيس . لكن غيابه لا ينبغي أن يحول بيننا وبين الافادة من الكتاب .

يقسم المؤلف كتابه الى بابين يتبعهما ، في نهايته ، باهم الوثائق التي تشكل اطار الموضوع من الجهة القانونية . وغايتنا في هذه العجالة ليست تلخيص الكتاب . بل نحن نكتفي باثبات اهم الوقائع والاستنتاجات المثبتة فيه واكثرها مساسا بوضع المشكلة الراهن .

مشاكل التكرير والتوزيع المدريكو

في الباب الاول يعالج المؤلف مشاكل التكرير والتوزيع ، بدءا بقضية « المدريكو » – صاحبة مصفاة الزهراني – ومرورا بقضية شركة نفط العراق – صاحبة مصفاة طرابلس – وانتهاء بمشروع المصفاة الثالثة . وهو يكشف ان المديكو حينما تقوم بانزال بترولها المكرر الى السوق اللبنانية تدخل في أسعاره عناصر غريبة عن أي حساب منطقي . فهي تحسب سعر البترول الخام – قبل تكريره – على اساس الاسعار المعلنة ، رغم أن التعامل الفعلي في السوق العالمية يتم دائما على اساس اسعار هي ادنى من هذه الاخيرة بكثير . وهي تدخل في هذا السعر نفسه رسوم تحميل وهمية في ميناء الزهراني ، رغم أن البترول الخام يصل الى الميناء بالانابيب لا بالناقلات . وهي تدخل فيه ايضا رسوم مرور البترول في الاراضي اللبنانية أي انها تستعيد من المستهلك اللبناني باليمين ما تدفعه للخزينة اللبنانية باليسار . وهي قبل كل شيء تعتبر نفسها شركة مستقلة عن التابلاين « شركة خط الانابيب » وعن الارامكو نفسها « شركة الانتاج في السعودية » .. مما يتيح لها (رغم كون المالك الحقيقي واحدا) أن تفصل ارباحها قانونيا ، عما تحققه هاتان الاخيرتان من أرباح .. لكنها لا تتورع ابدا عن اعلان صلة القرابة بينها وبين التابلاين حينما تقوم هذه بدفع تعويض للدولة لقاء استنكافها عن تخفيض السعر المعلن للبترول الخام . حينذاك فقط تعلن المدريكو أنها هي والتابلاين فردتان لجزمة واحدة وتستنكف بدورها عن تخفيض السعر المعلن للبترول المكرر .. هذا كله – وسواه مما يوجزه الكتاب – يؤدي الى خسارة لحقت بلبنان بين ١٩٥٥ و ١٩٦٨ ، حدها الادنى ٩١ مليونا من الليرات اللبنانية ...

على أن الشركة قبلت منذ ١٩٦٥ بتخفيض من السعر المعلن للبترول المكرر المعد للاستعمال المحلي مقداره ٢٠ بالمائة أي ٤٠ سنتا من ثمن البرميل الواحد .. لكنها استثنت ما يسمى بالمنتجات الثقيلة التي لا تستهلك محليا من هذا التخفيض وحاولت أن تفرض على الدولة دفع « الخسارة » الناجمة عن اضطرار المصفاة الى تصدير الفائض من المنتجات الثقيلة . هذا على الرغم من أن وجود هذا الفائض في معظمه ناجم عن تركيب البترول السعودي الذي اختارته الشركة دون سواه لتصريف قسم من انتاج شركتها الام .. وهذا على الرغم ايضا من أن انتاج مشتقات البترول الحقيقية اخذ لا يفي بالحاجة المحلية – للسبب نفسه – مما يدفع الدولة الى شراء هذه المشتقات بالقطع النادر ، فتتحمل خسارة على خسارة ، بعد أن كانت المدريكو وشركة نفط العراق قد تعهدتا بسد جميع الحاجات المحلية .. وبينما تريد المدريكو تحميل الدولة « خسارتها » الناجمة عن التصدير ، لا تتنازل هي عن قرش من ربحها الاضافي الناجم عن الاستيراد !.

وأسلوب المدريكو في السرقة لا يقتصر على طريقتها في حساب سعر البترول الخام . فهي تفتش ايضا في حساب الربح المحقق على كلفة المنتجات المكررة ، بما فيها استيفاء رأس المال الثابت (أي رأس المال الذي وظفته الشركة في انشاء المصفاة نفسها) . يتم ذلك بالاستمرار كل عام في تحصيل ربح مقداره ٥ر٧ بالمائة من سعر الكلفة ، دون أن تأخذ بعين الاعتبار في حساب هذا المبلغ ما تكون قد استوفته فعلا من مجموع رأس المال الثابت خلال السنوات السابقة .. هذا دون حساب الارباح التي يتيحها للشركة وضعها الاحتكاري في مرحلة التسويق ودون حساب الغش في كيل المحروقات وما اليها ...

واذا كانت مسألة سعر المواد البترولية المعدة للاستهلاك المحلي هي المسألة الكبرى لان ما خسرته الدولة من جرائها ، منذ انشاء مصفاة الزهراني ، يعد بعشرات الملايين ، فان هذه المسألة لا تنسي المؤلف مسألة امتناع المدريكو عن دفع الضرائب والرسوم وتحديها للدولة في هذا المجال . وهو يقدر ما للدولة من ضرائب ورسوم في ذمة المدريكو حتى نهاية ١٩٦٨ بـ ٤ر١٧ مليونا من الليرات اللبنانية ، هي قيمة ضريبة الدخل وبخمسة ملايين وسبعمائة ألف ل. ل. تقريبا هي قيمة ضريبة الاملاك المبنية ، أي بمبلغ مجموعه اكثر من ٢٣ مليون ل. ل. لم تدفع المدريكو منها قرشا واحدا للخزينة ، حتى تاريخه . واذا أضفنا الى هذه المبالغ كلها حوالي ثلاثة أرباع المليون من الليرات اللبنانية هي قيمة عائدات التكرير المتفق عليها والتي ينبغي على الشركة أن تعيد دفعها للخزينة لانها ادخلتها زورا في حساب سعر الكلفة كي تستوفيها من المستهلك اللبناني ، لتبين لنا أن مجموع المبالغ المترتبة للدولة في ذمة المدريكو تزيد بقليل عن ١١٥ مليونا من الليرات .. هذا اذا استثنينا ما يتيحه انعدام الرقابة الرسمية على سجلات الشركة من أساليب اخرى في تزوير الحسابات وتضخيم الكلفة ..

الاي. بي. سي

اما مصفاة شركة نفط العراق في طرابلس – واستثمارها خاضع لشروط مشابهة لما تخضع له مصفاة الزهراني – فهي مدينة للدولة بـ ٨ر٧ ملايين من الليرات هي مجموع الحسميات الواجب اقتطاعها من الاسعار المعلنة للبترول الخام .. الى ذلك تكتفي الدولة من ١٩٥٩ بتقاضي مبلغ ثابت من الشركة مقداره ... ١٠ ليرة استرلينية سنويا عوضا عن الضرائب والرسوم التي يسعها أن توفر للدولة ، بحسب التشريعات الضريبية الحالية مبلغا سنويا لا يقل عن مليونين ونصف المليون من الليرات اللبنانية .

هذه الامتيازات كلها – وسواها مما يذكره المؤلف – لا تحول بين المصفاتين وبين الاخلال بتعهدهما القاضي بسد احتياجات السوق المحلية من مشتقات البترول . هكذا يتصاعد العجز عاما بعد عام بين عرض الشركتين من المنتجات الخفيفة وبين طلب السوق . الامر الذي لم يكن ليحصل لو كان البترول الخام المستورد ليبيا او جزائريا ، لا سعوديا وعراقيا ، او لو كانت المصفاتان تستخدمان في تكريره طريقة « التكسير » لا طريقة التقطير التي تتلاءم مع طبيعة معداتها القديمة .

المصفاة الثالثة

هذا الواقع هو ما يكمن وراء الجدال القائم حول توسيع المصفاتين او انشاء مصفاة ثالثة . والمؤلف يجري مقارنة بين المشروعين يستنتج منها انه « لولا النزاعات القائمة بين الحكومة اللبنانية وشركتي العراق والمدريكو ، ولولا خضوع المصفاتين القائمتين خضوعا تاما للسيطرة الاجنبية لما بقي مجال للشك في أن التوسيع هو الحل المنطقي الوحيد » . غير أن دولتنا ذات العين البصيرة واليد القصيرة ، قامت ، عوض بسط سيطرتها على هاتين المصفاتين وتوسيعهما ، باعتماد حل المصفاة الثالثة وتلزيم انشائها « لمجموعة من التجار اللبنانيين والسعوديين » !.. هؤلاء لجأوا بدورهم الى شركة بترومين السعودية و « منحوها » ٤٠ بالمائة من رأسمال المصفاة لقاء قيامها بتنفيذ المشروع ، على أن يكون موقع المصفاة في البترون . هذا الاتفاق فرض على المصفاة الجديدة معدات تكرير رومانية كانت الشركة السعودية قد قايضت بها كمية من البترول صدرتها الى رومانيا .. و « اقل ما يقال » في المعدات المذكورة « انها ليست أفضل اجهزة التكرير المعروفة في العالم » .

ثم ان « البترومين » حينما تصدر كمية ما من البترول السعودي ، فانها تشتريها من الارامكو .. « أم » المدريكو ! هكذا تبقى حالتنا « تيتي تيتي ... » اضف الى ذلك أن البترومين لا تملك من القدرات الفنية ما يتيح لها تنفيذ المشروع . لذا ستلجأ حتما الى فريق ثالث يتولى عنها ذلك ويطالب بالارباح المترتبة على جهوده .. من التجار الى البترومين الى .. من تعلمون . من هالك الى مالك .. ثم لماذا البترون ؟ لابعاد المصفاة الثالثة عن مصبي الانابيب في صيدا وطرابلس والجائها – بالتالي – الى اعتماد الناقلات مما يضعها في موقع الضعف أمام المصفاتين القائمتين اذ يحملها نفقات اضافية .. ما الذي تعنيه اخيرا مطالبة اصحاب المصفاة الثالثة « بالمساواة مع شركتي نفط العراق والمدريكو »؟ ومن ذا الذي يصدق أن البترومين ستستورد نفطها الخام من غير السعودية ، كرامة لعين السوق المحلية وطبيعة حاجاتها ؟

عائدات الترانزيت

في الباب الثاني من الكتاب يعالج المؤلف قضية عائدات الترانزيت . ويكفينا هنا ان نشير الى بعض « الطرائف » المتعلقة بهذه العائدات ، تاركين للقارىء مجال الاطلاع على الباقي في الكتاب نفسه .

يبلغ الفارق بين سعر البرميل الواحد من البترول الخام في ميناء رأس تنورة السعودي وسعر البرميل نفسه في الزهراني ٣٧ سنتا (١٧ر٢ – ٨٠ر١) . ويصل الفارق نفسه الى ٤٧ سنتا اذا قارنا بين سعر البرميل في البصرة وسعره في طرابلس او بانياس (٢١ر٢ –٧٤ر١) (١) . حتى اذا انقصنا من هذه السنتات كلفة النقل الفعلية بالانابيب حصلنا على ربح النقل الصافي بواسطة انابيب التابلاين في الحالة الاولى وبواسطة انابيب شركة نفط العراق في الحالة الثانية . أي أن هذا الربح يحسب بالمقارنة بين كلفة النقل البحري وكلفة النقل بالانابيب. الا أن شركة نفط العراق اعتمدت في حساب هذا الربح ، حتى عام ١٩٦٦ ، مقارنة وهمية كانت تجريها بين كلفة النقل البحري وكلفة النقل بخط انابيب وهمي (!!) يمتد من البصرة الى بانياس او طرابلس ويبلغ طوله حوالي ٨٠٠ ميل . هذا بينما يمتد الخط الفعلي على مسافة ٥٥٠ ميلا فقط بين شمال العراق وكل من الميناءين القائمين على المتوسط .. أي أن الشركة كانت ترفض اعتماد طول الخط الفعلي في حساب الكلفة ، ما دام حساب الربح يتم انطلاقا من الفارق بين سعري البترول في كل من البصرة وبانياس او طرابلس! .. وكانت تصر على حساب هذا الربح انطلاقا مما كانت ستتكلفه « لو أن » خط الانابيب يبدأ في البصرة !.. ولم يصر الى ازالة هذه الواقعة الغريبة الا بعد المعركة الشهيرة التي خاضتها سوريا ضد الشركة عام ١٩٦٦ واستفاد لبنان من نتائجها بدءا من العام التالي . لكن هذا لا يعني أن كلا من البلدين قد وصل الى حقه . فما بينهما وبين الشركة الان يقوم على تطبيق مشوه لمبدأ مناصفة الارباح بينما يبلغ ما تناله بلدان اخرى الان من الشركات العاملة فيها ٧٥ بالمائة من الارباح .. (٢)

ولنشر اخيرا الى أن التابلاين ، من جهتها ، ظلت طوال سنوات عدة بعد انشائها تعتبر نفسها شركة « خيرية » لا ترمي الى تحقيق ربح بل تقوم بنقل البترول السعودي الى صيدا لوجه الله والوطن وعائلة الارامكو – مدريكو .. وكان هذا السمو الخلقي يجنبها – بطبيعة الحال – مغبة اقتسام الارباح مع الدول التي تستضيف أنابيبها الغالية . ولنشر أيضا الى أن التابلاين نفسها تدفع للسعودية « عائدات ترانزيت » عن مرور الانابيب التي تنقل بترول السعودية في أراضي السعودية ! وذلك يشبه أن تقوم الحكومة اللبنانية مثلا بفرض « رسوم الترانزيت على السيارات التي تنقل التفاح اللبناني من بكفيا الى بيروت » (ص ١١١) . ماذا تبغي التابلاين من وراء هذه المعاملة « الطيبة » للسعودية ؟ تبغي ان تتجنب دفع كامل العائدات للبلدان الثلاثة الاخرى (الاردن ، سوريا ، لبنان) ، الامر الذي يجبرها ، فيما لو حصل ، على اقتسام رصيد الانتاج مناصفة مع السعودية !.. والمؤلف يثبت بعد الحساب أن التابلاين قد حققت ما يقرب ٦٠٠ مليون دولار ربحا « منذ بدء عملياتها عام ١٩٥٠ لغاية ١٩٦٨ » وانها قد نصبت مبلغ ٤ر٤٨ مليون دولار على البلدان الثلاثة المذكورة أعلاه في فترة ١٩٦٢ – ١٩٦٨ وحدها . أما حصة لبنان من هذا المبلغ فهي تزيد على الثلث « ٥ر٤ من ١٢ » ،

١ – على أن يكون هذا البترول من انتاج الحقول القائمة في شمال العراق .

٢ – يعود التشويه الى أن حساب الارباح لا يأخذ بعين الاعتبار تزايد العائدات المضطرد عاما بعد عام ولا ازدياد الارباح الناجم عن اقفال قناة السويس .

أي أنها تصل الى اكثر من ٥٦ مليون ل. ل.

والمؤلف يستبعد في النهاية أن يؤدي الضغط العربي على التابلاين (اذا حصل) الى اقدامها على ايقاف الضخ . « وذلك لانه حتى في حالة تطبيق مبدأ المناصفة تطبيقا صحيحا ، مما يعني زيادة دخل الدول العربية الحالي بمعدل ١٢٠ بالمائة .. يظل ربح التابلاين ٥٥ بالمائة بالنسبة لكلفة نقل البرميل الواحد » ..

يتضح من هذه الارقام كلها انه اذا كان من العسير تحديد رقم دقيق يمثل ما هو مترتب للدولة اللبنانية في ذمة شركات البترول العاملة على أرضنا ، فان ما لا ريب فيه هو أن هذا الرقم يزيد عن المائتي مليون ليرة وقد يصل الى ٢٥٠ .. وما لا ريب فيه هو أنه لا يحق لمثل هذه الدولة أن تتقاضى ضرائب على الاملاك المبنية من أصحاب البيوت الفقراء ولا ضريبة دخل من صغار الموظفين ولا أن تتلف زوائد التبغ المزروع على مسافة كيلو مترات قليلة من مصفاة الزهراني ..

هذه المصيبة – مصيبتنا البترولية – لم تنزل علينا قضاء وقدرا . فالاتفاقات التي يطلعنا عليها المؤلف في ملاحق كتابه تحمل تواقيع معظم « ابطال الاستقلال » وسواهم : « بشارة الخوري ، رياض الصلح ، عبد الحميد كرامي ، أحمد الاسعد » ، عدا الذين ما زالوا احياء يرزقون – يرزقون من أين ؟ – . تأملوا مثلا هذه « الجوهرة » المأخوذة من اتفاق عام ١٩٥٠ بين المدريكو والحكومة اللبنانية ، وهي جوهرة واحدة من عقد طويل غير فريد :

« المادة الثانية – غرض هذا الاتفاق – بمقتضى هذا العقد تمنح الحكومة الشركة الحق بأن تنشىء في أية بقعة من اراضي الجمهورية اللبنانية مصفاة او عدة مصاف وأن تصونها وتستثمرها وتعالج فيها مواد النفط .. مهما كان نوعها أو طبيعتها او مصدرها .. وتمنح الشركة ايضا الحق بتشييد وصيانة واستثمار جميع المنشآت الاضافية للمصفاة او المصافي وخاصة المكاتب والمحطات والمضخات والمعامل والصهاريج للمواد الاولية والمنتجات والجسور ومساكن المستخدمين وخطوط السكة الحديدية والترام والاسلاك والنقالات الجوية او تحت الارضية والطوافات والنقالات على اليابسة او على الماء او في الهواء والمطارات والاسلاك الكهربائية الجوية وتحت الارضية والخطوط البرقية والهاتفية والمنشآت الراديوسلكية والراديوهاتفية والحظائر للصهاريج والمستشفيات ومحطات القوى المحركة وأنابيب النفط والغاز والماء الموضوعة على سطح الارض او المدفونة فيها او المغمورة بالماء وسوى ذلك من الاعمال (سواء اكانت من قبيل ما ذكر انفا ام لم يذكر) التابعة او المشابهة لها ، ام التي تتعلق بها .. »

أفلا تشبه هذه « المادة » ما يمكن تصوره من مضمون « عقد » اخر خيالي غير موقع ولا مكتوب ، تنص مادته الاولى على ما يلي : « يحق للحكومة الاسرائيلية شق طريق من الارض المحتلة الى جوار رميش وأخرى من الارض المحتلة الى خراج عيترون وثالثة من الارض المحتلة الى مقربة من ميس الجبل ، ويحق لها أيضا أن تسير على هذه الطرقات ما شاءت ورغبت من دبابات ومدافع وشاحنات وسوى ذلك من الاليات التابعة أو المشابهة لها أم التي تتعلق بها .. الخ .. الخ .. »

● تتمات ●

تتمة – اضراب البقاع

المناطق والمؤسسات ، وتقدم رئيس نقابة مستوردي الحبوب بمطلب رفع السعر التشجيعي للقمح الى ٥ قروش لكيلو « علما بان سعر كيلو القمح الاجنبي هو نفس سعر القمح الوطني ، وفي حال الزيادة يعني ارتفاع سعر القمح الاجنبي الذي يصبح لبنانيا بقدرة قادر » . أما مزارعو الشمندر الذين كانت نتيجة اضرابهم السابق اقرار مبدأ دفع نصف غرش من قبل الحكومة ، دفعت في السنة الاولى فقط ، فقد حركهم رئيس التعاونية بان أوهمهم انه سيعلن اضراب مزارعي الشمندر وستؤيدهم كافة المصالح .. أما تعاونية البطاطا ، وكانت نائمة منذ عدة سنوات ، فقد اشتركت بالاضراب دون تحديد أي مطلب ، بل قامت بمعاونة خبيرين بالقاء ندوة عن اساليب تحسين الانتاج ، وكانها تريد تذكير الناس بانها موجودة .. أما الطالبات فقد زرن المحافظ يحملن نماذج عن احواض الزهور لتزيين شارع المدينة الرئيسي وليضمن صوتهن الى جميع اصحاب المصالح بتحقيق المطالب : تل العمارة ، والقمح ، والشمندر .

وطبعا لقد كانت القضية البارزة هي قضية تل العمارة ذلك أن « ميزانيتها تبلغ ما يقارب الخمسة ملايين ليرة سنويا يضاف اليها ميزانيات المؤسسات الاجنبية ، وبذلك لا يكون البقاع قد نال حصة الاسد » ، « التي تنفق باكثرها معاشات للموظفين المقيمين فيه » .. – من البيان رقم ٣ – .

ويتبين من جميع البيانات والمذكرات والاجتماعات أن القضية الرئيسية هي قضية تل العمارة وأن جميع القضايا الاخرى تستغل لخدمتها !.

ففي المذكرة التي رفعها نائب البقاع جوزيف ابو خاطر للحكومة والسؤال النيابي الذي رفعه نائبا البقاع ، وفي المذكرة التي رفعها رئيس نقابة الحرفيين ألفرد سكاف ، وفي البيانين الاول والثاني ، لم تذكر سوى قضية تل العمارة . .

ولقد بلغت بها المناورات حد تقديم طلب رخصة بالتظاهر قدمته يوم ٢٨–٦–٧٠ ولكنها عادت وسحبته ظهر ٣٠–٦–٧٠ ، وأباح بالسر النائبين سليم حيدر حيث قال « والخطر كل الخطر اذا ما تحول الاضراب السلمي الى ما لا تحمد عقباه » ، وجورج عقل : اذا لم يتم اصدار بيان حكومي « فان النواب عاجزون من لجم الاهالي » وطبعا تدور في مخيلتهم قوة اضراب فلاحي الشمندر عام ١٩٦٧ وانتفاضة فلاحي عكار .

وكانت نهاية الاضراب بالنسبة للفلاحين كنهاية كل اضراب لا يملكون فيه زمام المبادرة ويكونون فيه ذيلا لكبار المالكين وللبورجوازية ، اذ صدر عن لجنة المفاوضة البيان التالي :

لقد انتهى الاجتماع بتفاؤل كبير وتقرر بنتيجة ذلك وتوصلا الى وضع المقررات بصيغة تنفيذية « ما هي ؟ » ضم ممثلين للمالية والتشريع الى هيئتي المفاوضة . وصدر عن الجمعية العمومية ولجان المتابعة ما يلي : وبهذه المناسبة نتقدم لجنة المتابعة بالشكر من رئيس الجمهورية وكل من آزر وساهم بانجاح هذه القضية من وزراء ونواب ومفاوضين ومواطنين وصحافة !.

ولقد عبر النائب جورج عقل عن معنى هذه الكلمات قبل صدورها حين قال : ان المشكلة تحل اليوم اذا اصدر وزير الزراعة قرارا باعادة جميع المنقولين الى تل العمارة ، وصدر بيان عن الحكومة تتعهد فيه بدرس زيادة سعر القمح والشمندر – كانت الحكومة قد دفعت الزيادة سنة ١٩٦٧ وهي متاخرة الان عن سنتين ومع ذلك فيطالبون بدرس زيادة السعر – طالما يتعذر البحث بزيادة السعر خلال ٢٤ ساعة ..

هذا وقد تجاوزت المصالح البورجوازية كل حدود الخلافات الحزبية والسياسية العشائرية في المنطقة عندما أصدرت بيانا توجته بقولها : « فوق الخلافات الحزبية، فوق الخلافات السياسة » .. ان هذه الكلمات تناست كل انقسامات السياسيين ، فلا نهج ولا حلف بل تحالف بين الجبهتين ، فجوزيف ابو خاطر وجوزيف السكاف كانا في قيادة الحركة .

تتمة – حوار الحل السلمي يصطدم بالتصلب الاميركي – الاسرائيلي

ان وسائل الانظمة العربية في الرفض هي التي تعين لحركتها السقف الذي لا تستطيع اختراقه تحت كل الظروف . فقدرة هذه الانظمة على رفض الحل السلمي الاميركي الاسرائيلي تبدو مرتبطة أساسا بعامل وحيد مقرر هو المساندة العسكرية السوفياتية (عملية بناء الجيوش وتجهيزها وتقوية دفاعاتها) . وكلما ازداد وزن هذا العامل العسكري كلما ازدادت معه وضوحا الحدود السياسية لحركة الانظمة العربية . وهي حدود تجعل من رحلة الاعداد العسكري النظامي العربي محكومة بان تنتهي اخيرا الى حل سلمي سوف يفرضه طرفا التوازن الدولي المتصل بصراع الشرق الاوسط ، لان بديله مواجهة لا يريدها كلاهما .

وفي ضوء التصلب الاسرائيلي الاميركي الراهن يبدو واضحا أن حوار الحل السلمي سوف يواجه طريقا متعرجا وطويلا قبل أن يستقر بفعل الضغوط والضغوط المعاكسة على صيغة تقوى الانظمة العربية على احتمالها فضلا عن قبول اسرائيل بها . هذه الصيغة تعلنها الانظمة العربية منذ الان حين تعلن تمسكها بتطبيق قرار مجلس الامن . وهو قرار يمكن أن يشكل اساسا لبرنامج حل سلمي يضمن المصالح الجوهرية لاسرائيل ويوفر للانظمة العربية مخرجا من صراع لا تستطيع المضي فيه حتى النهاية . واذا كانت المقترحات الاميركية الاخيرة ما تزال بعيدة عن أن تشكل مادة صالحة لمثل هذا البرنامج المطلوب ، فان مشروع ناحوم غولدمان، رئيس المؤتمر اليهودي العالمي ، يقدم نموذجا ربما تكون له الغلبة في النهاية على كل التفسيرات الاخرى المطروحة للحل السلمي .

ولا حاجة الى القول هنا ان الانظمة العربية المتجهة نحو الحل السلمي تجد في هذا المشروع اقصى ما يمكنها الطموح اليه . ومن هنا تكتسب اخبار اتصالات غولدمان ببعض تلك الانظمة معناها الحقيقي والفعلي . لقد تحدثت الانباء قبل شهرين عن رحلة كان رئيس المؤتمر اليهودي العالمي ينوي القيام بها الى القاهرة. وقبل اسبوع قام غولدمان بزيارة للمغرب اجتمع خلالها بالملك الحسن علنا وفي وضح النهار. وقد سبق زيارته تلك لقاء له مع المارشال تيتو الذي يشكل نافذة اتصال باكثر من حاكم عربي .

وحين نعيد قراءة المشروع الذي يقترحه غولدمان لتسوية ازمة الشرق الاوسط (العدد ٥١٨ من « الحرية » تاريخ ٨–٦–٧٠) نستطيع ان نكتشف كم سيدفع الشعب الفلسطيني من وجوده وحقوقه الوطنية وكم ستدفع الجماهير العربية من مستقبلها ثمنا للحل السلمي الذي تزحف الانظمة العربية نحوه تحت راية قرار مجلس الامن .

الحرية

اسبوعية سياسية عربية

بيروت ● الاثنين — ١٢—٧—١٩٧٠ — العدد ٥٢٣ — السنة الحادية عشرة — الثمن ٢٥ ق٠ ل٠

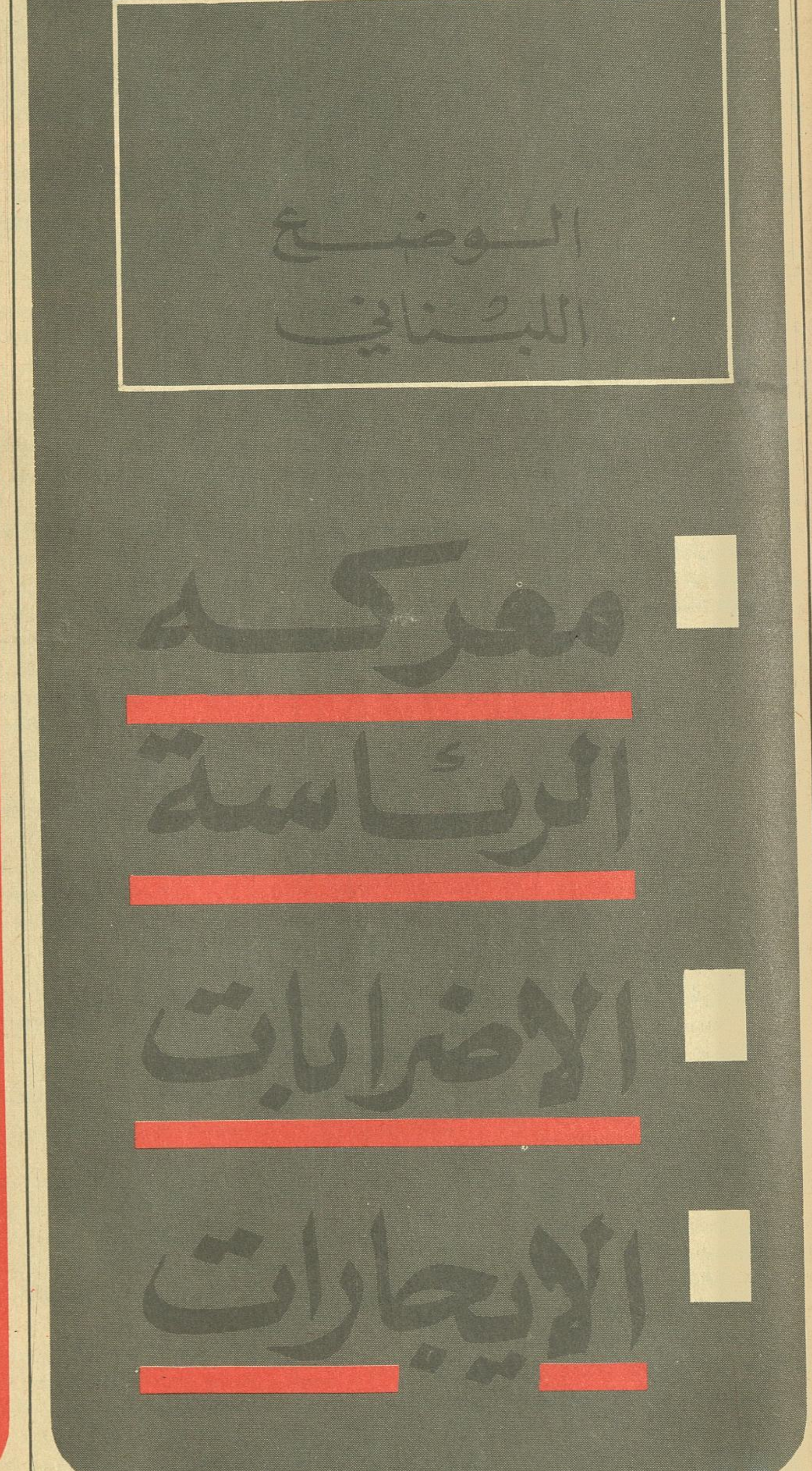
AL - HOURRIAH No 523 ● 13—7 — 1970 BEYROUTH

لينينية "الطريق"

نقد للعدد الخاص عن لينين من مجلة الشيوعيين اللبنانيين النظرية



السعودية تخوض معركة الدفاع عن المصالح الاستعمارية



مرة اخرى .. لقاء غولدمان — الحسن الثاني

المبادرة المغربيّة والصمت العربي



كلمة







لقاء غولدمان والملك الحسن الثاني او مشروع الحل السلمي المقبول

من الاساليب التي تتبعها الانظمة العربية لتضليل الجماهير وتشريبها الحل السلمي على جرعات متباعدة: اسلوب تجزئة الاحداث المترابطة، اعطاء مواقف سلمية تجاه اسرائيل في الخارج — وصلت الى حد الاعتراف بها كأمر واقع — تنفى في الداخل، تعاون الانظمة على أن تقوم احداها بما تعجز عنه الاخرى .

هذا هو الاسلوب الذي اتبعته الانظمة العربية تجاه قضية غولدمان .

فمنذ شهرين انيع في الصحف العالمية عن زيارة كان غولدمان ينوي القيام بها للقاهرة ، الا أن حكومة اسرائيل رفضت اعطاءه الاذن بذلك، فما كان من « الاهرام » الا ان نفت بشدة ما سمته بـ « تمثيلية زيارة غولدمان للقاهرة » بينما كان المعروف على الصعيد العالمي أن الزيارة المقترحة كانت مجا لا اخذ ورد عبر الرئيس تيتو الذي قابله غولدمان عدة مرات .

ومنذ أيام تمت الزيارة في مكان اخر هو المغرب ، وجاء غولدمان الى الرباط وقابل الملك الحسن الثاني في ظل صمت كامل من الانظمة العربية وخاصة التقدمية .. (هل يمكن للملك الحسن الثاني أن يقوم بمثل هذه المبادرة دون أن يأخذ موافقة عربية ، وخاصة من الانظمة العربية المعنية مباشرة بالتسوية السلمية مع اسرائيل ؟!) لماذا يحدث هذه اللقاء العربي مع غولدمان رئيس المؤتمر اليهودي العالمي ؟ . وماذا يمثل غولدمان بالنسبة لاسرائيل، وبالنسبة لمشاريع التسوية المقترحة ؟ .

— على صعيد القوى المتفاعلة التي تتكون منها الحركة الصهيونية يمثل غولدمان « اسرائيل الخارجية » .. أي الحركة الصهيونية في العالم التي تمد اسرائيل بالعون والدعم وترتبط معها بشريان واحد . وبالرغم من وجود تناقضات عديدة بين الحركة الصهيونية في الخارج وبين اسرائيل، الا أن تأثير العناصر الصهيونية الخارجية على الداخل له اهمية كبرى .

الا ان اهمية غولدمان ازدادت في الفترة الاخيرة نتيجة المواقف والاراء الجديدة التي طرحها لحل الصراع العربي — الاسرائيلي .

وبالرغم من معارضة الحكومة الاسرائيلية وعدم موافقتها على مواقف ومشاريع غولدمان ، الا ان قضية غولدمان اصبحت مسالة داخلية في اسرائيل حركت تناقضاتها ، وأصابت الافكار الصهيونية التقليدية (التوسع في الارض) بالصميم : السلام أهم من الارض ..

والمعالم العامة لمواقف غولدمان تتلخص بالاتي :

١ — ليس من الضروري ان تطالب اسرائيل بالمفاوضات المباشرة ، فالسلام يمكن الحصول عليه بدون هذا الشرط المسبق الذي لا يمكن ان تقبل به الدول العربية .. (وغولدمان يعتبر ، بعكس الحكومة الاسرائيلية، ان الانظمة العربية تعرض حلولا جدية للحلول السلمية لا بد من الالتقاء معها) ..

٢ — ان السلام اهم من الاحتفاظ بالاراضي المحتلة مؤخرا ، فاسرائيل يمكن أن تتوسع سياسيا واقتصاديا ، وتنال الاعتراف بها كأمر واقع اذا تخلصت من الاحتلال ووافقت على الانسحاب من الاراضي المحتلة . (يطالب غولدمان بأن تعلن اسرائيل موافقتها على الانسحاب من الاراضي المحتلة — مع تعديلات طفيفة في الحدود — ، على ان يكون للقدس مشروع خاص لا يضمها قانونيا لاسرائيل ، ولكن يضمن لها — ضمن نظام دولي للاشراف على الاماكن الدينية — اكثرية في هيئاتها الادارية والبلدية .. وذلك مقابل اتفاق كامل مع العرب) .

٣ — ضرورة الاعتراف بالفلسطينيين طرفا مستقلا وبحقهم في اقامة دولة منفصلة متصلة بالعالم العربي ... مقابل ذلك ثمة شرط اساسي [illegible] هو الالتزام بمنع الفئات الارهابية من متابعة نشاطها .

وعلى أساس هذه الاعمدة الثلاثة وضع غولدمان مشروعه لحل النزاع العربي — الاسرائيلي (نشرته « الحرية » في العدد الخاص عن ٥ حزيران) .

يبدو مشروع غولدمان هو المشروع المتوازن الوحيد من بين المشاريع العديدة للتسوية السلمية .. فهو يعطي « لكل ذي حق حقه » — ! — ، وهو يقترب من مفهوم (السلام العادل) الذي أصبح يتردد كثيرا مع شعار الحل السلمي .. وهو يقدم كذلك حلولا محددة على صعيد مسألة حقوق الفلسطينيين (دولة منفصلة ، حقوق اللاجئين في العودة الى اسرائيل او في التعويضات ، مصير قطاع غزة) .

واذا كان مشروع غولدمان غير مقبول الان في اسرائيل ، فانه يمثل « حلا مستقبليا » — قريبا او بعيدا — للمأزق الاسرائيلي الحالي .

ومن هنا اهمية غولدمان بارائه ومواقفه ومشاريعه الجديدة ، فهو يقدم حلا نهائيا للوجود الصهيوني في فلسطين عن طريق السلام النهائي مع العرب .

هذا ما يمثله غولدمان على صعيد الحركة الصهيونية .. ومن هنا تتضح المعاني الخطيرة التي ينطوي عليها لقاء الملك الحسن الثاني به . فاذا كانت مسألة الحل السلمي هي في النهاية مرتبطة بتوازن معقد في القوى المتداخلة اسرائيليا — وعربيا ودوليا، فان المباحثات مع غولدمان تصبح ضرورة اساسية في سعي الانظمة العربية المتهالكة على التسوية السلمية مع اسرائيل .. أنه لقاء الانظمة العربية ذات المصلحة بانهاء الصراع العربي — الاسرائيلي نهائيا بما يكلفها من أخطار سترتد على أوضاعها كطبقات حاكمة مسيطرة ، مع الصهيونية الجديدة التي اخذت بالانبثاق بعد النصر الاسرائيلي في ٥ حزيران وعجزه عن حل مشكلتي الامن والسلام الاسرائيليتين بشكل نهائي .

> ### مشروع غولدمان لتصفية الشعب الفلسطيني
>
> في المشروع الذي نشره غولدمان مؤخرا ، ونشرناه كاملا في عدد سابق ، ورد في بندين فيه كيفية تصفية الشعب الفلسطيني في مشروع التسوية السلمية المقترح :
>
> « — يعترف بحق اللاجئين الفلسطينيين في العودة على أن تزداد التعويضات المالية للباقين منهم ، في سبيل التقليل من عدد العائدين .. ويشجع الذين يختارون البقاء خارج اسرائيل على الهجرة الى بلدان امريكا اللاتينية مثلا ، أو على الاستيطان في البلدان العربية القليلة السكان نسبيا (سوريا ، العراق ، ليبيا) .
>
> — بالنسبة لقطاع غزة يتفق على مصيره بين اسرائيل والاردن . (فمن المشكوك فيه ان ترغب مصر في استعادة هذا القطاع مع المائتي الف فلسطيني الذين يقيمون فيه ، ومن المشكوك فيه ايضا ان تصر اسرائيل على امتلاكه للسبب نفسه) .

ومن هنا كان صمت الانظمة العربية المعنية مباشرة بالتسوية السلمية .. فالزيارة المقترحة لغولدمان للقاهرة فشلت في حينها ، لذلك اخذ الذين تكفلوا بالوساطة : الرئيس تيتو (صديق العرب) وبعض الصحفيين الفرنسيين — أريك رولو ثم جان دانيال — بالتحضير للقاء اخر في بلد عربي اخر . وكان اختيار المغرب بالذات لانه اكثر البلدان العربية ارتباطا بالعناصر الصهيونية الخارجية التي ينطق غولدمان باسمها ، فالراسمالية الصهيونية ذات تأثير واضح في المغرب ، وذات علاقات وثيقة مع الطبقة الحاكمة ، ومتغلغة في الادارة المغربية وفي اجهزة الدولة .. ويهم الملك الحسن الثاني أن توجد صيغة تسوية سياسية نهائية مقبولة مع اسرائيل تبرر التعاون القائم مع العناصر الصهيونية في المغرب .

●★●

ويبقى السؤال الاخير : ماذا كانت ردود الفعل على هذا اللقاء مع رئيس المؤتمر اليهودي العالمي ، وهو أول لقاء رسمي وعلني بين مسؤول عربي ومسؤول صهيوني — المقابلات واللقاءات السرية ، كانت على ما يبدو عديدة ، وقد كشفت رئيسة وزراء اسرائيل مؤخرا عن هذه اللقاءات السرية مع مسؤولين عرب — . بقدر اهتمام الانظمة العربية جميعا صمتت ، فهي معنية ومهتمة باللقاء الملك الحسن الثاني به .

أما الذين هاجوا وماجوا متهمين اليسار بعلاقة مع منظمة ماتزبن الاسرائيلية — وهي المنظمة الوحيدة التي ترفض صهيونية اسرائيل ، وتناضل ضد الوجود الصهيوني — فقد صمتوا صمت القبور .. صمتا يتناسب مع تعايشهم « القومي » وارتزاقهم وارتهانهم في مواقفهم ومقالاتهم لحركة الدفع والقبض في صحف بيروت ! .

تبقى ردود فعل منظمات حركة المقاومة والحركة الجماهيرية والمنظمات الطلابية والثورية والوطنيين الشرفاء الذين يجدون في الحل السلمي تصفية للقضية الوطنية واستسلاما للامبريالية والصهيونية، مهما كان عادلا وشريفا ومتوازنا .. تبقى ردود الفعل هذه مطلوبة على كل صعيد ، فاللقاء الذي حدث في المغرب كان « بالون اختبار » من قبل الانظمة العربية ..

وعلى الجماهير العربية ان تتصدى لكل محاولة تكون على حساب كرامتها الوطنية ! .

« الحرية »